AL - REWAQ

الرواق

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الرابع - شباط / 2021

مقابلة

رئيس الجبهة التركمانية العراقية

النائب أرشد الصالحي :

وجود ممثلين للأحزاب المتنفذة داخل السفارات يحتاج الى تفسير للمهمة التي يقومون بها

تركيا والعراق

وفرص التعاون الضائعة

تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق

ملف العدد

السياسة الخارجية العراقية

AL - RIWAQ

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الرابع - شباط - 2021

رئيس مجلس الإدارة : **عباس العنبوري**
رئيس التحرير : **د. علاء حميد**
نائب رئيس التحرير: **عدنان عبد الحسين**
مدير التحرير: **علي حسون**

المحتويات

افتتاحية
السياسة الخارجية.. غياب معايير التقييم - عباس العنبوري 4

بحوث ودراسات
- **السياسة الخارجية العراقية و خياراتها المستقبلية** - أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي 6
- **المدرك الأمني في السياسة الخارجية العراقية** - إبراهيم العبادي 16
- **تركيا والعراق وفرص التعاون الضائعة** - واثق السعدون 26
- **الرئاسيات الإيرانية / صراع القوى السياسية على أبواب باستور** - جواد علي كسار 38

تقدير موقف
تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق - مركز رواق بغداد 56

مقالات
- **مؤشرات عن معدلات القراءة والكتاب الورقي** - زينب عبد العزيز علي 66
- **العلاقات العراقية - الأمريكية بين المد والجزر** - خبير في العلاقات الدولية 68

سياسات مقارنة
السياسة الخارجية
دراسة مقارنة بين سوريا – لبنان - العراق - م.م. سيماء علي مهدي 74

ترجمة
- **السياسة الخارجية العراقية ما بعد داعش** - ترجمة رضا الغرابي القزويني 86
- **لماذا يهاجم حزب العمال الكردستاني أكراد العراق؟** - محمود اوفور - ترجمة: حسين البياتي 94
- **أمريكا تنجرف نحو مستقبل عراقي** - ستيفن كوك- ترجمة: مرتضى صلاح 97

مقابلة
النائب أرشد الصالحي رئيس الجبهة التركمانية العراقية 102

كتاب الرواق
أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث حكمت البخاتي 112

المركز والأقليم
السياسة الخارجية الكردية
بين المصالح الحزبية وتمثيل كيان الإقليم الدستوري - سامان نوح 118

الرواق الأخير
العراق وسياسته الخارجية - د.علاء حميد 128

السياسة الخارجية.. غياب معايير التقييم

عباس العنبوري

رسمت المادة (8) من الدستور العراقي لعام 2005 مسار السياسة الخارجية الوطنية على أربعة أسس، نستطيع أن نعبّر عنها بأنَّها الأسس الأربعة في السياسة الخارجية، وهي:

1. حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
2. حلّ النزاعات بالوسائل السلمية.
3. إقامة العلاقات على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل.
4. احترام الالتزامات الدولية.

وقد التزمت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا بالأسس الخمسة إلى حدٍّ كبيرٍ رغم كل ما شاب أداءها في نواحٍ أخرى من تلكؤ وفشل. وعندما نؤشر هنا التزام تلك الحكومات بالمبادئ أعلاه، فإنَّنا لا نعفيها من مسؤولية الفشل والضعف في تنفيذ السياسة الخارجية ممثلة بضعف الأداء الدبلوماسي. وهنا محل الخلط والاشتباه لكثير من الكُتَّاب والإعلاميين الذين يتحدّثون في السياسة الخارجية ولا يميّزون بينها وبين الدبلوماسية. وبكلمة مختصرة: إنَّ السياسة الخارجية هي الإطار النظري لرؤية الحكومة في تعاملاتها خارج حدودها، أما الدبلوماسية فهي الذراع التنفيذية التي تحوّل تلك الرؤى إلى نتائج قابلة للقياس والتقييم من خلال مخرجات الأداء الدبلوماسي. فعلى مستوى الرؤية مثلاً، التزم العراق بعلاقات طيبة وقوية ومتينة مع دولٍ متضادَّة بل ومتحاربة. كالولايات المتحدة الاميركية و «بعض» حلفائها في الشرق الأوسط من جهة والجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول المتحالفة معها من جهةٍ أخرى. وقد التزمت الحكومة العراقية – على سبيل المثال - عبر ممثليها الرسميين بتحفظاتها على البيانات التي تصدر عن الاجتماعات والقمم الإسلامية والعربية التي تستهدف العداء لإيران، بل ولم تستسلم للضغوط التي مورست لجعل العراق طرفاً في معادلة الصراع وكان آخرها اعتراض العراق على البيان الختامي الذي صدر عن القمة العربية الطارئة التي عقدت في مكة أواسط العام 2019 الذي ندّد في صيغته الختامية بما عبّر عنه بـ «التدخل الإيراني في المنطقة». وفي مقابل ذلك، فإنَّ الموقف الرسمي الحكومي لم يستجب لضغوط أطراف محور المقاومة في الداخل العراقي للوقوف في خندق المواجهة والاستعداء لأميركا. ورغم أنَّنا لسنا في معرض تقييم صحة الإطار النظري المحكوم دستورياً للسياسة الخارجية، فهو أمر موكول للباحثين المختصين المتضاربين في آرائهم بشأن جدوى الحياد وأهمية عدم الدخول في محور أو تحالف سياسي وأمني وعسكري يقابله تحالف آخر متساوٍ أو متوازٍ في القوة والتأثير. الا أنَّ من حقّنا أن نؤشّر غياب معايير القياس والتقييم لمعرفة من هي الدول الأقرب للعراق والأنفع؛ لا على أساس الأهواء والايديولوجيات التي تحكم المشهد الدولي وحسب بل على أسس معيارية علمية تأخذ في حساباتها انعكاسات أهمية تلك العلاقات – كل دولة بحسبها - على الداخل العراقي، اقتصادياً وأمنياً وثقافياً. وبذلك علينا أن نقف ملياً لقراءة أثر اللجنة الثلاثية (مصر-العراق- الاردن)، وتكثيف الزيارات مع العربية السعودية والاردن، وهكذا مع كل من تركيا وإيران وأميركا. وما دمنا نقف أمام مؤشرات القياس، فمن الضرورة الملحة أن تقف الخارجية العراقية وقفةً جادةً في المقارنة بين نشاط محموم لممثلي البعثات الدبلوماسية العاملين في العراق، الذين يعقدون عشرات الاجتماعات في الشهر الواحد مع سياسيين وإعلاميين ومراكز دراسات وناشطين، يقابله كسلٌ واضحٌ لممثلي بعثاتنا الدبلوماسية المقيمين في دول مهمة ومؤثرة، فضلاً عن ذلك ما زال بعض دبلوماسيينا يعملون بالضدّ من المصلحة الوطنية. ويعقدون لقاءاتٍ سريةً يتشكّون فيها من النظام السياسي الذي يمثلونه، دون إجراءات حازمة ورادعة لمحاسبة أمثال هؤلاء؛ يقابلها تثمين حقيقي لجهود نظرائهم من أصحاب الهمم العالية والروح الوطنية.

AL-REWAQ
الرواق
مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد الرابع - شباط - 2021

هيآة التحرير: رأفت نبيل البلداوي
سامان نوح
طالب كاظم عودة
قيس العوسوي
د. محمد نعناع
ياسر صالح
حسين البياتي

الهيآة الاستشارية: د. آرثر كويزني - فرنسا
إبراهيم العبادي - العراق
د. ثناسي كمباناس - أميركا
جواد علي كسّار - العراق
زيد العلي - أميركا
سعيد الغانمي - استراليا
فاريبا باجوه - إيران
د. فرح الصفار - العراق
د. مارسين الشمري- أميركا
ماري كوراود - فرنسا
د. محمد فيزال بن موسى - ماليزيا
د. مظهر محمد صالح - العراق
د. ناظم عودة - السويد
أ.د نبيل زوين - العراق

العلاقات العامة: آية الحكيم ، عبد المجيد محمد

GRAPHIC BY

alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org
info@rewaqbaghdad.org
07733478330

تنويه
المواد المنشورة في مجلة الرواق لاتعبر بالضرورة عن رأي مركز رواق بغداد للسياسات العامة.

السياسة الخارجية العراقية وخياراتها المستقبلية

أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

ليس هناك من شك في أن السياسة الخارجية ما هي الا انعكاس للسياسة الداخلية، بالذات في ما يتعلق بطبيعة الأنظمة السياسية القائمة، فالأنظمة الاستبدادية غالباً ما تنتهج سياسة خارجية تختلف تماماً عن الأنظمة الديمقراطية، فالأولى قائمة على أساس الارتجال والعاطفة على عكس الثانية التي تعتمد الدبلوماسية وفن التفاوض، فضلا عن بديهية أخرى تتعلق بكون أن السياسة الخارجية ليست سوى انعكاس حقيقي للسياسة الداخلية للدول، وعند تتبع حال الدول العربية نجد غالبيتها تتصف بكونها أنظمة غير ديمقراطية، إذ البعض منها لغاية الآن أنظمة ملكية وأخرى أشبه بالعسكرية، في حين أن أنظمة أخرى في مرحلة التحول الديمقراطي، والعراق من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق ترسيخ الديمقراطية الناشئة التي بدأت منذ نيسان من عام 2003، و يحاول جاهداً رسم سياسة خارجية تختلف عما كانت عليه سابقاً، لكن العقبات كانت حاضرة وبقوة، والبعض منها عقبات على المستوى الخارجي وتفاعل الدول مع وضع العراق الجديد والبعض الآخر عقبات على المستوى الداخلي وهي الأكثر حضوراً وتتعلق بطبيعة صنع وتنفيذ وتمثيل السياسة الخارجية فضلا عن الاختلافات والصراعات الداخلية التي أثرت تأثيراً مباشراً على واقع السياسة الخارجية العراقية وربما تؤثر حتى في مستقبلها.

تنطلق الدراسة من إشكالية تتعلق بطبيعة واقع السياسة الخارجية العراقية منذ التغيير السياسي عام 2003، إذ تتصف بتعدد الجهات التي تمثلها والتداخل في الصلاحيات في إطار العمل الدبلوماسي، لذلك يبرز تساؤل عن أسباب هذه التداخلات؟ هل هي سياسة تتعلق بالسلوك السياسي في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية فقط أم توجد أسباب أخرى تتعلق بالدستور وصلاحياته التي أعطيت للأقاليم؟ وكذلك يوجد تساؤل جوهري مستقبلي يتعلق بخيارات السياسة الخارجية المستقبلية في ظل التوترات والصراعات الاقليمية والدولية؟ هل ممكن للعراق ان يصمد دون الدخول إلى محور من المحاور الفاعلة؟ وهل البقاء على الحياد ضروري ام له تبعات سلبية؟ واذا ما اختار العراق محوراً من المحاور اي محور سوف يختار؟.

لغرض الاحاطة بالموضوع والاجابة عن ابرز تساؤلاته، انطلقت الدراسة من فرضية مفادها، « ان واقع السياسية الخارجية اليوم يعاني من مشاكل متعددة لعل من ابرزها عدم وحدة القرار السيادي وتعدد مصادره من حيث الصنع والتنفيذ بل وحتى التمثيل، اما خياراتها المستقبلية فهي معقدة وصعبة في ظل بيئة اقليمية ودولية تشهد حالة من الصراع والتنافس القائم على اساس المحاور» .

ولغرض محاولة الاجابة على ابرز التساؤلات والتحقق من صحة الفرضية من عدمه، سوف يتم تقسيم البحث إلى محورين، اولها يتناول واقع السياسة الخارجية العراقية ما بعد 2003، و الثاني سيركز على خيارات السياسية الخارجية العراقية المستقبلية.

المحور الاول:

واقع السياسة الخارجية العراقية ما بعد 2003

قبل الدخول إلى التفاصيل لابد من المرور السريع على تعريف السياسة الخارجية والذي تكتنفه صعوبات كثيرة، بعدها حقلاً يتداخل مع مجالات عديدة، فلا يمكن تعريف السياسة الخارجية كموضوع مجرد بل تتحدد من خلال مجموعة من المكونات والعناصر التي تتداخل في تركيبها وتوثر فيها بشكل مباشر[1]، بمعنى لا يوجد مفهوم واحد بل عدة مفاهيم وتعدد هذه المفاهيم مرده غياب نظرية اكاديمية عامة للسياسة الخارجية على حد تعبير الدكتور (احمد النعيمي)[2] لذلك تعرف السياسة الخارجية بانها «مجموعة من الاهداف والقيم والوسائل التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الدول الاخرى منفردة او مجتمعة او مع اي كيان اخر في سبيل تحقيق اهداف الدولة العليا ومصالحها الوطنية»[3]، و تتضمن السياسة الخارجية الافعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار بهدف تحقيق اهداف بعيدة المدى واهداف قريبة المدى[4].

عانت السياسية الخارجية العراقية من مشاكل كثيرة في ظل النظام السياسي الاستبدادي السابق، وتداعياتها قائمة إلى اليوم، فسبب السياسية الخارجية غير المدروسة فيما سبق لغاية الان العراق يدفع تعويضات لبلدان اخرى تضررت من تلك السياسة، فضلا عن موقف العراق الضعيف امام المنظمات الدولية، لذلك اخذ المواطن العراقي يبنى امال كبيرة ما بعد التغيير السياسي، لكي تكون سياسة العراق الخارجية سياسة تتصف بالكفاءة والخبرة، وتعيد إلى العراق دوره الريادي الفاعل في المنطقة

السياسة الخارجية : مجموعة من الاهداف والقيم والوسائل التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الدول الاخرى منفردة او مجتمعة او مع اي كيان اخر في سبيل تحقيق اهداف الدولة العليا ومصالحها الوطنية

بحكم موقعه الاستراتيجي وثرواته وقدراته البشرية وغيرها من الامكانيات والقدرات، لكن المتتبع إلى السياسة الخارجية من التغيير السياسي لغاية اليوم يجدها انها جيدة بالقياس إلى الحقبة الدكتاتورية لكن ليست بمستوى ادنى من الطموح.

مرت السياسة الخارجية العراقية بتحديات كبيرة منذ التغيير السياسي عام 2003، فمنذ ذلك التاريخ حاولت السياسة الخارجية العراقية ان تضع لها سياسة مختلفة تماماً عن تلك السياسة التي كانت سائدة ابان حقبة النظام الدكتاتوري الاستبدادي، الا انها ظلت تعاني من تراكمات الماضي ومستجدات الحاضر وكيفية تجاوز الصعوبات وبناء سياسة خارجية حكيمة وفق نظام الحكم الرشيد بعدما كانت وفق الاستبداد والمزاجية التي ادت ما ادت من مشاكل جمة لغاية الان يدفع الشعب والحكومة ثمن تلك السياسات الخاطئة.

وفي هذا الاطار يؤكد الدكتور (مثنى المهداوي)، ان السياسة الخارجية العراقية تحددت سابقاً بأهداف و توجهات فرضتها طبيعة الانظمة السياسية قبل 2003، ومع ان عملية صنع القرار السياسي العراقي الخارجي قد تغيرت مع تغير طبيعة النظام السياسي بما يتفق والتحول الديمقراطي الذي شهد العراق الا ان ذلك لا يعني غياب القيود على القرارات الخارجية [5].

السياسية الخارجية العراقية اليوم تعاني من تعدد مراكز القرار و تعاني ايضا من تدخل الاحزاب السياسية في تعيين بعض الممثليات الدبلوماسية في الخارج من اشخاص غير مختصين وتم اعتماد العضوية الحزبية هو الاساس على حساب الاختصاص والكفاءة، لذلك نجد الكثير من البعثات الدبلوماسية غير فاعلة ولا تلبي الطموح، ولابد من استبدال الحزبية والشخصنة بالمواطنة الصالحة لغرض ارساء دولة المؤسسات المنشودة .

وهناك ملاحظة مهمة تتعلق بواقع السياسة الخارجية تخص التصريحات لبعض النواب والسياسيين حول قضايا مهمة تحتاج موقف رسمي مركزي يمثل الدولة العراقية، والحكومات العراقية في الآونة الاخيرة انتبهت لهذه الاشكالية التي تؤثر تاثير مباشر على رسم السياسية الخارجية العراقية سواء على مستوى العلاقات الدولية بين الدول او على مستوى المنظمات الدولية.

فضلا عن ما سبق ذكره من معوقات كثيرة واجهت ولازالت تواجه السياسية الخارجية هناك اشكالية اخرى تتعلق بالدستور العراقي النافذ لسنة 2005، الذي اعطى صلاحيات للأقاليم والمحافظات بالتمثيل الدبلوماسي وفتح مكاتب لها في البعثات الدبلوماسية في الخارج، حيث اشارت المادة (121) منه (رابعاً)، إلى ما نصه (تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في

تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية)

الفقرة (رابعا)، من المادة (121)

السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية)[6]، وبالتأكيد فان هذه الفقرة تحتاج إلى تعديل مستقبلي اذا ما سنحت الفرصة، كون الامور السيادية يجب ان تكون حصرية للحكومة المركزية، لان فتح هكذا مكاتب سيؤدي إلى ازدواجية الاختصاص[7].

لكن بالرغم من كل القيود سواء على المستوى الداخلي او على المستوى الخارجي وبالرغم من جميع الاخفاقات والتدخلات الحزبية السلبية، تبقى السياسة الخارجية العراقية في ظل النظام الديمقراطي القائم اليوم تتجه إلى السلم والحوار، والحرب ستكون اخر الخيارات بعدما كانت اول الخيارات في ظل الانظمة السابقة.

مما سبق يتضح ان واقع السياسة الخارجية العراقية اليوم يعاني من عدد من الاشكاليات بعضاً منها يتعلق بالممارسة والبعض الاخر يتعلق بالتشريع، بمعنى نحتاج إلى وقفة جادة وحقيقية لمتابعة هذه المعوقات التي تعيق رسم السياسية الخارجية والمعالجة ليست مستحيلة لكن تحتاج الارادة الصادقة من جهة وتحتاج إلى الاعتراف بالأخطاء من جهة اخرى.

وفي ظل التغييرات السياسية الاقليمية والدولية المفاجئ يبقى المستقبل مجهول وغامض، وعلى العراق ان يرسم سياسة خارجية متزنة في اطار عالم الصراعات والتناقضات، والخيارات تبقى مفتوحة على جميع الاحتمالات، لكن اختيار اي منا يجب ان يكون اختيار مدروس يعتمد العقل والحكمة والتخصص، وهذا يدعونا إلى متابعة خيارات السياسية الخارجية العراقية المستقبلية ضمن المحور الثاني من هذه الدراسة.

المحور الثاني :

خيارات السياسية الخارجية العراقية المستقبلية

لا يخفى على المتابع للشأن السياسي في بلدان منطقة الشرق الاوسط دور واهمية العراق كبلد محوري اذ لا يمكن الحديث عن مستقبل هذه المنطقة دون النظر لدور هذا البلد كونه يمثل مكانة استراتيجية اضافة إلى عدهُ مركز الاستقرار - عدم الاستقرار في المنطقة، وهذا ما اكدته التجارب على الارض بالذات الامنية منها .

لا يمكن للسياسة الخارجية في اي بلد ان تضع برنامجها بمعزل عن المتغيرات الاقليمية والدولية، والتأثير المتبادل بينهما واثر ذلك على العراق كدولة يحاول ان يضع له بصمة نجاح في ظل الظروف السياسية و الاقتصادية التي تعصف بالمنطقة، لاسيما في ظل التنافس الخليجي – الايراني في العراق منذ التغيير السياسي عام 2003، و الذي زادت حدته بعد الانسحاب الامريكي عام 2011 [8].

وفي اطار دراسة المتغيرات الاقليمية والدولية نجدها واضحة اذ عصفت بمنطقة الشرق الاوسط عدد من المتغيرات السياسية المهمة لاسيما ما بعد ما يسمى « بثورات الربيع العربي»، فالأزمات كثيرة (الازمة السورية واللبنانية واليمنية وغيرها) اضافة إلى متغير مهم في السياسة الاقليمية والمتمثل بالمحور القطري التركي مقابل المحور السعودي المصري، فخروج قطر من المحور الخليجي جعل ايران تترقب وتحاول استثمار الفرصة للدخول إلى المنطقة العربية والخليجية على نحو التخصيص من خلال بوابة قطر الدولة التي تسعى إلى ان تكون محور مؤثر في المنطقة، لكن يبقى العراق الاهم في ادراك صانع القرار الايراني [9].

اما فيما يتعلق بالمتغيرات الدولية فقد تباينت المواقف (الامريكية و الروسية) ازاء عدد من الملفات في المنطقة لاسيما ازاء الازمة السورية والقضية الفلسطينية، اضافة إلى متغير ظهر اخيراً يتعلق بسياسة التطبيع مع اسرائيل والذي انتهجته عدد من الدول العربية في مقدمتهم الامارات والبحرين.

والتساؤل هنا كيف يمكن التعامل مع تلك المتغيرات الاقليمية والدولية؟ وكيف يمكن للعراق ان يستثمر الفرص المتاحة، وهل يفضل ان يدخل العراق ضمن محور من المحاور سواء الاقليمية منها (الايراني -السوري، التركي -القطري، السعودي-المصري) او المحاور الدولية (الروسي وتحالفاته – الامريكي وتحالفاته – الاوربي وتحالفاته)؟.

و قبل الحديث عن ما ينبغي ان يفعل العراق تجاه المحاور الموجودة والقائمة بالفعل لابد من قراءة الموقف بطريقة معكوسة، بمعنى اخر لابد من تسليط الضوء اولاً على السياسات القائمة من قبل دول الاقليم اتجاه العراق نجدها متفاوتة ومتباينة بين دولة واخرى الا انها على الاعم كانت سياسات غير ايجابية بالذات بعد التغيير السياسي في العراق ما بعد 2003، ومن ابرز التحديات التي واجهت سياسته الخارجية ولغاية اليوم ليس قوة وامكانات السياسات المضادة بقدر ضعف و وهن مجابهتها من قبل العراق نفسه والخلل الحقيقي ليس على المستوى الحكومي فحسب بل السبب الابرز داخلي على المستوى المجتمعي[10]، ومن ابرز تلك الازمات ما يتعلق منها بالإرهاب والفساد بكل انواعه وازمة الصراعات السياسية بين الفرقاء[11] والتي انعكست على المجتمع ككل.

فالتنازع الداخلي والاختلافات والخلافات تساهم في نجاح تلك السياسات وتمريرها بالعراق بسهولة ويسر، في حين عندما يكون الداخل العراقي متجانس ومتعاون يجعل من تطبيق تلك السياسات صعبة المنال؟ ذلك فان السياسات الاقليمية تطبق بمساعدة الداخل العراقي.

وفي ظل هذه التحديات الكبيرة ليس امام العراق سوى اختيار محور من المحاور سواء الاقليمية

منهـا او الدوليـة او بقاءه خارج سياسـة المحاور؟ اذاً التساؤل كيف يتم التعامل مع هذه التحالفات والمحـاور فـي ظـل هـذه التغييـرات الاقليميـة والدوليـة ومـا يجـب ان يكـون عليـه العـراق من موقف؟ مع اي محور؟ ومع اي تحالف؟

وللإجابـة عن هذه التسـاؤلات المهمـة، لابد من التأكيد ان في عالم السياسـة لا يوجد شـي ثابت كما هو معـروف، فصديق اليوم يصبح عدو الغد والعكـس صحيح، والامثلة على ذلـك كثيرة على المسـتوى الاقليمـي والدولي، لذلـك نجد بعض الـدول تغيـر سياسـتها الخارجيـة بشـكل مختلف تمامـاً تبعـاً لمصالحهـا لان الغايـة فـي تحقيـق اهدافها تبرر الوسيلة.

مما سبق يتضح ان في ظل هذه الفوضى السياسية والتقاطعـات الاقليميـة والتنافـس الدولي ليس امـام العـراق الا ان يخط لنفسـه سياسـة خارجية متميـزة ومميـزة عن باقي السياسـات الاقليمية القائمـة، والاهم من ذلك ضرورة البقاء خارج لعبة المحاور جميعاً، فالعراق سيكون اقوى واكثر تأثير وهو خـارج المحاور القائمة لان مواقفه سـتكون حـرة غير مقيدة، ويكون اضعف فيما لو دخل في اطـار اي محـور، لان دخولـه في اي محـور يجعله اسـير في مواقفـه وقراراتـه، فضلا عـن امكانية ان يلعـب العـراق دور الوسـيط بين هـذه الدول، وعندئذ تحسب للسياسة الخارجية العراقية نقطة قوة و ليس ضعف.

وفـي خاتمـة القول لابد من التوضيـح بان العراق كدولـة عانى وما زال يعاني من سياسـات العداء والحروب التي لم تجلب له سـوى الدمار والعنف، لذا لابد من اسـتبدال تلك السياسـة التي سادت لعـدة عقود بسياسـة خارجية قائمة على اسـاس السـلم والحـوار، والابتعـاد قـدر المسـتطاع عن كل السـلوكيات التصادميـة و العنفيـة بالقـدر التـي يحافظ على اسـتقلال الدولـة وحفظ امنها واستقرارها السياسي والامني.

ولابـد مـن التوضيـح ان النظـام السياسـي فـي العـراق اليـوم يتعامـل مـع تركـة كبيـرة اوجدها النظام الاستبدادي السابق حيث كان العراق شبه معزول ومحاصر ضمن النطاق الاقليمي والدولي بفعـل السياسـات الخاطئـة التـي كان ينتهجهـا النظـام الدكتاتـوري فيما سـبق، لذلـك لابد من التوضيـح ان العـراق اليـوم يحـاول ان يرمـم تلك العلاقات ويصحح المسـار في السياسة الخارجية لكنـه مع الاسـف امكانـات الفعل الدبلوماسـي العراقـي لا تزال مقيـدة داخلياً (بسـبب الظروف السياسـية القائمة في العراق)، ومقيدة اقليمياً (بسـبب الفوضى والنزاعات بيـن الجانبين الايراني والعربي)، ومقيدة دولياً (بسبب غموض الموقف الدولـي والامريكـي على نحو الخصـوص)، لذلك فان هامش الحركة للفعل الدبلوماسـي العراقي مقيد ومحـدود إلى درجة كبيـرة، لذلك فان على صانـع القـرار مهمة صعبة فـي محاولـة منه إلى رسـم سياسـة خارجيـة مسـتقلة تحـاول ان تُرجع العراق إلى مكانته و وضعه الطبيعي الفاعل في المنطقة.

وليـس مـن بـاب المديـح او الاطـراء، لكـن مـن الممكن القول ان محاولات العراق بالنأي بنفسه عن كل التجاذبات الاقليمية والقومية والطائفية هـي قائمـة علـى قـدم وسـاق، ولكـن الظروف السياسية والامنية القائمة صعبة للغاية، ويحاول العـراق التغلـب عليها ويعمل على ايصال رسـالة لـكل دول الجوار الاقليمي بكونه لن يكون قاعدة لتهديد اي دولة او منظمة او حزب او جهة تتبنى العنف والارهاب.

ان محاولات العراق بالنأي بنفسه عن كل التجاذبات الاقليمية والقومية والطائفية هي قائمة على قدم وساق، ويحاول العراق التغلب عليها ويعمل على ايصال رسالة لكل دول الجوار الاقليمي بكونه لن يكون قاعدة لتهديد اي دولة

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من ابرزها:

1 - لكـي نقرا الامور بطريقـة واقعية بعيدة عن المثاليـة لابـد مـن الاعتـراف بـان العـراق اليوم فـي تحدي كبير وموقف لا يحسـد عليه في ظل تغييرات اقليمية ودولية متناقضة ومتباينة احياناً فالجميـع يبحـث عـن مصالحـه وهذا ليـس محل خـلاف فالأسـاس هو البحـث عـن المصلحة في عالم السياسـة، لكن المستغرب ان البعض يبحث عـن المصلحة التي تضـر بالأخر، لا بل البعض يقبل الخسـارة مقابل ايذاء الاخر، لذلك فان جميع هذه التغييرات ليسـت ببعيدة عن العراق فالعراق يؤثر ويتأثـر باي ازمـة اقليمية ودولية اكثـر من اي بلد اخر كونه بلد محوري مهم على الساحة الاقليمية والدولية.

2 - لابـد مـن توضيح ان العراق اليـوم عام 2020 يختلـف عـن عـراق 2003، فالعراق اليـوم بالرغم مـن كل الصعوبـات اسـتطاع ان يعيـد بعـض من

مكانتـه ويسـعى جاهـداً لكـي يلعـب دورا مهماً علـى الصعيـد الاقليمـي والدولـي، واسـتطاع بشكل نسبي للسير بسياسة خارجية حيادية تحاول ارضاء جميـع الاطراف الاقليميـة والدولية، يبقى الرهـان قائـم إلى متـى يبقـى على الحيـاد، وقد تفرض الظروف السياسـية والاقتصادية والامنية ان يكـون ضمـن محور مـن المحاور، لكـن يفترض على صانع القرار السياسـي ان يعمل من اجل بقاء العراق على الحياد بالرغم من الضغوط والظروف القاهـرة، لان بقائه خارج المحـاور افضل بكثير من دخوله في اي محور.

3 - ان دول الاقليـم جميعـاً تخشـى مـن اعـادة العـراق إلـى وضعه الاقليمـي والدولي السـابق كـون الوضع الحالـي للعراق مسـتفيدة منه عدد مـن دول المنطقـة لاسـيما دول الخليـج، لذلـك علـى صانـع القـرار ان يـدرك ذلـك، ويكـون حـذر بالتعامـل مع جميـع الدول بغـض النظر عن قرب هـذه الدولـة او تلك، بمعنـى ان الكثير من الدول تظهـر حسـن النية فـي العلن لكنها تعمل بسـوء النية في الخفاء.

4 - ضـرورة التعامـل مـع السياسـات الاقليميـة السـلبية تجاه العراق لاسـيما سياسـات الولايات المتحـدة او روسـيا او اسـرائيل فـي المنطقـة وتجـاه العراق علـى نحو التخصيـص وفق منطق العقل والحكمـة وبالابتعاد عـن منطق العاطفة والانفعـالات، فصانـع القرار عليه ان يسـتفاد من اخطـاء الانظمـة السياسـية التـي تعاملـت وفق منطـق العاطفـة وكيف اصبحـت نهايتها، هذا لا يعنـي انها دعوة إلى التنازل عن المبادئ او القيم بل هي دعوة إلى تقديم العقل على العاطفة في اصدار اي قرار يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة.

5 - ضـرورة المحافظـة علـى سياسـة خارجيـة معقولـة ومتزنـة بعيـدة عـن كل التحالفـات الاقليميـة المضـادة، ورفض سياسـة التخندقات والاصطفافـات، فالعـراق يجـب ان يكـون له دور اقليمي ريادي مستقل عن كل المحاور الإقليمية القائمة.

6 - ان سياسـة احتـواء السياسـات الإقليميـة والدولية المتناحرة ليس حالة سلبية بل هي افضل بكثير من سياسة التصادم او سياسة المحاور.

7 - فـي ظـل السياسـات الإقليميـة المتناحـرة اسـتطاع العراق برغم ظروفه السياسية والامنية الصعبـة ان يلعب دوراً مهما في بعض المسـائل الاقليميـة العالقـة لاسـيما فيما يتعلـق بالأزمة السورية على سبيل المثال لا الحصر.

8 - ضـرورة الانتقـال مـن سياسـة رد الفعـل إلى سياسـة الفعـل الدبلوماسـي المؤثـر فـي رسـم التوازنات الاقليمية لكن بشـرط ان تكون سياسته الخارجيـة قائمة على الاسـتقلالية وليس التبعية، سواء بالمواقف او بالأفعال.

9 - يجـب ان تعمـل الدولـة العراقية علـى تقوية الداخـل العراقـي من خلال عـدة اجـراءات تتعلق بالوحـدة الوطنيـة وحل جميع الخلافـات بالحوار، لان تقويـة الداخـل سـيؤدي بالتاكيد إلـى تقوية الموقف الخارجي للعراق.

الهوامش

1 - الحواسـي آمال، الاطار النظري للسياسـة الخارجية، في مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 ، الطبعـة الاولـى، المركـز الديمقراطـي العربـي للدراسـات الاسـتراتيجية والسياسـية والاقتصاديـة، المانيـا، 2018، ص12 .

2 - احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، الطبعة الاولى ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010 ، ص26 .

3 - غانـم علـوان الجميلـي ، السياسـة الخارجيـة ، الطبعـة الاولى ، مطبعة كركي ، بيروت ،

4 - سـعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، الطبعة الرابعة ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2009، ص 1-16 2013 ، ص21.

5 - مثنى المهداوي، اثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجيـة العراقية، في مجموعة باحثين ، اشـكاليات التحول الديمقراطي في العراق، الطبعة الاولى، دار الضياء للطباعة، النجف الاشرف، 2009، ص 65.

6 - الدسـتور العراقـي النافذ لسـنة 2005، الفقـرة (رابعا)، من المادة (121) ،

7 - زهيـر كاظـم عبـود، وجهة نظـر بعض نصوص الدسـتور العراقـي، مجلـة اوراق ديمقراطيـة، العـدد / 6 ، تصـدر عن مركـز العراق لمعلومات الديمقراطية، بغداد، تشـرين الاول ، 2005 ، ص29 .

8 - جاسم يونس الحريري ، التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسـحاب الامريكي ، مجلة العلوم السياسية ، السـنة/23 ، العـدد/54، تصدر عن كلية العلوم السياسـية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني ، 2018 ، ص59 .

9 - عبد الزهرة صاحب علي ، الدور الاقليمي الايراني، الفرص والتحديـات ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2019 ، ص، ص 130-131 .

10 - قحطـان احمد سـليمان الحمداني، السياسـة الخارجية العراقيـة، الطبعة الاولى ، مكتبة مدبولـي، القاهرة، 2008 ، ص 475 .

11 - ياسر عبد الحسين، العراق: الازمات المتموجة و الحرب علـى الارهـاب ، مجلة ابحاث اسـتراتيجية، العـدد/13، تصدر عن مركز بلادي للدراسـات و الابحاث الاسـتراتيجية، بغداد، تشرين الاول، 2016، ص22.

قائمة المصادر .

اولا : الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.

ثانيا: الكتب .

1. احمـد نـوري النعيمـي ، السياسـة الخارجيـة ، الطبعة الاولـى ، دار زهـران للنشـر و التوزيـع ، عمـان ، الاردن ، 2010.
2. الحواسي آمال ، الاطار النظري للسياسة الخارجية ، في مجموعة باحثين ، السياسـة الخارجية العراقية بعد عام 2014 ، الطبعـة الاولـى ، المركـز الديمقراطـي العربي للدراسـات الاسـتراتيجية و السياسـية و الاقتصاديـة ، المانيا ، 2018.
3. سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، الطبعة الرابعة ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2009.
4. عبـد الزهـرة صاحب علـي ، الـدور الاقليمـي الايراني ، الفـرص و التحديـات ، الطبعـة الاولى ، بيـت الحكمة ، بغداد ، 2019.
5. غانـم علـوان الجميلـي ، السياسـة الخارجيـة ، الطبعة الاولى ، مطبعة كركي ، بيروت ، 2013 .
6. قحطـان احمد سـليمان الحمداني ، السياسـة الخارجية العراقيـة ، الطبعـة الاولـى ، مكتبة مدبولـي ، القاهرة ، 2008.
7. مثنـى المهـداوي ، اثـر التحـول الديمقراطـي علـى السياسـة الخارجيـة العراقيـة ، فـي مجموعـة باحثين ، اشـكاليات التحـول الديمقراطـي في العـراق ، الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة ، النجف الاشرف ، 2009.

ثالثا : المجلات العلمية .

8. جاسـم يونـس الحريـري ، التنافس الخليجـي – الايراني فـي العراق بعـد الانسـحاب الامريكي ، مجلـة العلوم السياسـية ، السـنة/23 ، العـدد/54 ، تصـدر عـن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني ، 2018.
9. زهيـر كاظم عبـود ، وجهة نظر بعض نصوص الدسـتور العراقـي ، مجلـة اوراق ديمقراطيـة ، العدد / 6 ، تصدر عـن مركـز العـراق لمعلومـات الديمقراطيـة ، بغـداد ، تشرين الاول ، 2005.
10. ياسـر عبـد الحسـين ، العـراق : الازمـات المتموجـة و الحـرب علـى الارهـاب ، مجلـة ابحـاث اسـتراتيجية ، العدد/13 ، تصدر عن مركز بلادي للدراسـات و الابحاث الاستراتيجية، بغداد ، تشرين الاول ، 2016.

المدرك الأمني في السياسة الخارجية العراقية (2020 - 2003)

إبراهيم العبادي

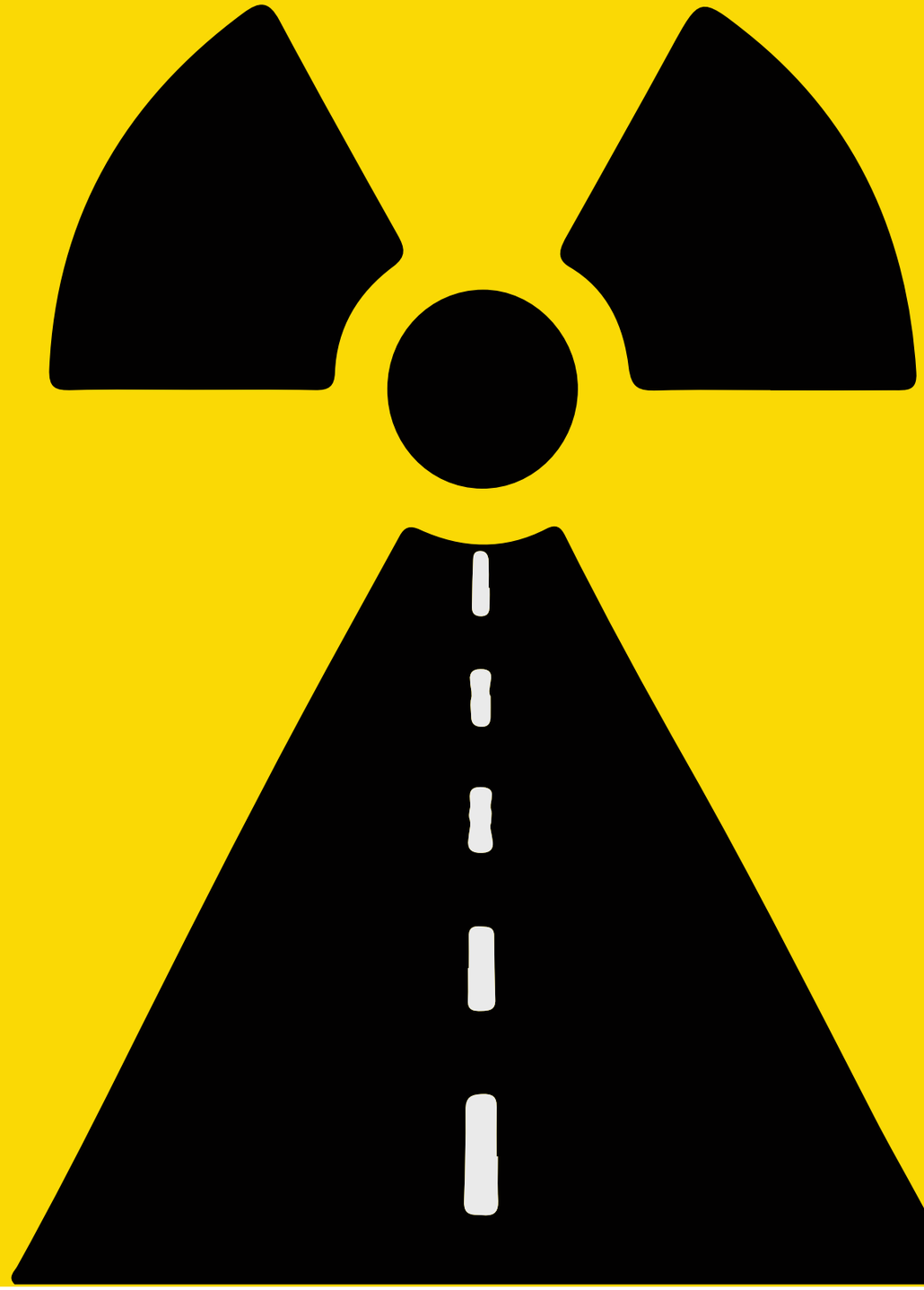

مدخل:-

مـن بيـن التعريفـات المدرسـية ذات الدلالـة، يعـرف (Kurt) السياسـة الخارجيـة بأنهـا: برنامـج، الغاية منـه، تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السـلمية التي لا تصل إلى حد الحرب. (النعيمي،2019).

ومن الواضح أن كورت يسـتبعد الحرب أو التهديد بها من هذا البرنامج، فهو يتحدث عن أساليب سلمية، بينما يرى آخرون، أن السياسـة الخارجية، منهج للعمـل أو مجموعة من القواعد أو كلاهمـا، يتم اختياره للتعامل مع مشـكلة أو واقعة معينة أو يتوقع حدوثها (السيد سليم، 1998)، وهذا التعريف يضعنا في تحدٍ إزاء مفاهيم مهمة، هي المنهج، والقواعد، وهذه بدورها تتعلـق بماهية هـذا المنهج، فهـو يرتبط ببيئة وسـيكولوجية

صانـع السياسـات، والبيئـة المعرفيـة والثقافيـة والخبرات والتجارب الذاتيـة، مضافا اليها العوامل والمحـددات المؤثـرة في هـذا القـرار. وهي بنية الدولـة، ومتانة مؤسسـاتها وشـرعية سـلطاتها، وقـوة ووفـرة مواردهـا، وموقعهـا الجغرافـي، واتجاهـات الرأي العام الداخلـي، وقوة العلاقات ودرجة التأثير الـذي تمتلكه في محيطها الخارجي (الحـاج حمـود، 2018).ثمـة عناصر كثيـرة، محلية ودوليـة لا بـد أن يضعهـا صانـع السياسـات وهو يتحـرك باتجـاه تحقيـق النجاح لبرنامجـه في ضوء قواعـد العمل والمنهج الذي يسـتخدمه لتحقيق أغـراض وأهداف السياسـة الخارجيـة، ووفق هذا المنظور تأخذ هذه السياسـة وجهة (دفاعية) في ظـرف معين، ثم قد تتحـول إلى وجهة (هجومية) اذا مـا امتلكـت الوثوقيـة والقـوة والقـدرة على التحكم بالموارد ومتابعة الاستراتيجية إلى غاياتها النهائية.

للسياسـات الخارجيـة أهـداف عديـدة يأتـي فـي مقدمتهـا الدفـاع عـن أمـن ومصالـح الدولـة، ومتطلبـات نموهـا وازدهارها، أو تسـويق قيمها ومبادئها والتأثير في الآخرين وجعلهم يستجيبون للتفاعـل الإيجابـي إيثـارا للمصلحـة المتبادلـة، وللتشـارك فـي الأهـداف والمصالـح. أو بغـرض تحاشـي التوتـر والصـدام والأزمـات. وهـي كمـا يوجزها (Norman): حماية الامن القومي، وتنمية الرفاهيـة الاقتصاديـة، وزيـادة السـمعة الوطنية (النعيمـي، 2019) ، وبالإجمـال هو حماية الوجود ودعم الأمن (مقلد، 1968).

إن الأهداف المركزية للسياسة الخارجية تصبح هي جوهر المنطلقات والخطط والدوافع التي يحرص عليها صانع القرارات، ثم يأتي التنفيذ الاستراتيجي عبر تكوين المؤسسـات وإعداد الموازنات وتهيئة المستلزمات وإعداد الوسـائل والأفراد، وتحصيل الوسائل وتنمية المهارات للاستفادة من الخبرات والتجارب والبناء على الناجح منها.

إن السياسـة الخارجية تكون في المحصلة النهائية انعكاسا لأفكار وطموحات ومبادئ وقيم الغالبية العظمـى مـن الـرأي العـام الداخلـي. (النعيمي، 2019)

كيف عملت السياسـة الخارجية العراقية منذ عام 2003؟ وأي الهواجس سـيطرت عليها؟ وما هي أولوياتهـا؟ ومـاذا تحقق من أهدافهـا؟ وما هي الموانع التي منعتها من تحقيق كامل أهدافها؟ هذه الأسـئلة والأجوبة عليها ستكون محور هذه الورقة.

منـذ إعلان مجلس الحكـم الانتقالي عن حكومته فـي أيلـول عـام 2003، دخلـت إلـى مبنـى وزارة الخارجيـة العراقيـة قيادات سياسـية جديدة، كان علـى رأسـها الوزير هوشـيار زيبـاري، القيادي في الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني، هـذا الوجـه الجديـد كان عليـه أن يديـر جهـاز الدبلوماسـية العراقيـة التـي صاغتهـا وهيمنـت عليهـا عقليـة الحزب الشـمولي والهواجس الأمنية والسياسية والمزاجية لنظام صدام. كانت هناك مشكلة كبيرة هي بنية المؤسسة، ومشـكلة التكوين المعرفي والسياسـي للافراد، ولذا تعيَّن علـى الوزير زيباري أن يقـوم بمهمـة جديـدة. بـل مهمتـان في ذات الوقـت، إعـادة تأهيـل كادر الـوزارة وطاقمهـا، وكذلـك اسـتخدام هـذا الطاقـم لتنفيـذ الهدف الجديد للدبلوماسية العراقية، وهي إداة السياسة الخارجية الأولى، لإعادة تأهيل النظام الجديد في العراق وتسـويق شرعيته السياسـية والدفاع عن مصالـح العـراق الجديد فـي حمأة صـراع إقليمي ودولـي متزايـد، بعد سـنين مـن العزلـة والحصار والتربع علـى عرش (الدولة الأولـى المنبوذة في العالم) (الحاج حمود، 2019)

لقـد سـقط النظـام فـي العـراق عـام 2003، وانهـارت معـه الدولـة بمؤسسـاتها المختلفـة لاسـيما العسـكرية والأمنيـة، ولـم يعـد العـراق مالـكا لسـيادته علـى أرض الواقـع، وهي سـيادة صادرتهـا قـرارات مجلـس الأمن وفـرق التفتيش الدولية عن أسـلحة الدمار الشـامل. فالعراق بات محتـلا بموجب قـرار مجلس الامـن 1438 وعلى صناع السياسـة في العراق الجديد أن يجدوا سبلا لإقنـاع الولايـات المتحـدة وحلفائها بإنهـاء حالة الاحتلال وإعادة السيادة نظريا.

منذ ذلـك الحين صارت المهمة الأولى للسياسـة الخارجية العراقية استعادة وضع العراق الطبيعي فـي المحيطيـن الإقليمي والدولي، واسـتجلاب الاعتـراف بالوضـع السياسـي الجديـد وتشـكيل مظلـة حماية سياسـية ودبلوماسـية لـه، وتأمين تعـاون إقليمـي معـه لحمايـة الامـن الداخلـي العراقي، وصيانة وحدة البلاد واسـتقرارها، وإزالة الشـكوك والمخاوف والريبة من توجهات النظام السياسي الجديد.

علـى مـدى أحـد عشـر عامـا (2003-2014) لـم يتغيـر شـخص وزيـر الخارجيـة، وظلـت شـخصيته الهادئـة وكلماتـه الدبلوماسـية وخطابـه الودي الوسـطي المعتدل يشكل علامة فارقة في تاريخ الدبلوماسـية العراقيـة منـذ عـام 1968، تفيدنـا المدرسـة السـلوكية بأن للتكوين النفسي الذاتي لصناع السياسـات والقرارات إثـرا كبيرا في أدائهم وفـي تكييـف السياسـات وتفعيلهـا باتجاهـات متعددة.

منذ إعلان مجلس الحكم الانتقالي عن حكومته في أيلول عام 2003، دخلت إلى مبنى وزارة الخارجية العراقية قيادات سياسية جديدة، كان على رأسها الوزير هوشيار زيباري، كان عليه أن يدير جهاز الدبلوماسية العراقية التي صاغتها وهيمنت عليها عقلية الحزب الشمولي والهواجس الأمنية والسياسية والمزاجية لنظام صدام

نجـح زيباري في حمل الرسـائل الدبلوماسـية إلى العالم، لكن العراق لم يحصل على الدعم والتفهم الكافي في محنته مـع الإرهاب، وفي فتح الكثير مـن الحدود والأبواب التي بقيـت مغلقة بوجهه. ظـل العراق يفتقد إلـى ثقة جيرانه وشـكوك غير الجيـران فـي دوام وبقـاء دولتـه موحـدة . فقـد سـاهمت دول عديـدة فـي كسـر قيود السـيادة والاحتـرام وعـدم التدخل فـي الشـؤون الداخلية العراقيـة عندمـا غضـت الطـرف عـن مواطنيهـا الذين كانوا يدخلون إلى العراق المفتوح بلا سـياج وحدود أمنية مضبوطـة، ليقوموا بعمليات القتل والتفجيـر فـي أسـوأ حملـة معولمـة تعـرض لها العراق ما بعد 2003.

أحد دوافع هذا الموقف كان القلق على أشده من أن يتحـول العراق إلى بوابـة للتغيير في المنطقة المسـورة بأنظمـة اسـتبدادية أو متقاطعة كثيرا مع قيم الانتخابات والديمقراطية والحريات، فقد أخاف المشـروع الأمريكي الذي تلبَّس بلباس نشر الديمقراطيـة وبنـاء نموذج محلي فـي المنطقة (يمكـن تقليـده) والاحتـذاء حـذوه، الكثيـر مـن الحكومـات والأنظمة التي اجتمعـت إرادتها على وأد (مشـروع بناء النموذج) وإسـقاطه عبر إغراقه ببحـار من الدم واسـتعداء الطوائـف على بعضها البعـض وتضخيـم الرسـائل الإعلاميـة السـلبية، وتحويل الحلم إلى كابوس...!

ورغم سعي القيادات السياسية العراقية الجديدة إلـى طمأنـة المحيـط الإقليمـي، وتكـرار رسـائل التعاون والرغبة في تصميم السياسـات السابقة، غيـر أن الاسـتجابة ظلـت محـدودة للغايـة، حتى مـع اللجـوء إلى دبلوماسـية القمـم والمؤتمرات الدولية، كمؤتمرات القاهرة وشـرم الشـيخ ومكة المكرمة وقمة بغداد العربية (2013).

بقيـت علاقات العراق مـع المحيط العربي بإردة تهيمـن عليهـا الهواجس والاجنـدات وتتحكم بها رؤية متأثـرة بالاحكام المسـبقة والصور النمطية التي تغذيها الحواس الطائفية، فقد وصف العاهل الأردنـي مبكـرا العـراق الجديـد بأنـه يشـكل جزءا من هلال شـيعي صـار يمتد إلى البحر المتوسـط، واسـتبق الرئيس المصري السـابق حسني مبارك صعـود الأكثريـة الشـيعية فـي العراق إلـى هرم السـلطة، ليتهم الشيعة العرب بأنهم ينتمون إلى مرجعية سياسية - مذهبية مركزها إيران. ووقفت أغلـب دول المنطقة موقـف المتفرج حينما كان العـراق ينزلق نحو الحرب الطائفية والأهلية ابتداء من عام 2006.

فـي ظـل الاسـتقطاب الـذي حصـل للمكونـات العراقيـة ، كان متوقعـا أن تميـل البلـدان العربية إلى الكتلة السنية بحكم التماثل المذهبي والقلق مـن تزايد نفوذ إيران والشـيعة عموما في العراق ويتبنـون قراءاتهم للأحـداث الجارية فـي العراق، وقـد اكتشـف القـادة العراقيـون أن الزعمـاء والحـكام العـرب الذيـن يسـتقبلون المبعوثيـن العراقييـن كانـوا يتلقـون تقاريـر عـن العـراق من مصـادر غير رسـمية عراقية تزيـد الموقف ضبابية وقتامة وتسـيء كثيرا إلى العهـد الجديد، وتتهم النظـام السياسـي بالطائفيـة، ممـا كان يزيد من صعوبـة الانفتاح على العـراق وفتح آفاق التعاون معـه. وبينمـا كانـت الغالبيـة الشـيعية العراقيـة تتوقـع مـن الحكومـات العربيـة مشـاركتها الرأي والموقـف بعـد زوال النظام السـابق الـذي كان يتحمل مسؤولية التهديد والاضطراب الذي عانى منـه النظـام الإقليمي العربـي، بما يمهـد لإزالة عوائـق عـودة العـراق إلـى محيطـه العربـي بعد سنوات القطيعة والعزلة والحصار، الا أن شيئا من هـذا لم يحـدث، وظل النظام السياسـي العراقي الجديـد موضع ريبة ومقاطعة عربية شـبه كاملة،

ساهمت دول عديدة في كسر قيود السيادة والاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية عندما غضت الطرف عن مواطنيها الذين كانوا يدخلون إلى العراق المفتوح بلا سياج، ليقوموا بعمليات القتل والتفجير

حتـى أن القمـة العربيـة التـي عقدت فـي بغداد في نيسـان 2012، شـهدت تمثيلا عربيا منخفض المسـتوى، وقاطعت قطر المؤتمـر بينما اكتفت السـعودية بإرسال سـفيرها لدى الجامعة العربية أحمـد القطان لحضـور المؤتمر وتمثيـل المملكة، وكانت هذه الرسـائل السلبية مقصودة بصورة لا تخطئها العين. وهي أن النظام السياسـي العربي برمتـه لـم يكـن مرتاحـا للتغييـر السياسـي الـذي حصل في العراق بقوة الالة العسـكرية الامريكية والإدارة الامريكيـة المباشـرة، ولـم تنصـع أغلب الدول العربية للدعوات الامريكية بالانفتاح ودعم التجربة العراقية بسـبب عوامل سياسية وطائفية واضحـة، بينمـا كانـت حـدود العـراق الغربيـة مع سـوريا مسرحا لنشـاط إرهابي واسع النطاق جعل من سـوريا محطة تجميع وانطـلاق وتجنيد بعلم رسمي سوري رغم نفي دمشق دبلوماسيا.

لقد هيمن (الهم الأمني) على السياسـة الخارجية العراقية طيلة أعوام ما بعد سـقوط نظام صدام الشـمولي، وكان صانـع السياسـات فـي العـراق يعيـش تنازعـا داخليـا بين قـوى سياسـية محلية ميالـة إلى لغة الخصومة وخطاب الرد بعنف على الـدول المجافيـة للعراق، بينما كانـت قوى أخرى ترى ضرورة الصبر والتعويل على لغة الدبلوماسية والمصالـح والمصيـر المشـترك، لإقنـاع عواصـم المنطقـة بـأن التعاون هـو السـبيل الوحيد الذي يضمـن مصالـح الجميـع، وأن منطـق الصـدام

والقطيعة ساهم في تقويض الامن وتوفير ملاذات متعددة للقوى الإرهابية للعبث بأمن العراق، وتاليا بأمن المنطقة عموما.

لقد استخدمت السياسة الخارجية العراقية خطابا مزدوجا اعتمد سياسة التحذير والترغيب لإقناع المحيط الإقليمي باهمية دعم استقرار العراق والقبول بنظامه السياسي الجديد مع التوضيح المستمر بأن الموقع الجيوسياسي للعراق يجعل منه محطة اختبار لقراءة وتقدير المخاطر التي تحدث بالمنطقة في حال لم تستطع الدولة العراقية المحافظة على سيادة العراق ووحدة أراضيه، وكان حرياً بالدول المتحفظة أن تعيد النظر في موقفها بناء على رؤية استراتيجية تتجاوز المؤقت والمخاوف والرؤى قصيرة المدى، غير أن شيئا من هذا لم يحدث إلى لحظة انطلاق ما سمي بأحداث الربيع العربي في ديسمبر/ كانون الأول 2010، عند هذا المنعطف بالذات، بدأت محاولات محدودة لقراءة الواقع السياسي العربي وفهم مزاج الشارع في المنطقة على ضوء التحولات التي طرأت حينها في بنية النظام السياسي، وربما ساعد ذلك في إعادة قراءة الواقع العراقي وفق المتغيرات التي جاء بها هذا الربيع ومن أبرزها صعود الاسلاموية. وأما العلاقات مع جاري العراق الكبيرين إيران وتركيا، فإنها كانت أفضل حالا من محيطه العربي بالاجمال، فقد تمتعت إيران بعلاقات مستمرة مع النظام السياسي العراقي الجديد، ونمت الروابط بين البلدين لحد مشاركة خبراء وضباط إيرانيين مع القوات العراقية للتصدي لتنظيم داعش أثناء أزمة اجتياح التنظيم الإرهابي لغرب العراق، ونشطت إيران في نسج علاقاتها الخاصة مع القوى السياسة العراقية حتى نجحت في بناء

تمتعت إيران بعلاقات مستمرة مع النظام السياسي العراقي الجديد، ونمت الروابط بين البلدين لحد مشاركة خبراء وضباط إيرانيين مع القوات العراقية للتصدي لتنظيم داعش أثناء أزمة اجتياح التنظيم الإرهابي لغرب العراق

علاقات نفوذ مع أطراف وقوى عديدة مكنتها من أن تغدو (اللاعب) الرئيس الذي ينافس الولايات المتحدة في ضبط إيقاع السياسة الداخلية العراقية، ويتفوق عليها، من منطلق جعل العراق خط الدفاع الأول عن أمنها القومي.

أما تركيا فإنها كسبت اقتصاديا وتجاريا وسياحيا من العراق إلى المستوى الذي جعل العراق في مرتبة المستورد الرابع أو الخامس للبضائع التركية، بينما بقيت العلاقات السياسية والأمنية خاضعة (لأمزجة) قادة البلدين وستراتيجيات أنقرة في المنطقة وطموحات عمقها الاستراتيجي الذي أسماه بعض الخبراء بمشروع العثمانية الجديدة، كان العراق يساوره الشك من الدور العسكري والأمني التركي في ظل استمرار التوغل العسكري في العراق، واحتفاظ أنقرة بقواعد عسكرية غير مصرح بها على الأراضي العراقية، بينما تتهم أنقرة العراق بإيواء مسلحي حزب العمال الكردستاني الذي تصنّفه تركيا على لائحة المنظمات الإرهابية.

أثر التكوين النفسي والايديولوجيا في السياسات الخارجية العراقية

كان واضحا أن رؤساء الوزارة العراقيين ذوي التوجه الإسلامي ظلوا محكومين (برؤاهم) الإسلامية (كمحدد سلوكي وقيمي) في صناعة الموقف الخارجي العراقي، واذا أضفنا إلى هرمية السلطة في العراق، دور مجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية علاوة على مستشارية الأمن الوطني، فإن هذه الدوائر مجتمعة تسهم بدرجات مختلفة في (إنتاج) المعالم الرئيسة للسياسة الخارجية العراقية، بيد أن القوى السياسية العراقية فرضت نفسها هي الأخرى على صنّاع هذه السياسة، فهي تؤثر في خطابها الصاخب أحيانا، وفي مطالبها الشعبوية حينا آخر، وأدواتها العنيفة وتهديداتها وصلاتها المباشرة، حتى ليبدو أن بعض القوى صارت قادرة على منافسة الخطاب السياسي الرسمي وإحراج الدولة العراقية، بناء على متطلبات (الأيديولوجيا) والتحالفات التي تربطها، فالساحة الداخلية العراقية غير موحّدة في تفاعلها مع القضايا التي تهم العراق أو القضايا الإقليمية والدولية، والرأي العام الداخلي لا يتوحّد الا نادراً إزاء القضايا السياسية عموما، ولهذا يسود جدل داخلي يتعالى وينخفض عاكسا صراع أفكار ومصالح قد لا يرتبط بعضها بمصالح العراق، لكنّه الانغماس العراقي التقليدي في قضايا السياسة ومتغيراتها، وبما أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية وصورة عن توجهاتها وغاياتها، فقد ظل العراق يعاني من اختلاف وانقسام الموقف الداخلي لقواه وأحزابه السياسية ومكوناته الاجتماعية إزاء الخارج. وأضحت صورة العلاقة مع الآخر (تدرك) عبر رسائل متناقضة ومتعارضة بين خطاب رسمي ميّال إلى التعاون والتهدئة والحوار والتفاهم وتجاوز الاختلافات إلى خطاب حزبي وايديولوجي ينزع إلى (الصدام) والحزم ورد الفعل المبالغ فيه، ظهر ذلك بوضوح في الموقف من الولايات المتحدة والسعودية والكويت وتركيا وإيران والأردن ومصر والبحرين وقطر وسوريا واليمن على خلفية قضايا حدودية وسياسية وإعلامية واقتصادية وغيرها.

يتذكّر المراقبون كيف سارع العراق إلى الشكوى عند مجلس الأمن ضد سوريا عام 2010-2011 على خلفية الاتهام الرسمي العراقي للسوريين بالضلوع في إيواء الإرهابيين الذين فجّروا وزارتي الخارجية والعدل العراقيتين.

كما يتذكّر المراقبون الموقف التحالفي للأحزاب الشيعية العراقية الممالئ لإيران، بينما ظلت القوى والأحزاب السنية تناوئ إيران بشدة وتتهمها بالتدخل في الشؤون العراقية، بينما انعكس الموقف ذاته من تركيا ومن دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أظهرت قوى حزبية شيعية عراقية موقفا (حازما) ضد تركيا بينما سكتت الأحزاب السنية عن التدخل التركي بينما احتفظ الكرد بمواقف خارجية تناسب طموحات الاستقلال القومي والمصالح الخاصة .

إنَّ هذا الاستقطاب الداخلي انعكس هو الآخر على السياسة الخارجية العراقية وبقي قرار هذه السياسة متأرجحا ومرتبطا بنوع العلاقة بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية ومعلّقا على ضغوطات الاعلام الحزبي والفئوي ومعبّرا عن مصالح و(قيم ومبادئ) هذه الفئة الاجتماعية والسياسية أو تلك. ولم يتحسّن هذا الفضاء السياسي الا بعد (إدراك) متأخر حصل في ذلك العام، عندما باتت التنظيمات الإرهابية تهدّد وجود وبقاء الدولة العراقية وحدودها على إثر نجاحها في

اجتياح مساحة شاسعة من الأراضي العراقية عام 2014. عند هذا المنعطف الحاد وحده، أدركت القوى السياسية العراقية أنّها (بحاجة) إلى الدعم والمساعدة الإقليمية والدولية، وأنّ (بقاء) علاقات العراق متشنجة وغير عادية مع أغلب دول المحيط الجغرافي ليس بصالح العراق. بينما أعادت هذه اللحظة (لحظة داعش) جزءاً من الوعي لدى صنّاع السياسات في بلدان جوار العراق لمقاربة (الأزمة) وفق منظور جديد ينزع نحو تغليب التفاهم وإعادة قراءة المشهد العراقي من منظور ستراتيجي وليس من منظور المخاوف من انفلات العقد الاجتماعي العراقي.

2014 مرحلة جديدة

كان مؤتمر جدة للتحالف الدولي المضاد لداعش الذي انعقد في سبتمبر 2014، بداية تفاهم (أمني - عسكري) مصحوبا بخطاب سياسي داعم للدولة العراقية انعكس بشكل سريع على إذابة الكثير من الجليد وعبور حواجز نفسية وطائفية لجهة دعم العراق في معركته المصيرية، وكان للموقف الدولي الداعم بقوة للعراق أثره في إقناع (المترددين) ودفعهم لتجاوز (شكوكهم). فقد ساهمت إدارة أوباما وحكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأستراليا وإيطاليا وبعثة الأمم المتحدة في العراق في صياغة أجواء تحالفية لجهة تحجيم وهزيمة تنظيم داعش، الذي أعلن خلافته في الموصل في 2014/6/29 وتمدّد عبر حدود العراق نحو سوريا، وصار يهدّد السلام والأمن الدوليين بعد ما بات يستقطب موالين ومجنّدين من شتى دول العالم، ويتاجر بالنفط المسروق والآثار، ويدير مساحات شاسعة، وملايين عدة من السكان وأعلن بصراحة عن إلغاء الحدود بين سوريا والعراق في رد بدا رمزيا على اتفاقيات سايكس بيكو الموقعة عام 1916 وفي ذكراها المئوية.

حينما شكل الإرهاب تحديا إقليميا ودوليا وصار المشكلة الأولى لكثير من الدول، عند ذاك أدرك صنّاع السياسات أن الاختلافات والصراعات والنزاعات والأزمات، تمثّل بيئة مثالية لاضطراد التهديد الإرهابي وتشجيع المتطرفين على الالتحاق بشبكات التجنيد والتمويل والدعم للقوى الإرهابية.

بإعلان العراق النصر على داعش في 10 ديسمبر 2017 بعد ثلاث سنوات من القتال الضاري والتضحيات الجسمية ووحدة الموقف الداخلي، تكون السياسة الخارجية العراقية قد حققت جزءا مهما من أهدافها، وظهرت نتيجة إيجابية كبيرة للتعاون الاقليمي والدولي، وصارت الطرق معبدة لمزيد من الحوار الستراتيجي والعلاقات الثنائية العادية، بيد أن المتغيرات الإقليمية والدولية أطلت برأسها مرة أخرى لتحرم العراق من الانتفاع من مرحلة ما بعد هزيمة داعش، فقد احتدم الصراع الأمريكي - الإيراني على خلفية الموقف المتشدد لإدارة الرئيس ترامب من إيران، وساءت العلاقات السعودية - الإيرانية ودخلت الحرب على اليمن مرحلة جديدة مع نجاح الحوثيين في ضرب العمق السعودي.

هذه المتغيرات أعادت الاستقطاب في المواقف للساحة الداخلية العراقية. وتحول العراق إلى ساحة صراع وأصبح (حديقة خلفية) للأمن القومي لكثير من الدول المنخرطة في هذه الصراعات، لتعود السياسة الخارجية العراقية تكافح من أجل احترام وتفهم ظروف العراق الجيوسياسية، إذ لا يسع العراق الا أن يدافع عن سياسته (المحايدة) ويدعو جميع الدول ذات العلاقة به إلى احترام هذا الخيار، لأنّه الخيار الوحيد الذي يحفظ وحدته وتماسكه الداخلي، ومصالحه الوطنية، لكن الخطاب الرسمي ظل يعاني من مزايدات (الايدولوجيا) الحزبية والتشويش الإعلامي والسياسي. بينما تطوعت قوى محلية لخوض الصراع بالنيابة عن أطراف الصراع الإقليمي.. لقد عادت أرض العراق مسرحا للضربات المتبادلة والمناورات السياسية والنشاط الاستخباري. والمفارقة أن جميع الفرقاء كانوا (يحرصون) دبلوماسيا على احترام سيادة العراق، بينما هم يواصلون عمليا تعريض مصالح العراق وشعبه لأشد حالات الاختبار والضغوط لإجبار العراق على الدخول في أحد المحاور أو يعيش وضعا قلقا لا يحسد عليه. تجسّد ذلك في الضغوط الامريكية المتزايدة على الحكومة العراقية في فترة تولي عادل عبد المهدي رئاسة الوزراء بين عامي 2018-2019، بينما زعزعت الخطابات النارية لأحزاب وفصائل عراقية صورة سياسة (التوازن والحياد) التي ينتهجها العراق الرسمي، وأضحت السياسة العراقية (الداخلية) مهدّدة مع عدم قدرة الحكومة وأجهزتها الأمنية على حماية البعثات الدبلوماسية الأجنبية، وصار ضرب السفارة الامريكية وتهديد سفارات أخرى، (لعبة) سياسية وإعلامية وعملانية يومية في العراق، ليأتي القرار الأمريكي الخطير بتصفية قائد فيلق القدس الإيراني ونائب رئيس هيئة الحشد العراقي (قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس) في 2020/1/3 بمثابة (تعويم) أمريكي، إيراني متبادل للسيادة العراقية، لا سيما عندما نجح (حلفاء إيران) باستصدار قرار من مجلس النواب العراقي بإخراج القوات الامريكية من العراق بغياب الأصوات الكردية والسنية. لقد أسهم التنازع والصراع الأيديولوجي داخل العراق في تقويض مبدأ (وحدة) السياسية الخارجية منذ بدايات التغيير عام 2003 ولغاية اللحظة الراهنة، وظهرت السياسة الخارجية العراقية منقسمة ومتشظية بين مطامع المكون الكردي وحساباته، والسلطة المركزية الاتحادية ومنطق الدولة الواحدة التي تسعى إلى تمثيله وتجسيده. كما أظهر الانقسام الأيديولوجي بين متشددين إسلاميين وآخرين معتدلين، الموقف العراقي بأنه غير قادر على التحكم عمليا بما يحدث على الأرض لإقناع (الخارج) بأن الدولة لديها سياسة خارجية متوازنة وفعّالة وموحّدة، وهو ما أتاح للدول الأخرى فرصة التدخل في الشأن العراقي وتوظيف الانقسامات الداخلية بما منع السياسة الخارجية العراقية من تحقيق مكاسب ضرورية لصيانة الأمن الداخلي العراقي ومنع التدخلات الخارجية التي تشكّل التحدي الأكبر لسيادة العراق.

الهوامش:-

1. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار السنهوري، بيروت، 2019.
2. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مكتبة السنهوري، بغداد 1991.
3. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة 1998،ط2.
4. إسماعيل صبري مقلد، السياسية الخارجية، الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2013.
5. محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003، بيت الحكمة، بغداد، 2018.
6. اسراء شريف جيجان، عمر كامل حسن، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الإقليمي والدولي، سلسة قضايا سياسية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020.

تركيا والعراق

وفرص التعاون الضائعة

واثق السعدون

خبير دراسات العراق في مركز دراسات الشرق الأوسط في أنقرة ORSAM

منذ تأسيس العراق وتركيا كدول حديثة، العراق في 1921، وتركيا في 1923، وبرغم وجود روابط مشتركة عديدة بين البلدين، أهمها رابطة الجوار الجغرافي، والتاريخ المشترك، والروابط الدينية والاجتماعية، وبرغم محدودية المشاكل والقضايا العالقة بينهما، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت تراوح بين مسارين فقط، إما مسار التعاون «التقليدي»، أو مسار الخلافات «المحدودة» التي تؤدي إلى جمود العلاقات.

لم ترقَ العلاقات بين البلدين إلى مسارات متقدمة أو خطوات استراتيجية في التعاون، ولحسن الحظ لم تنحدر علاقاتهما إلى مرحلة المواجهة المباشرة أو المسارات الصراعية.

طوال عقود مضت تقاسم البلدان مسؤولية ضياع فرص تاريخية لتأسيس أطر استراتيجية للتعاون والتنسيق السياسي، والأمني، والاقتصادي، لو كان تم استثمارها.. لأنتجت فوائد عظيمة لمصالح الشعبين العراقي والتركي، ولكانت جنبت البلدين الكثير من المشاكل والأزمات. تركيا مهمة للعراق، والعراق مهم لتركيا، يكفي أن نتذكر بأن تركيا هي المنبع الرئيس لشريان حياة العراقيين، الماء، وأن العراق هو بوابة تركيا الرئيسة نحو الخليج العربي.

ما هي السبل لكسر هذا الجمود وهذه الرتابة في طبيعة العلاقات العراقية - التركية المعاصرة؟ ما هي السبل لإيقاف دوران القضايا العالقة بين البلدين منذ عقود في حلقة مفرغة من التكرار الممل لإثارة نفس المشاكل، وتبادل نفس الاتهامات، وطرح نفس الحلول القاصرة غير الناجعة؟ ما هي السبل لتجنب استمرار البلدين بالمسلسل التاريخي لضياع فرص التعاون المثمر بينهما؟ هل هنالك رؤى جديدة لتطوير وتحسين العلاقات بين البلدين؟ ستحاول المقالة التي بين يديكم قدر المستطاع الإجابة عن هذه التساؤلات، من خلال مناقشة العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين، وأبعادها المختلفة، وتفاعلاتها الحالية، وآفاقها المستقبلية، مع طرح رؤى لحل المشاكل العالقة وتحسين العلاقات بينهما.

سيجد القراء الكرام بأنَّ خطاب هذه المقالة إيجابي ويدعو للتقارب والتعاون بين البلدين الجارين، العراق وتركيا، وربما بعض القراء سيرون المقالة مفرطة في الإيجابية، وسيتسرَّع البعض بالحكم على هذه المقالة بأنَّها تميل إلى جانب تركيا، كونها كتبت من باحث عراقي مقيم في تركيا ويعمل في مركز دراسات تركي، وهذا اختلاف طبيعي مقبول في الرأي، ونحن نرى بأنَّه لا ضير في الدعوة إلى التقارب والتعاون ونبذ الخصومات والخلافات من أجل تبادل المصالح بين البلدان والشعوب، بدلاً من التأجيج والتحريض الذي لن يقود إلى تعميق الخلافات والخصومات التي لن يربح منها أي طرف، فضلاً عن اعتقادنا بأن ما ستجدونه في هذه المقالة من أفكار تمثّل مصالح عراقية - تركية مشتركة، وليست مصالح تركية فقط. في عالمنا الحالي، المليء بالتوترات والأزمات، تعد محاولات البحث عن السلام والوئام والتعاون وخلق الأجواء المناسبة لتبادل المصالح بين الدول تحدياً كبيراً ومهمةً صعبة، مقارنة بسهولة الانقياد إلى الخلافات وتبادل الاتهامات.

العلاقات العراقية – التركية.. الحاجة إلى كسر القيود القديمة والانطلاقة الجديدة

لطالما وضعت العوامل والظروف الدولية والإقليمية وبعض الأطراف المحلية في العراق وتركيا، قيوداً ومحددات على مساعي تطوير وتحسين العلاقات بين العراق وتركيا، والمفارقة أن تلك العوامل كانت تنطوي في مجملها على تأثيرات وعناصر خارجية غير مرتبطة بالمصالح المشتركة للبلدين، ولكنها كانت قادرة على إضعاف زخم العلاقات بين البلدين، وإجبارهما على

الدخول في نفق الخصومة والخلافات. لذلك فإنّ العلاقات بين البلدين بحاجة إلى انطلاقة جديدة، تستند إلى إرادة حقيقية لإعادة تقييم مصالحهما المشتركة، وفق رؤية واقعية موضوعية للتحديات التي يواجهانها، والفرص المتاحة أمامهما للتعاون.

دائماً كانت هنالك جهات داخلية وشخصيات تسعى إلى توتير العلاقات بين العراق وتركيا والإساءة إليها، في داخل كلا البلدين. ففي العراق هنالك أطراف مرتبطة بأجندات خارجية تسعى لإضعاف العلاقات بين البلدين، ضمن إطار التنافس الإقليمي في الساحة العراقية، أو طبقاً لمنطلقات طائفية ضيقة الأفق. وفي تركيا أيضاً تصدر بين الحين والآخر مواقف وتصريحات تسيء لمساعي تحسين العلاقات العراقية - التركية، من بعض السياسيين والشخصيات العامة وكتّاب الرأي الأتراك، من منطلقات قومية موتورة، أو نتيجة رؤى سياسية متسرعة وخاطئة. لذلك فإن منع تلك الأطراف من التشويش على مساعي تطوير العلاقات بين البلدين، ومحاصرة التأثير السلبي لنشاطاتهم، سياسياً وإعلامياً، تعد من المستلزمات المهمة للانطلاقة الجديدة في العلاقات العراقية - التركية. ومن جهة أخرى، على حكومات البلدين، باستمرار، تبادل توضيح الحدود الفاصلة بين المواقف الرسمية الحكومية، وبين المواقف التي تصدر من بعض الأطراف لغرض الاستهلاك الإعلامي والعروض السياسية.

في السنوات الأخيرة حصل تطور في أساليب وأدوات العلاقات الدبلوماسية بين البلدان، فلم يعد النشاط الدبلوماسي يقتصر على القنوات التقليدية، المتمثلة بوزارات الخارجية والسفارات والقنصليات، فقد أصبح هنالك قنوات رديفة للعمل على إدامة التواصل وتهيئة بيئة مناسبة للتفاهم وحل المشاكل بين البلدان، وإن مخرجات عمل هذه القنوات الرديفة ساهمت في صياغة العديد من القرارات والمواقف بين الدول، ومن أهم هذه القنوات الرديفة هي الأنشطة الأكاديمية - البحثية المشتركة بين البلدان، المؤتمرات والندوات والبرامج وورش العمل المشتركة، أو ما أصبح يعرف بـ(الدبلوماسية الأكاديمية)، إذ إن الأنشطة الأكاديمية - البحثية المشتركة تحقق عدة أهداف لصالح تحسين العلاقات بين الدول، فهي تساعد في تبادل الرؤى والأفكار والمقترحات بخصوص أي مشكلة بين بلدين ما، بموضوعية بعيدة عن تشنج المواقف السياسية، كما أنّها تمثل قناة للتواصل بين البلدان التي تشهد علاقاتهم السياسية توتراً أو تراجعاً أو حتى خصومةً. لذلك على النخب الأكاديمية العراقية أن تعمل على إدامة التواصل وإبقاء قنواتها مفتوحة مع تركيا في الفترات التي تشهد العلاقات السياسية بين البلدين تراجعاً او قطيعة.

على النخب الأكاديمية - البحثية العراقية أن يكونوا علميين موضوعيين بتجرد إذا ما طلب منهم رفد مراكز صنع وإتخاذ القرار العراقي بالتحليلات الدقيقة وبالقراءات السليمة للأوضاع الإقليمية والعالمية، وأن يكونوا ناصحين بأمانة، وليسوا مؤيدين لسياسات ومواقف مسبقة، وأن يكون معيارهم في تقييم طبيعة علاقة العراق بأي بلد آخر، هو المصالح المشتركة واحترام السيادة المتبادل، والحفاظ على أمن ووحدة واستقرار البلدين، وليست المصالح الحزبية والفئوية.

ويجب حث صناع القرار العراقي على تبني النهج الحديث في العلاقات الدولية الذي يهدف لجعل أبعاد العلاقة بين أي بلدين (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية) منفصلة عن بعضها قدر الإمكان، لضمان عدم تأثير التراجع الذي قد يحصل في أحد هذه الأبعاد في الأبعاد الأخرى، وبالتالي استمرار التواصل بين البلدين، فمن الأقوال المأثورة في السياسة الدولية «يجب أن تتحدّث مع خصومك أكثر مما تتحدّث مع حلفائك».

يجب على المجتمع الأكاديمي - البحثي العراقي أن يشكل الطيف الثالث في الحياة السياسية العراقية، فهنالك طيف الحكومة وأحزابها ومناصريها الذين يؤيدونها بشكل مطلق، بغض النظر عن مستوى أداء الحكومة، وهنالك طيف المعارضة، بشقيها، المعارضة الواعية التي تهدف لتشخيص الخلل والأخطاء في أداء الحكومة والدعوة للإصلاح، والمعارضة الانتهازية التي تهدف فقط لإفشال الحكومة وإسقاطها، مهما كانت نتائج وتداعيات ذلك على البلد، وهنا يأتي دور النخب الأكاديمية في بذل الجهود وتقديم المشورات لعقلنة ومنهجة الحراك السياسي العراقي، الداخلي والخارجي، والدعوة لتصويبه وضبط مساره بما ينسجم ويخدم مصالح البلد، وهذا لا يتم إلا بتوفير الحرية الكاملة للتعبير عن الرأي والحماية والدعم اللازم للباحثين وللمراكز البحثية، وتسليط الأضواء على عمل هذه المراكز والاهتمام بمخرجاتها.

المعضلة الأمنية المزمنة بين العراق وتركيا: وجود عناصر PKK في شمال العراق

من المعروف أن هذه القضية قد خضعت لعقود من السنين لعدة عوامل وتحولات تاريخية وسياسية واجتماعية، بل وحتى اقتصادية، فضلاً عن خضوعها لعوامل دولية وإقليمية ومحلية. كما أن التعامل مع هذه المشكلة تباين بين رؤيات وإرادات ومواقف مختلفة، بين تركيا ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في أواخر 2002، وتركيا ما بعد 2002، وبين عراق ما قبل 2003، وعراق ما بعد 2003، وبين منطقة كردستان العراق عندما كانت خاضعة للدولة العراقية المركزية قبل أحداث 1991، وبين إقليم كردستان الذي بدأ مسيرة الحكم الذاتي الحقيقي بعد 1991، بالاستفادة من الظروف الإقليمية والدولية التي أعقبت اجتياح العراق للكويت، التي أدت إلى وهن النظام العراقي السابق وارتخاء قبضته على شمال العراق، الأمر الذي خلق فرصة تاريخية لانطلاق مشروع استقلال إقليم كردستان العراق.

إنّ الأسباب (المباشرة وغير المباشرة) لهذه المشكلة، وتطوراتها التاريخية وانعكاساتها، أصبحت معروفة لجميع متابعي شأن العلاقات العراقية - التركية، كما أنّ اختلاف الرؤى حول تقييم حيثيات هذه القضية، وحول تقييم تداعياتها، أصبح واضحاً للجميع أيضاً. لذلك نرى أن مساعي جدية للتوصل إلى حلول حقيقية لهذه المعضلة يجب أن لا تستنزف جهودها وتبدّد وقتها بالتركيز على الماضي، وإنّما يجب أن تنطلق من الحاضر نحو المستقبل بـ «واقعية». إنّ محاولة حل هذه

المشـكلة مـن خـلال مراجعـة واجتـرار معطياتها وتعقيداتهـا التاريخية سـيكون مسـعى غير مجدٍ، وسـيقود الأطـراف المعنيـة لإيجـاد الحلـول إلى متاهة وجدل عقيم غير منتهٍ. إذ إن هذه المشكلة تتطلـب الآن مبادرة جديدة تتفـق عليها الأطراف المعنيـة بهـا، لإنتـاج مقاربة واقعيـة وموضوعية للحل، تنطوي على شـعور عالٍ بالمسـؤولية، تجاه المخاطـر المحتملـة لتفاقـم هـذه المشـكلة أو إهمالها.

لانضاج هكذا مبادرة، وتحويلها إلى خريطة طريق عملية لحل هذه المشكلة، هنالك مرتكزات مهمة يجب أن تستند إليها وتنطلق منها، من أهمها:

1 - التحديـد الواضـح للأطراف المباشـرة المعنية بحل هذه المشـكلة، والمسـؤولة عن إيجاد حلول لهـا، وهي الحكومـة التركيـة، الحكومـة العراقية المركزيـة، حكومـة إقليـم كردسـتان العـراق. وإسـتبعاد أي طـرف دولـي أو إقليمـي يحـاول التدخل في هذه المشـكلة أو اسـتثمارها لمصالح وأجنـدات لا تخـدم البلديـن والشـعبين العراقـي والتركي. وصل الحال بتفاقم هذه المشكلة إلى أن بعض الدول الأوروبية والعربية والخليجية التي لها خصومـة مع تركيا، أخذت بالتواصل والتنسـيق مع مسـلحي حزب العمال الكردسـتاني PKK وتقديم الدعـم لهم، مناكفـة لتركيا انطلاقاً مـن الأراضي العراقية.

2 - على الأطراف المعنية بهذه المشكلة أن تتبنى التوازن والعقلانية في المطالب والأهداف عندما تسـعى لإيجاد حلول حقيقية لهذه المشكلة، وأن يكـون المعيار الرئيس للحـل المطلوب هو تحقيق أقصـى حد ممكـن من الحفاظ على سـيادة وأمن العـراق، بمـا فيـه أمـن إقليـم كردسـتان العراق، والحفاظ على أمن تركيا، وحماية مصلحة الشعبين التركـي والعراقـي، بما فيه مصلحة أكـراد العراق، والسـعي لجمـع هـذه الأهـداف فـي سـلة حـل واحـدة، دون ربط هذه الحلول بأوضاع ومسـتقبل الأكراد في بلدان أخرى غير العراق.

3 - علـى الحكومـة العراقيـة المركزيـة وحكومـة إقليـم كردسـتان العـراق الإدراك التـام المعلـن بـأن مسـلحي الـPKK يمثلـون الخطـر الأكبر على أمـن ووحدة الدولـة التركية، وأن تركيـا لا يمكنها التهـاون أو المجاملة على حسـاب أمنها القومي، وأن الأتـراك حكومة وشـعباً وبمختلف توجهاتهم السياسـية متوحـدون فـي موقفهـم تجـاه هذه القضية.علـى حكومتي بغـداد وأربيل إبـداء جدية حقيقيـة لحل هذه المشـكلة، وليس اسـتخدامها للعـروض السياسـية والإعلاميـة أو للمسـاومات والمنـاورات المرحلية. إذ إن نشـاطات مسـلحي الـ PKK أصبحـت خطـراً علـى أمـن العـراق وإقليـم

على حكومتي بغداد وأربيل إبداء جدية حقيقية لحل هذه المشكلة، إذ إن نشاطات مسلحي الـPKK أصبحت خطراً على أمن العراق وإقليم كردستان العراق قبل أمن تركيا

كردستان العراق قبل أمن تركيا، بدليل ما آلت إليه الأوضاع في مدينة سنجار، وبدليل اشتراك بعض مسلحي الـPKK في القتال ضد القوات الأمنية العراقية عندما شرعت بغداد باستعادة السيطرة على كركوك في تشرين الأول 2017، وبدليل الهجمات المتكررة لـPKK ضد قوات البيشمركة الكردية. على حكومتي بغداد وأربيل تعريف الـ PKK بوضوح بأنّها منظمة مسلحة أجنبية تنشط في الأراضي العراقية وتهدد جيران العراق، بينما هي لا تمت للعراق بأية صلة، وأن هذه المنظمة مصنفة دولياً كمنظمة إرهابية، وأن هذه المنظمة منذ انتشارها ووجودها على الأراضي العراقية لم تجلب أي خير يذكر للعراقيين، عربهم وأكرادهم.

4 - أي مبادرة جديدة جدية لحل هذه المشكلة يجب أن تكون واقعية وتستوعب الاتفاقات والتفاهمات السياسية والأمنية بين الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان، وتتفهم طبيعة العلاقة بينهما في عراق ما بعد 2003، التي ما زالت تضع محددات على قيام حكومة بغداد بأي دور أمني في شمال العراق. طبقاً للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الحالية في العراق، يجب أن لا تتوقع الحلول الجديدة زوال هذه المحددات من أمام حكومة بغداد في وقت قريب.

5 - لمنع توظيف انعكاسات العمليات العسكرية التركية في شمال العراق من اللوبي المضاد لتركيا في العراق، ولزيادة التعاون المشترك للقضاء على هذه المعضلة، سيكون من المفيد تأسيس غرفة عمليات عسكرية مشتركة في أربيل لمكافحة نشاطات مسلحي PKK، بين حكومات بغداد وأنقرة وأربيل، هذه الخطوة ستكون مفيدة لكل الأطراف المعنية بحل هذه المشكلة، فهي ستعطي شرعية أكبر للجهود العسكرية التركية، وستعطي بغداد دوراً أمنياً جديداً في شمال العراق، وستعطي أربيل مصداقية أكبر في مساعيها لحل هذه المشكلة.

6 - على حكومتي بغداد وأربيل بذل جهد أكبر لكشف وتحييد النشاطات السياسية والاقتصادية لـPKK في شمال العراق، المباشرة وغير المباشرة من خلال أطراف كردية عراقية، هنالك تقارير إعلامية تتحدث عن تمكن الـPKK من إيصال سياسيين أكراد مرتبطين بها إلى برلمان إقليم كردستان والبرلمان العراقي، وأن تبدأ حكومتا بغداد وأربيل باستعادة السيطرة على بعض المفاصل الاقتصادية وبعض المعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية التي استولت عليها الـ PKK بسبب مجريات الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، لا سيما مع سوريا، وشن حملات لمكافحة عمليات التهريب التي تقوم بها الـPKK، كتهريب الأسلحة والبشر والمشتقات النفطية والتجارة غير المشروعة.

التعاون الاقتصادي فرصة لترسيخ الأمن المشترك بين البلدين:

ظهرت في أدبيات الفكر السياسي خلال العقود السابقة، جدلية استفهامية أصبحت معروفة للجميع، مفادها «هل السياسة تصنع الاقتصاد أم الاقتصاد يصنع السياسة؟»، وكلما اتجه العالم نحو تزايد المتطلبات والحاجات الاقتصادية للبلدان والشعوب، ونحو تقلص فرص الاستثمار والنمو الاقتصادية، كان جواب تلك الجدلية الاستفهامية يتجه نحو «الاقتصاد هو من يصنع السياسة».

يتفق جميع المنظرين لحقبة «عالم ما بعد جائحة كورونا»، بأنَّ العام 2021 سيكون مليئاً بالتحديات، وأن التحدي الأكبر سيكون الصعوبات الاقتصادية، لذلك يجب على جميع البلدان، المتجاورة وغير المتجاورة، عدم تفويت أو إهمال أي فرصة للتعاون الاقتصادي وتبادل المنافع بينهما.

لم يعد الاقتصاد يصنع السياسة فقط، بل أصبح يصنع الأمن المشترك بين البلدان، ويسهم في تبادل احترام السيادة بينهما، وأصبح التعاون الاقتصادي بين بلدين ما، يؤدي دوراً مهماً في تفادي حدوث الأزمات والمشاكل بينهما. على سبيل المثال، أسهم حجم التعاون الاقتصادي بين تركيا وروسيا الاتحادية، لا سيما في قطاع النفط والغاز، في تفادي حدوث الصدام بينهما في ساحات الصراعات التي ينخرطون بها منذ سنوات، في سوريا وفي ليبيا وفي «ناغورونو قرة باغ»، مع اختلاف رؤيتهما وأهدافهما في تلك الصراعات، ومع أنَّهما يدعمان أطرافاً مختلفة تتقاتل فيما بينها في تلك الصراعات.

ليس هنالك بلدان متجاوران متاح لهما آفاق واسعة للتعاون الاقتصادي، مثل العراق وتركيا، ونحن عندما نتحدث عن آفاق التعاون الاقتصادي، لا نقصد التبادل التجاري التقليدي للسلع والمواد الاستهلاكية، بل نقصد المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، التي تصنع الأمن المشترك والاستقرار طويل الأمد للعلاقة بين البلدين.

ما زال العراق بلداً ريعياً يعتمد دخله القومي بشكل كبير على بيع منتوجه من النفط، ومن غير المتوقع وفقاً للمؤشرات الحالية أن يقل اعتماد الاقتصاد العراقي على إنتاج وتصدير النفط في وقت قريب، جميع البلدان النفطية تسعى منذ سنين لزيادة منافذ تصدير نفطها، تحسباً لأي طارئ يؤدي لغلق منفذ ما. العراق حالياً لديه منفذان لتصدير نفطه، أحدهما رئيس عن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز، الذي يصدر العراق من خلاله الجزء الأكبر من نفطه، وبسبب التوترات الأمريكية - الإيرانية - الخليجية أصبحت منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز توصف بأنَّها منطقة توتر عالية المخاطر الأمنية، ويتوقع تعرضها لحالات إغلاق وتوقف الملاحة الدولية فيها في أي مرحلة من مراحل التصعيد المحتملة في المواجهة الأمريكية - الإيرانية.

هنالك منفذ ثانوي آخر لتصدير الجزء الأقل من النفط العراقي عن طريق خط أنابيب كركوك - جيهان، الذي يمر من الأراضي التركية وصولاً إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. خط أنابيب كركوك - جيهان الذي يبلغ طوله 970 كم يتكون من أنبوبين، أحدهما أفتتح في عام 1977 بسعة تصميمية لنقل 1,100,000 برميل في اليوم، والثاني أفتتح في عام 1987 بسعة تصميمية لنقل 500,000 برميل في اليوم. ولكن إهمال هذا الخط عبر السنين الماضية، وعدم القيام بأي مشاريع فعالة لتطوير هذا الخط وصيانته، فضلاً عن الهجمات العديدة وعمليات التخريب التي تعرض لها هذا الخط على أيدي عناصر الـPKK، أوصلت هذا الخط إلى سعة نقل حالية لا تتعدى 300,000 برميل في اليوم.

فـي الأشـهر القليلـة الماضيـة بحثـت الحكومة العراقيـة مع الأردن فكرة إنشـاء خـط أنابيب لنقل النفط العراقي من البصرة إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، كمسعى من الحكومة العراقية للبحـث عن منافذ بديلة لتصدير النفط العراقي. إن إنشـاء الخط العراقـي - الأردني يحتـاج إلى أموال كبيرة ليست متيسرة لدى الحكومة العراقية حالياً، كمـا أنّـه يحتاج إلى وقـت كبير حتى يتم تشـغيله، وأن وصـول النفط العراقي إلـى البحر الأحمر ليس مثـل أفضلية وصوله إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسـط، وهو الأكثر قرباً لأوروبا من ميناء العقبة الأردني.

لا يحتـاج الأمـر إلـى جهـد كبيـر لمعرفـة أن خيار العراق الأفضل لإنشـاء منفذ بديل لتصدير نفطه، هـو الإتفـاق مع تركيـا على مشـروع اسـتراتيجي لتطويـر خط أنابيب كركوك - جيهان، وزيادة سـعة نقلـه، لتسـتوعب كل الطاقـة التصديريـة لنفـط العـراق، من أجل اللجـوء إليه بحالة تعرقل الملاحة فـي ميـاه الخليـج العربـي ومضيق هرمـز. أما عن الكلفـة الماليـة لهكذا مشـروع، فمـن المؤكد أن الحكومـة التركية والشـركات التركيـة التي تمتلك خبـرة كبيـرة فـي مجـال نقـل الطاقـة، مـن خلال مشـاريعها العملاقـة السـابقة في هـذا المجال، التـي نفذتهـا بالتعاون مـع روسـيا الاتحادية ومع دول آسـيا الوسـطى، سـتبدي مرونـة كبيـرة مع العـراق فـي الجانب المالـي، كون هكذا مشـروع سيجلب منافع كبيرة للاقتصاد التركي.

أمـا عـن منافع العراق من هكذا مشـروع، فهي سـتتعدى المنافـع الاقتصادية والمرونـة الكبيرة التي سيمتلكها العراق لتصدير نفطه، إلى المنافع الأمنيـة والسياسـية، إذ إن أمن وإسـتقرار العراق، وبخاصـة شـمال العـراق والمناطـق التـي يمر بها هذا المشروع سيصبح أمراً مهماً وحيوياً للاقتصاد التركـي، فضـلاً عـن كونـه مهمـاً للأمـن القومي التركي.

يمتلـك العـراق موقعاً اسـتراتيجياً متميزاً، جعل منـه بمثابـة عقـدة مواصـلات إقليميـة وعالمية مهمـة، ونلاحـظ في الفتـرة الأخيرة هنالـك تزايد في الحديث والكتابة عن احتمالات شمول العراق بمسـارات طريـق الحريـر الصيني القـادم (أو طرق الحرير الصينية القادمة)، وعن المشـاريع المحتملة للربـط السـككي بين البصرة وإيـران، أو بين البصرة والكويت، والحديث عن فرضيات تنافس (أو صراع) الموانـئ في المنطقة الذي يقـف وراء تلكؤ إنجاز ميناء الفاو الكبير العراقي. وبغـض النظر عما هو حقيقي ومـا هو افتراضي من كل هذه المشـاريع والأفـكار، نجـد أن الفكـرة الأكثر جـدوى ومنفعة للعـراق هي التي لم تطـرح في كل تلك الأحاديث والكتابـات، وهـي الربـط السـككي مـع تركيـا من شـمال العراق، فهي الفكرة الوحيدة التي سـتزيد مـن أهمية الموانئ العراقية، وهي التي سـتجعل العـراق بوابـة التجارة الدولية بيـن أوروبا ومنطقة الخليـج العربي وبحر العرب، بخاصة إذا ما اسـتفاد العـراق من الخبـرة المتقدمة لقطـاع المواصلات التركي في تطوير شـبكة سـكك الحديد العراقية، ومـن المعروف أن تركيا مـن الدول المتقدمة في

خيار العراق الأفضل لإنشاء منفذ بديل لتصدير نفطه، هو الإتفاق مع تركيا على مشروع استراتيجي لتطوير خط أنابيب كركوك - جيهان، وزيادة سعة نقله، لتستوعب كل الطاقة التصديرية لنفطه

هـذا المجـال، واسـتطاعت تشـييد ونشـر خطوط سـكك حديـد متطـورة فـوق كل جغرافيـة تركيـا ذات التضاريـس الصعبـة، فوق البحـر وتحته، ومن خـلال أنفـاق الجبال والوديان. الربط السـككي مع تركيـا سـيكون عامـلاً إضافيـاً جديـداً مـن عوامل أهمية أمن واسـتقرار العراق بالنسـبة لتركيا. ومن جهـة أخرى فإن الربط السـككي مـع تركيا وتطوير شـبكة السكك العراقية سيخلق فرص عمل كثيرة للعراقييـن الذيـن يواجـه معظمهـم نسـبة بطالة مخيفة. هذه الفكرة (لو) تم تنفيذها ستضع اللبنة الأساسـية لمشروع جعل الأراضي العراقية (القناة الجافـة العالميـة) التـي تربط دول الشـمال بدول الجنوب.

مـن المعروف أن العراق يواجه حالياً أزمة سـكن حـادة ومركبـة مع تـردي للبنى التحتيـة، تفاقمت بعـد الدمار الذي خلفته الحرب على داعش، يكفي أن نذكر هنا بأن نصف مدينة الموصل الأيمن الذي كان يقطنـه أكثر من مليون نسـمة تدمـر بالكامل خـلال تحريـر المدينـة من سـيطرة تنظيـم داعش الإرهابي. شـركات البناء والإعمـار التركية معروفة بإمكاناتهـا وإنجازاتهـا المتقنـة التـي لهـا القـدرة علـى اختصار الزمـن والكلفة، مـن الممكن للعراق الاسـتعانة بتركيـا للشـروع بحمـلات إعـادة إعمار للمـدن العراقيـة التي تضـررت بفعـل الحرب على داعش، من خلال اتجاهين، الأول من خلال مشاريع استثمارية لا تثقل كاهل الخزينة العراقية (المثقلة أصـلاً)، والاتجـاه الثاني مـن خلال منحة الـ5 مليار دولار التي وعدت تركيا في مؤتمر الكويت لإعادة إعمـار العـراق في شـباط 2018 بتقديمها لإعادة إعمـار العراق، والتي اشـترطت تركيـا تنفيذها من خلال شـركات تركية حصراً. هذه الخطوات (لو) تم تنفيذهـا ستسـهم بشـكل مؤثر في حل مشـاكل السـكن والبنـى التحتيـة والبطالـة فـي العـراق، فضـلاً عن إضافتها زخما جديدا للعلاقات العراقية - التركيـة، بـكل أبعادهـا السياسـية والأمنيـة والاقتصادية والاجتماعية.

لا يختلف اثنان بأن المنتجات التركية تتمع بمقبولية عالية في السـوق العراقية قياساً بمنتوجات دول الجـوار الأخـرى أو المنتوجـات الصينيـة، لجودتهـا العالية وأسعارها المناسبة، في أحيان كثيرة تواجه الصادرات التركية إلى العراق عراقيل وقيود تضيق على إنسـيابية تدفقها إلى السـوق العراقية، هذه العراقيل متنوعة الأسـباب، منها إجراءات حكومية عراقيـة تهـدف لحماية المنتوج الوطنـي العراقي (وهـذه قيود مشـروعة)، ومنها إجراءات وحملات تسـتهدف الصـادرات التركيـة للعـراق، لأسـباب ترتبط بالتنافس الاقتصادي الإقليمي في السوق العراقيـة، أكثر مـن ارتباطها بمصلحة المسـتهلك العراقي. هنالك خيار اسـتراتيجي يمكن أن يسـلكه العراق للجمع بين منافع المنتجات التركية وتنشيط الاقتصـاد الاسـتثماري في العـراق، وهو الاتفاق مع المصدرين والمنتجين الأتراك على إنشاء فروع لمصانعهـم في داخل العراق، ضمن إطار مشـاريع اسـتثمارية، تسـهم فـي التقليل مـن البطالة في العراق، وتعزيز العائدات الضريبية للخزينة العراقية.

فـي نفـس سـياق البعـد الاقتصـادي فـي العلاقـات العراقيـة - التركية المعاصـرة، تبرز لدينا مسـألة تقاسـم الميـاه بيـن البلدين. في السـابق عندمـا تحدث أي أزمـة مياه في العـراق، تتصاعد ردود أفعـال الحكومات العراقية والرأي العام في العراق باتجاه إلقاء اللوم على تركيا وعلى مشاريع سدودها بوصفها السبب الرئيس في أزمات المياه في العـراق. ولكن في أزمات الميـاه الأخيرة التي حدثـت في العـراق، حـدث تحول فـي ردود فعل الرأي العام في العراق بشـأن هـذه القضية، حيث بدأ العراقيـون وفي مقدمتهـم المرجعية الدينية العليا في النجف، بتوجيه اللوم أيضاً إلى الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003، لتقصيرها وفشلها في تبني اسـتراتيجية ناجحة لإدارة الموارد المائية فـي العـراق، وعـدم إنجازهـا أي مشـاريع جديدة فـي هذا المجال، بـل إنها لم تسـتطع إكمال إنجاز السـدود التـي كانـت قيـد الإنشـاء قبل سـقوط النظـام السـابق. ومـن الجديـد فـي ردود الفعل العراقيـة تجاه هذه المسـألة مطالبـة الرأي العام والمرجعيـة الدينيـة العليـا للحكومـات العراقيـة بمزيـد مـن التعـاون والتنسـيق مـع تركيـا بهـذا الخصوص، والسـعي للاسـتفادة من تجربة وخبرة تركيـا فـي هـذا المجال بـدلاً مـن الاكتفـاء بإلقاء اللـوم وتوجيه التهم لهـا. قد تكون هذه الدعوات الجديـدة هـي الحل الأمثـل لهذه المسـألة، حيث إن التأسـيس لشـراكة اسـتراتيجية عراقية - تركية لتحسـين وتطوير واقع ومسـتقبل الموارد المائية فـي العـراق، سـيخلق شـفافية وتفهمـا متبادلا وكبيـرا لحاجات ومتطلبـات كلا البلدين من موارد المياه، كما أن هذه الشـراكة الاستراتيجية ستنقل ملف تقاسم المياه بين البلدين من إطار التجاذبات السياسـية والحملات الإعلامية غير المجدية، إلى إطار التعاون الفني والاقتصادي. في نيسان 2019 قامت الحكومة التركية بتعيين فيصل آر أوغلو وزير الزراعـة والغابات السـابق وعضو البرلمـان التركي الحالي عـن حزب العدالة والتنميـة الحاكم مبعوثاً خاصـاً بخصـوص ملف تقاسـم المياه مـع العراق، كبـادرة حسـن نوايـا وجديـة واهتمـام بالتعـاون والتنسـيق مـع العراق فـي هذا المجـال، بينما ما زالـت الحكومة العراقية بطيئة جـداً ومتراخية في التعامل مع هذه المسألة.

يقينـاً أن هذه الأفكار لتعزيز التعاون الاقتصادي الاسـتراتيجي بيـن البلديـن هـي ليسـت الوحيدة، ومـن المؤكـد أن وجـود هكذا مشـاريع اقتصادية استراتيجية بين البلدين، سينقل مستوى العلاقات بينهما إلى مسـار تعاوني عالٍ جديد، وسـيزيد من حرص تركيا على أمن واستقرار ووحدة العراق، ومن حرص العراق على أمن واستقرار ووحدة تركيا.

الخاتمة:

إنَّ فرضيـة تمكـن دولتيـن متجاورتين من تصفير وحـل كل الخلافات والقضايـا العالقة بينهما، هي فرضيـة صعبة التطبيـق في عالمنا اليـوم المليء بالاضطرابـات الأمنيـة والسياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة. لذلـك نجـد أن النهـج المعاصـر للعلاقات بيـن الدول المتجاورة، وغيـر المتجاورة، يتبنـى السـعي لتأسـيس أرضيـة مشـتركة مـن التفاهمـات والاتفاقـات، تضمن تحقيـق أكبر قدر ممكـن من المصالح المشـتركة، وتفـادي تأثيرات المشاكل المشتركة إلى أقل قدر ممكن.

هنالـك آفـاق وفـرص حقيقية لتحويـل العوامل التـي تضعـف العلاقـات العراقيـة - التركيـة إلـى عوامل قوة، واستثمارها لتعزيز المصالح المشتركة بيـن البلديـن وشـعبيهما، إذا مـا توافـرت إرادات سياسية حقيقية لدى صناع القرار في كلا البلدين، لتحقيق التعاون الاسـتراتيجي المبني على احترام سـيادة وأمن ووحدة البلدين.

الرئاسيات الإيرانية

صراع القوى السياسية على أبواب باستور

جواد علي كسار

جرّبت إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية في شباط 1979م حتى الآن، اثنتي عشرة انتخابات رئاسية، لكن يبقى للانتخابات الثالثة عشرة المرتقبة خصائصها المتميّزة، من حيث تنوّع المرشحين، والعناية المبكرة بها، وطموحات العسكر العريضة للفوز بباستور، مقرّ الرئاسة الإيرانية.

علي لاريجاني

محمد باقر قاليباف

محمد جواد ظريف

أحمدي نجاد

معصومة ابتكار

حسن الخميني

1 - كثافة المرشحين

هـي الانتخابات الرئاسـية الوحيدة التي شـهدت حتى الآن نحو خمسـين مرشحاً، جلهم إن لم يكن كلهـم من الأسـماء البارزة، تـكاد تتكافأ فرصهم بالفـوز أو تتقـارب، وهـم موزّعـون علـى مراكـز القـوى السياسـية المؤثّـرة في إيران، مـع تزايد ملحـوظ فـي جبهة اليميـن الأصولـي، التي ترى ظفرها بالرئاسـة أمراً مؤكداً، بل يقينياً، إلى جوار حضور مكثّف لمرشـحي العسـكر ممن يعتقد أن الرئاسة محسومة لهم!

مـن بيـن هـذه الأسـماء وأكثرهـا تـداولاً فـي الوسـطين السياسي والإعلامي، علي لاريجاني، إبراهيـم رئيسـي، محمـد باقـر قاليباف، حسـين دهقان، سـعيد جليلي، عزت الله ضرغامي، پرويز فتـاح، علـي نيكـزاد، عبـاس آخونـدي، مهـرداد بذرباش، محسـن هاشـمي رفسـنجاني، محسن رضائـي، محمـد جـواد ظريـف، سـعيد محمـد، اسـحاق جهانگيري، محمد رضا عارف، محمد رضا خاتمي، رضا أردگانيان، محمد جواد آذري جهرمي، محمد باقر نوبخت، حسين كمالي، سورناستاري، عبـد الناصـر همتـي، صـادق خـرازي، معصومـة ابتكار، شهيندخت مولاوردي.

بالإضافـة إلـى أسـماء كبيـرة يـدور مـن حولهـا الضجيج السياسـي والإعلامي، مثـل زعيم التيار الإصلاحـي الرئيـس الأسـبق محمـد خاتمـي، وصاحـب الخـطّ الخاص بنفسـه الرئيس السـابق محمود أحمدي نجاد، والزعيم الأصولي المعتدل ناطق نوري، وأحد أركان اليمين السياسـي، ومن أكثرهـم خبـرة فـي الحيـاة السياسـية وشـؤون البرلمـان الإيرانـي محمـد رضا باهُنـر، مضافاً إلى الرمـز المعنوي لما يُطلق عليها «حلقة جماران» وزعيم بيت الخميني، وحفيد مؤسّس الجمهورية الإسلامية، حسن الخميني.

علـى خطّ العسـكر ثـمّ كلام عن أسـماء أُخر من الجنـرالات، مثل علي شـمخاني، ومحسـن رفيق دوسـت من آخـر رموز الجيـل الأول مـن الحرس الثـوري، ورسـتم قاسـمي وحسـين علائـي. مـع صمـت غامـض لمرشـحين آخرين لـم يخفوا طموحاتهم إبّان الدورات الرئاسـية السابقة، من قبيل علي أكبر ولايتي وأحمد توكلي ومصطفى معيـن، وغـلام علي حداد عـادل ومحمد غرضي وغيرهم!

مقارنة بالدورات السابقة

لقـد أضفت مقارنـة هذه الخريطة من الأسـماء الكثيـرة والكبيـرة، وغيرهم ممن سـيلتحق بهم في غضون الأشهر القليلة القادمة؛ أضفت الكثير مـن التركيب والتداخل على المشـهد الانتخابي، جعلـت التنبّؤ به وترجيح خياراته وفرزها، أمراً بالغ التعقيـد، وذلـك على عكس الـدورات الانتخابية السـابقة؛ من الدورة الرئاسية الأولى إلى الدورة الرئاسـية الثانية عشـرة والأخيرة، هـذه الدورات التـي حملت على كرسـي الرئاسـة في باسـتور، سبعة رؤساء.

فالرئاسة الأولى التي جرت شتاء 1980م وحملت للرئاسـة يومهـا وزير الاقتصاد أبي الحسـن بني صدر (معاصر، ولد: 1933م) لم تشهد في أسماء المرشـحين البارزين والجادّين، سوى بضعة أنفار. أمـا الـدورة الثانية صيف عـام 1981م، بعد عزل بنـي صـدر، فقد كان واضحاً أنّهـا مبرمجة لاختيار محمد علي رجائي (1933 - 1981م) ورفعه من رئاسـة الوزراء إلى رئاسة الجمهورية. هكذا الحال بشـأن الدورتين الثالثة عام 1981م والرابعة عام 1985م، اللتين تمخضتا عن رئاسة المرشد الحالي علي خامنئي، إذ كانت أشبه بالاستفتاء منها إلى الانتخابات الرئاسية التنافسية. ولم يختلف الأمر بتاتـاً فـي الرئاسـة الخامسـة عـام 1989م التي حملت هاشـمي رفسـنجاني (1934 – 2017م) إلـى قمة السـلطة، سـوى أنّهـا منحتـه حقيقةً وفعـلاً صلاحيـات الرجـل الثاني فـي إدارة البلد، على وفـق التعديلات الدسـتورية، التـي حوّلت بنية النظام السياسـي من برلماني إلى رئاسـي، ولم يطـرأ على الدورة السادسـة عـام 1993م، أمـراً ذا بال باسـتثناء ظاهرة الوزيـر أحمد توكلي، الذي استطاع أن يقتطع نحو أربعة ملايين صوت من حصة رفسنجاني.

أجـل، كانت انتخابـات الـدورة السـابعة مفاجأة، أحدثـت صدمـة كبيـرة في المشـهد السياسـي الإيرانـي ما تـزال تداعياتها قائمـة حتى اللحظة، حيـن أسـفرت عـام 1997م عن صعـود مليوني مبهر لمحمد خاتمي إلى سـدّة الرئاسـة، وسـط هزيمة مدويّة لليمين، الذي انكفأ إلى الظلّ بعد فشـل مرشـحه ناطق نوري. هكـذا مضى الحال فـي الدورة الثامنة، التي جدّدت بقاء خاتمي في قمة السـلطة عام 2001م، ولم يستطع اليمين واليميـن المعتـدل، أن يُحـدث ثغرة فـي صلابة جدار خاتمي وقاعدته الاجتماعية الشـعبية، رغم أنه حشّـد لإسقاطه ثمانية مرشحين من مختلف الأذواق، منهـم أحمـد توكلـي وعلي شـمخاني وعلي فلاحيان ومحمود كاشاني.

كان المشـهد الانتخابـي والسياسـي، بانتظـار صدمـة أخـرى وموجعة نزلت ببعض كبـار الرموز، أقصـد به هاشـمي رفسـنجاني، عندما تمخّضت الرئاسـيات التاسـعة، عـن صعود مثيـر لأحمدي نجـاد، وضربـة قاصمـة لرفسـنجاني الـذي لـم يسـتطع أن يكسب الرئاسـة، من الجولة الأولى، ثمّ خسـر الثانية أمام نجاد. الدورة العاشـرة، عام 2009م اقترنـت بالأصـداء العنيفة لفوز أحمدي نجـاد، بعـد احتشـاد اليمين وقوى السـلطة من ورائه، وإقصاء منافسَـيْه الأساسـيين مير حسين موسـوي ومهدي كروبي، اللذين أخذا سبيلهما إلـى العـزل والإقامة الجبرية، بعـد أن امتنعا عن الإقـرار بهزيمتهمـا، والإذعـان لفـوز غريمهمـا أحمدي نجاد، وكانت حجتهما الكبرى؛ أن عمليات تزوير واسـعة اقترنت بهذه الانتخابات، ولو على طريقة هندستها، بتعميم مقدّماتها بصيغة، كان لا بدّ أن تنتهي ببقاء نجاد على كرسي الرئاسة.

الـدورة العاشـرة التـي جـرت عـام 2013م، اقترنـت بمفاجـأة كبـرى، تمثلت بوصول حسـن روحانـي للرئاسـة مـن الجولة الأولى. ثـمّ تكرّرت هـذه المفاجـأة وتعمّقـت أكثر، عندما اسـتطاع أن يهـزم فـي انتخابـات الرئاسـة عـام 2017م، غريمـه إبراهيم رئيسـي، الذي تحالفـت لإنجاحه جميـع القوى السياسـية في السـلطة واليمين الأصولـي، لكنهـا لم تفلـح بإزاحـة روحاني الذي كسـب الانتخابات بجولة واحـدة، ولو بفارق يعدّ ضئيلاً مقارنة بغريمه، وصل بالكاد إلى 51 % من مجموع الأصوات.

مـا قدّمنـاه ليـس سـرداً تاريخيـاً مجـرّداً، بل هو عملية مقارنـة ضرورية مع الانتخابـات المرتقبة، تعطينا بالبيّنات القطعية، مؤشـرات مهمّة على تميّز الدورة الرئاسية الثالثة عشرة، التي ننتظرها أوائـل صيـف 2021م، من حيث خريطـة القوى، وكثافـة المرشـحين، وحدّة الصـراع؛ والأهمّ من

ذلك كله المتغيّر البارز المتمثل باحتشاد العسكر، وتوقعاتهم اليقينية الفوز بالرئاسة، بعد استيلائهم على المجلس الحالي في انتخابات شباط 2020م، ما يعطينا بمجموعه انطباعاً مؤكداً، بأن الانتخابات الرئاسية القادمة، يمكن أن تضع إيران أمام منعطف جديد، لم يسبق أن شهدت له مثيلاً، خلال العقود الأربعة التي مضت، من تأريخ الجمهورية الإسلامية.

2 - بناء التحالفات

من مآزق الحياة السياسية في إيران غياب الحزبية بالمعنى التنظيمي والعضوي للحزب، فباستثناء تجربة الحزب الجمهوري الإسلامي الذي تأسّس أوائل انتصار الثورة الإسلامية شباط 1979م، من قبل الخُماسي بهشتي ورفسنجاني وخامنئي وأردبيلي وباهُنر، وانكفأ سريعاً بعد غياب أمينه العام الأول بهشتي في واقعة تفجير مقرّ الحزب الجمهوري عام 1981م[1]، لم تجد الحزبية فرصة مناسبة للازدهار، بخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار الموقف المتحفّظ لمؤسّس الجمهورية الإسلامية روح الله الخميني من الحزبية؛ هذا الموقف الذي تحوّل غالباً إلى مناوئة حادّة ضدّ الأحزاب، من قبل أنصار الخميني.

وهذا هو الفراغ الكبير الذي أشار إليه أحد منظّري الفقه السياسي في التجربة الإيرانية، الراحل داود فيرحي (ت: 2020م) ضمن واحد من أهمّ كتبه: «الفقه والحاكمية الحزبية»[2]، وتكرّرت الإشارة إليه من قبل النُخب الفكرية والسياسية، مع كلّ انتخابات رئاسية كانت أم برلمانية. لذلك غلبت في الساحة الإيرانية مصطلحات الأجنحة والخطوط والاتجاهات، في توصيف القوى السياسية الفاعلة في إيران[3]، من دون أن يعني ذلك خلوّ الساحة تماماً تماماً من الأحزاب والمنظمات[4].

في ضوء ذلك كله، جاءت الملاحظة الدقيقة والنابهة لأحد أبرز قوى اليمين الأصولي، ومن ألمع رجال إيران في العمل البرلماني ومن أكثرهم عراقة، محمد رضا باهُنر، وهو سجّل عجزه كما غيره، عن التنبؤ الواقعي بخيارات الانتخابات الرئاسية القادمة، بسبب غياب الحزبية القوية بالمعنى المعاصر للحزب، المرتبط بالدولة الحديثة والممارسة الديموقراطية. فلو كان في إيران ثلاثة أو أربعة من الأحزاب القوية، ذات الهوية الواضحة والإطار التنظيمي الصلب، لدخلت الرئاسيات الإيرانية، في خطّ الصيرورة الواضحة، وخرجت بحسب رأيه من دائرة العفوية والاعتباط، إذ يقول نصاً: «انتخاب رؤساء الجمهورية في بلدنا مع الأسف، هو عمل اعتباطي قائم بالكامل على الحظّ والمصادفة.. وهذا أمرٌ سيّئ جداً، يعود إلى أن بلدنا يفتقد لوجود ثلاثة أو أربعة أحزاب، بهوية محدّدة، وإطار تنظيمي مشخّص»[5].

كنتيجة لهذا الخلل البنيوي العميق، دأبت القوى السياسية المؤثّرة والفاعلة على بناء الائتلافات وتكوين الجبهات والتحالفات، كوسيلة للدخول القوي في الانتخابات، وكأداة فاعلة لحصد الأصوات، ومن ثمّ الفوز من خلال هذه الائتلافات والجبهات، التي لا تلبث أن تتصدّع أو تُهمّش ويُدفع بها جانباً بعد انتهاء الانتخابات، لتعود لها الحياة في الانتخابات اللاحقة وهكذا.

3 - جبهة القوى الإصلاحية

بين القوى الإصلاحية والأصولية في إيران وإدارتي ترامب وبايدن، أكثر من صلة تفاعلية؛ البارز منها أن اليمين الأصولي كان يرى نفسه مع إمكان فوز ترامب بولاية ثانية، أقوى انتخابياً من اليسار الإصلاحي، وأقرب إلى اقتناص كرسي الرئاسة في باستور. في المقابل انتعشت آمال اليسار الإصلاحي مع تقدّم بايدن وفوزه، وخرج من حالة الصدمة التي ضربته بعنف، إبّان الانتخابات البرلمانية في 21 شباط من العام الماضي؛ تلك الانتخابات التي دفعته نتائجها إلى حالة من العزلة المقرونة بمراجعات نقدية الكثير منها حاد وتشاؤمي، جعلته أكثر يأساً وإحباطاً من تحقيق حضور ملموس في الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن الفوز بها.

لم تكن هزيمة الدورة الحادية عشرة من الانتخابات البرلمانية، هي الانتكاسة الوحيدة لليسار الإصلاحي، بل له ثلاث مشكلات، يمكن أن توصف دون مبالغة، أنها بنيوية؛ هي:

1 - غياب القيادة الموحّدة وافتقاد المرجعية الرمزية المعنوية.

2 - توزّع القوى الإصلاحية وتشتّتها.

3 - المشكلة المزدوجة مع النظام.

من أبسط مظاهر أزمة تشتّت قوى اليسار الإصلاحي وتشظّيها، هو امتدادها على طيف مهلهل، يبدأ من يسار اليسار المتمثل تقليدياً بمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (جماعة بهزاد نبوي ومحسن آرمين ومحمد سلامتي) وحزب «اتحاد ملي» الذي جاء على أنقاض حزب «مشاركت»؛ وينتهي بالمعتدلين واليمين الإصلاحي، مثل «كاركزاران» وأنصار هاشمي رفسنجاني الذين عادة ما يُنعتون بالعقلانية والوسطية، مروراً بحزب «اعتماد ملي» و«مجمع روحانيون مبارز»، وبقية الفصائل الرديفة والتابعة التي قد تصل أحياناً إلى أكثر من ثلاثين فصيلاً وواجهة، بخاصة أثناء مواسم الانتخابات، من قبيل حزب «مردم سالارى» و«حزب اسلامى كار» و«مجمع فرهنكيان ايران اسلامى» و«خانه كاركر» و«حزب آزادى» و«حزب وحدت وهمكارى» و«مجمع مدرسين ومحققين حوزه علمية قم» و«حزب اعتدال وتوسعة» وغيرهم من الأسماء والعناوين والواجهات.

أزمة الزعامة

في اجتماع سياسي كالاجتماع الإيراني، الحزبية العضوية فيه ضعيفة، والمجتمع المدني هشّ، وتأثيرات الدين فيه مضاعفة؛ يزداد دور الرمزيات السياسية والدينية والاجتماعية، ويعلوا دورها في حشد الجمهور، والأخذ بيده إلى صناديق الاقتراع؛ فضلاً عمّا لهذه الزعامات والرموز من دور حقيقي في وضع الاستراتيجيات، ورسم الخطط وإدارة المناورات. واليسار الإصلاحي الذي بلغ أوج توحّده حول رمزية محمد خاتمي، والتفّ إلى جواره خطّ الاعتدال حول هاشمي رفسنجاني، فقدَ اليوم هذا الرصيد وقواه تجد نفسها الآن فقيرة، بعد ضربات موجعة نزلت بزعاماتها.

أحد الأوجه العميقة لأزمة الزعامة غياب هاشمي رفسنجاني (ت: 2017م) إذ كانت قوى الإصلاح على تنوّعها ونقدها لبعض مواقف هاشمي، تلوذ به وتلجأ إليه في الملمّات. فالكلّ يعرف أن هاشمي كان من وراء صعود محمد خاتمي

لم يكن ممكناً حصول كلّ هذا التقدّم للخطّ الإصلاحي وللمعتدلين، والفوز بهذه الانتصارات من دون القيادة الكبرى لهاشمي رفسنجاني

كانت قوى الإصلاح على تنوّعها ونقدها لبعض مواقف هاشمي، تلوذ به وتلجأ إليه في الملمّات. فالكلّ يعرف أن هاشمي كان من وراء صعود محمد خاتمي إلى قمة السلطة عام 1997م

إلى قمة السلطة عام 1997م، وله دور في هندسة المشهد الانتخابي عام 2009م الذي برز فيه دور مير حسين موسوي وكروبي، وضَعُف أحمدي نجاد سياسياً حتى مع فوزه بالرئاسة. كما نهض بالعبء الكبير في تحقيق فوز ساحق للإصلاحيين في المجلس النيابي العاشر عام 2016م، معه حضور معقول وإن كان هامشيّ، في مجلس خبراء القيادة التي اقترنت انتخاباته مع الانتخابات البرلمانية، أضف إلى ذلك دوره الاستثنائي في التمهيد لفوز حسن روحاني بالرئاسة، في انتخابات عام 2013م؛ إذ لم يكن ممكناً حصول كلّ هذا التقدّم للخطّ الإصلاحي وللمعتدلين، والفوز بهذه الانتصارات من دون القيادة الكبرى لهاشمي رفسنجاني، أعانته في مقاطع حساسة، ما أُطلق عليها بحلقة «نياوران» التي برزت واحدة من تجلياتها، في الرباعي هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي وحسن روحاني ومحمد رضا عارف.

اليوم هاشمي مغيّب بشخصه وتراثه متهم ومطارد، ومحمد خاتمي محاصر بين ضغوطات الإصلاحيين والأصوليين معاً، ففي اللحظة التي أكتبُ فيها هذه الكلمات، خرجت «كيهان» على لسان مديرها المسؤول حسين شريعتمداري، وهي تتهمه بالخيانة والانقلاب على النظام[6]، وقد جاءت هذه الاتهامات في مقابل متطرفي اليسار الإصلاحي، وهم يرفعون شعار: «عبور از خاتمی» أي تجاوز خاتمي!

من مظاهر أزمة الزعامة في صفوف الإصلاحيين أيضاً، استقالة محمد رضا عارف عن «اللجنة التخطيطية العليا للإصلاحيين» (شورای عالی سیاست گذاری اصلاح طلبان) وهي الاستقالة التي استتبعتها استقالة نائبه عبد الواحد موسوي لاري، ما فتح فراغاً كبيراً في صفوفهم. نستطيع أن نضيف إلى فراغ الزعامة، لكن هذه المرّة ببُعده الرمزي والمعنوي، فشل محاولات إخراج مير حسين موسوي ومهدي كروبي من الإقامة الجبرية، كما أيضاً وفاة المرجع الإصلاحي المدافع عنهم بقوّة، الشيخ يوسف صانعي عام 2020م.

قد يرى البعض أن اندفاع محمد موسوي خوئينها زعيم «روحانيون مبارز» (رابطة العلماء المجاهدين) إلى الواجهة خلافاً لمنهجه المتكتّم السابق، وأسلوبه في العمل من خلف الستار؛ قد يرى فيه إمكانية لملء الفراغ الزعامي، لكن الأمر ليس كذلك وحظوظ خوئينيها في الزعامة ضعيفة، أولاً لعدم الإجماع عليه داخل اليسار الإصلاحي، بل ورفضه من قبل الكثير من القوى الأساسية ضمن صفوف الإصلاحيين أنفسهم، بل وداخل «مجمع روحانيون مبارز» ذاته. وثانياً لعدم محبوبيته داخل مختلف قوى النظام، وثالثاً لجنوحه إلى التطرّف في غالب المواقف والأفكار، تذكّر بذلك صحيفته العتيدة «سلام» التي أُوقفت بأمرٍ قضائي، وكذلك النخبة التي عملت معه، وكان نصيب أغلبها السجن.

بتعبير جميل للسياسي الأصولي المحنّك محمد رضا باهُنر (شقيق ثاني رئيس وزراء لإيران محمد جواد باهُنر) إن أحمدي نجاد وموسوي خوئينيها، هما وجهان لعملة واحدة، هي التطرّف؛ هذا في اليمين وذاك في اليسار[7]!

كما يطيب لمن يصف خوئينيها بالتطرّف، أن يستشهد على ذلك، باقتران ظهوره العلني على الساحة قبل بضعة أشهر، بضجّة كبيرة رافقت هذا الظهور، من خلال الأصداء الواسعة لرسالته الناصحة التي بعث بها إلى المرشد خامنئي، وما أثارته من تفاعلات وردود أفعال لم تهدأ بسهولة. هذه «الراديكالية» لن تعطي لهذا السيد، موقع الإبوّة المعنوية للإصلاحيين، حتى مع براعته في الحبك، ومهاراته الفائقة في العمل السياسي الصراعي، على ما هو مشهور عنه[8].

عودة الروح!

المتابع للحركة الإصلاحية يلمس بوضوح عودة الروح إليها، ويدرك أنها باتت الآن تتحرّك وأمل يحدوها، ليس بتسجيل حضور متميّز في الرئاسيات المرتقبة وحسب، بل بتسجيل فوز بالرئاسة وتكرار ما حصل مع خاتمي عام 1997م، ومع روحاني عام 2013م. يشهد على ذلك النشاط الإصلاحي المتصاعد على الجبهتين الفكرية التنظيرية والسياسية التنظيمية، كما يدلّ على ذلك في الجانب الأول انطلاق موج تنظيري للإصلاحيين بمختلف طيوفهم، من خلال كتابات وآراء علي رضا علوي تبار، وهدايت الله آقائي، والأستاذ الجامعي محسن رناني، ومحمود سريع القلم، ومحمد رضا تاجيك، ومحمد رضا خاتمي، ومحمد عطريان فر، ومحسن آرمين، ومحمد سلامتي، فضلاً عن الأسماء المشهورة التي تُصنّف في خانة منظّري الإصلاح، مثل سعيد حجاريان وصادق زيبا كلام وعباس عبدي.

الخيارات العملية

بشأن الخيارات التنظيمية العملية، فهناك محاولة لرأب الصدع بين المسارين الأساسيين للإصلاحية الإيرانية؛ الرفسنجانية والخاتمية. أو بين حزب «كاركزاران» وأنصار رفسنجاني، و«جماعة الثاني من خرداد» وأنصار خاتمي، وإذا ما نجحت عملية توحيد الصفوف على مستوى أنصار الرفسنجانية والخاتمية، فسيكون من السهل احتواء القوى الأخرى، مثل «مجمع روحانيون» ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وغيرهم من طيوف اليسار الإصلاحي ومكوّناته. في هذا السبيل هناك جهود حثيثة من بينها مشروع القيادة العليا (الفريق وليس الشخص) بمحورية محمد خاتمي وعبد الله نوري ومحمد رضا عارف وعبد الواحد موسوي لاري. كما أيضاً مشروع لجنة عليا أوسع تتكوّن من خمسة عشر إسماً، وتكون بمنزلة القيادة العليا والعقل السياسي للخطّ الإصلاحي، على حدّ ما يتمناه المنظّر الإصلاحي صادق زيبا كلام[9].

تتجه الأنظار كذلك إلى إعادة بناء هيكل مؤسّسي جديد لجبهة عريضة من الإصلاحيين، يأتي بديلاً للجنة العليا السابقة التي كان يترأسها محمد رضا عارف، يتكوّن هذه المرّة من (30) حزباً وجماعة إصلاحية، يقف على رأسه مجلس قيادي أعلى مكوّن من (10) شخصيات وطنية عامة غير حزبية مثل محمد خاتمي وعبد الواحد موسوي لاري ومحمد رضا عارف؛ وإذا ما تشكّلت هذه الجبهة الإئتلافية وأُعلن عنها، فستقوم باختيار مرشح واحد، تصطفّ من ورائه جميع القوى الإصلاحية، في انتخابات حزيران الرئاسية.

مرشح التسوية

لقد شـهدت خيـارات الإصلاحييـن تطـوّراً كبيراً. فقبل شـهور عدّة ووسـط حالة الإحبـاط، كانت مواقفهـم تـراوح بيـن المقاطعـة الأطاريـة والمشـاركة كأفـراد. أي عـدم تقديـم مرشـح للإصلاحيين، وتـرك المجال لأنصارهم بالتصويت لمن يريدون. ثمّ تحولوا إلى دراسـة خيار التحالف مع الآخرين والإئتلاف معهم، في تقديم مرشح، بالطريـق التـي حصل بهـا الأمر مـع روحاني في انتخابـات عـام 2017م، وذلك قبل أن يسـتقرّوا الآن على خيار المرشح المستقل.

مع ذلك ينبغي أن لا نسـتبعد في لغة السياسة ومنطقها، خياراً آخر لا يبدو بعيداً، يتمثل بتقديم مرشح توافقي معتدل، يحظى ليس فقط بتأييد القاعـدة الإصلاحيـة العريضـة، بـل أيضـاً بتأييـد شرائح عريضة من اليمين الأصولي المعتدل، كما يجـري تداول ذلـك على نطاق واسـع من خلال عرض اسم علي لاريجاني واسحاق جهانغيري.

حلقة جماران

ثـمّ من يتحدّث في السـاحة الإيرانيـة عن بنيتين فكريتيـن للإصلاحية، ترجعان إلـى حلقة «كيان» و«حلقـة نيـاوران». باللغـة نفسـها نسـتطيع أن نتحـدّث عـن حلقـة «جمـاران» في مسـعاها الجـاد لبناء الجبهة الخارقـة أو العابرة لتقاطعات الخطـوط، داخل مربـع الإصلاحييـن والمعتدلين من اليمين الأصولي.

حلقـة «جمـاران» ليسـت نقطـة فـي جغرافيـة المـكان بطهران (شـمال العاصمـة) بقدر ما هي تعبيـر عـن توجّـه فكـري وسياسـي فـي الحياة الإيرانيـة، تنتسـب أساسـاً إلـى بيـت مؤسّـس الجمهورية الإسـلامية، وتحتشد من حولها رموز العائلة الخمينية لاسيّما الزوجة المتوفاة والبنات الباقيات، والمقربين منها، ومحورها اليوم حسن الخميني نجل أحمد وحفيد المؤسّـس. ما لاريب فيه أن هناك دوراً مرتقباً لحسـن الخميني، تجاوز الهمـس إلـى الجهـر منذ سـنة كاملة مـن الآن، وهو يتصاعـد أكثر فأكثر مع اقتـراب الانتخابات، حتى ذهبت بعض التوقّعات إلى احتمال ترشيحه شـخصياً للرئاسـة، وهو أمـر وإن كان ممكناً في نفسه لكنه مسـتبعد الآن، مالم تحدث تطوّرات في الأشهر الخمسة القادمة.

الشـيء المنطقي الذي تؤيّده مؤشـرات الواقع والخطـوات العمليـة، هو التوجّه لبنـاء مركز قرار صلـب يتكـوّن مـن علـي مطهـري نجـل المفكر الإيرانـي مرتضـى مطهري، وعلـي لاريجاني أحد البارزيـن فـي عائلـة لاريجانـي والرئيس السـابق للمجلـس النيابـي، ومحسـن هاشـمي نجـل هاشـمي رفسـنجاني ورئيـس مجلـس شـورى العاصمـة طهـران، بمحوريـة حسـن الخمينـي، وبإسـناد محتمل جـداً من قبل الرئيس الأسـبق خاتمـي، الـذي تربطـه علاقـة نسـبية وسـببية وثيقـة ببيت الخمينـي وحلقة جماران، مع إمكان أن تحتشـد وراء هذا المركز وتنصره، جهود كثيرة من حـزب «كاركزاران» وحتى «مجمـع روحانيون مبارز» والرئيس روحاني نفسه.

لـو اكتمـل هـذا البنـاء علـى أرض الواقـع فعلاً، فمـا ثمة شـك بإمكان فوز مرشـحه، مـن داخل هـذه الحلقة كان كعلـي لاريجاني، أو من خارجها كإسـحاق جهانكيـر النائـب الأول للرئيس الحالي حسـن روحاني. بل هناك من يتحدّث عن إمكانية طـرح علي مطهـري كمرشـح تسـوية إجماعي،

إن اسـتطاع أن يختـرق الفلتـر الرقابـي للفقهـاء السـتة من أعضاء مجلس حماية الدسـتور، وهو أمر مسـتبعد، إذ لم يسـتطع مطهـري أن يظفر بموافقـة هـؤلاء الفقهـاء فـي المجلـس الذي يترأسـه أحمـد جنتـي، فـي الانتخابـات النيابيـة الأخيرة، عندما رُفضت أهليته، فكيف بالرئاسة؟!

4 - جبهة الجنرالات

واحـدة مـن أبرز ما تختـصّ به الرئاسـيات الحالية فـي إيـران، هي كثافـة حضـور العسـكر، وصراع الجنرالات على أبواب باستور، وكلهم من الحرس الثـوري، إذ الغريـب أننـا لم نلمح حتـى الآن، ولو مرشحاً واحداً من الجيش على اختلاف صنوفه!

فـي العالـم العربي يتردّد اسـم الجنرال محسـن رضائي أو حسـين دهقان ومحمـد باقر قاليباف، كمصـداق لهـذا التوجّه لـدى جنـرالات الحرس، والحقيقـة أن لائحـة المتنافسـين تتعدّى حدود هـذه الأسـماء البارزة، إلى غيرهـم مما قد تصل حصيلتـه النهائيـة إلى أكثر من عشـرة مرشـحين أقوياء ومهمّين.

تضعنا هذه الخصوصية أمام أسئلة مهمّة، ترتبط بدوافع الظاهرة، وخلفياتها، والخيارات المرتقبة لعسكرة الفضاء الانتخابي، بدفع جنرال إلى رئاسة الجمهوريـة، يعتبـره البعض أمـراً حتمياً لا مناص من حصوله، على ضوء المقدّمات التي تشهدها السـاحة الإيرانيـة بهذا الاتجاه، ووسـط الشـحن المتواصل في الوسـط السياسـي والاجتماعي، والإعلام المؤيّد له.

نظرية الخطّ الثالث

مهمـا تنوّعـت التسـميات وتلوّنـت الواجهـات، فإن السـاحة الإيرانية كانت وما تزال مسـتقطبة بعمـق بيـن توجهيـن، همـا اليسـار واليميـن، أو اليسـار الجديـد واليميـن الجديـد، أو المعتدلين والمحافظيـن، أو الإصلاحييـن والأصولييـن، ولا مشاحة في المصطلح، ما دام الأمر ينصبّ على معاينـة نقطـة الافتراق، بيـن رؤيتين فـي إدارة البلـد، وتحديـد اسـتراتيجياته وخياراتـه العملية، وبنـاء المواقـف فـي أبـرز المفاصـل الداخليـة، والسياسية الخارجية والعلاقة مع العالم.

وهذا الأمر ليس جديداً أبداً في الساحة السياسية الإيرانيـة، بـرز واضحاً في جميع الرئاسـات الاثني عشر السـابقة. فباسـتثناء الرئاسـة الأولى التي جرى فيها الاسـتقطاب بين ما كان يُصطلح عليه خطّ الإمام والقوى الليبرالية، مرّت بقية الرئاسات بالقطبيـة الثنائية، بين الخطين الأساسـيين، مرّة أخرى بغظ النظر عن التسميات.

أما الآن فقد يحلو للجنرالات الطموحين للرئاسة أن يطلقـوا علـى أنفسـهم، عنـوان أو وصـف الخـطّ الثالـث. والحقيقة إن عنـوان الخطّ الثالث لـم يظهـر الآن، بل يعـود إلى قرابـة ثلاثة عقود مضـت[10]، حينمـا تداولتـه دائـرة المقربين حول أحمـد الخمينـي، فـي محاولـة لبلـورة مصطلح الخـطّ الثالث. المهمّ في الأمر أن جنرالات اليوم وظّفـوا هـذا المصطلـح غايـة التوظيـف، وقد حوّلوه إلى مرتكز قاعدي لنشـاطهم، وهو يفيد ببسـاطة شـديدة، أن الجناحيـن اليسـار واليمين أو الإصلاحييـن والأصوليين، قد فشـلا معاً في إدارة الدولة، أو انهما اخذا فرصتهما الكاملة في الحكم، وقد آن أوان مغادرتهما، وفسـح المجال

للعسكر ليجرّبوا حظهم، وتكون لهم حصتهم في المرفق التنفيذي الأول للجمهورية الإسلامية.

القاعدة الاجتماعية

قد يعيد البعض هذه الهرولة المتسارعة للعسكر صوب باستور، للقاعدة الاجتماعية لهذا الاتجاه، وهذا استنتاج خاطئ. فإذا استثنينا العقد الخميني (1979 - 1989م) الذي لم يكن فيه للعسكر جرأة على الهمس بالسياسة، فضلاً عن الكلام عنها وممارستها جهراً وعلناً كما هو حالهم اليوم، فإن العقد الأوّل ما بعد الخميني، شهد إخفاقاً هائلاً لهذا الطيف من قادة الحرس الثوري وجنرالاته الطامحين للرئاسة، كما حصل مع علي شمخاني الذي رشّح منافساً لرفسنجاني وفشل، وتكرّر الإخفاق الكبير مرّات ومرّات، في العقود التالية، عندما فشلت كلّ الجهود التي بذلها الجنرالان محسن رضائي ومحمد باقر قاليباف، للفوز ولو بقاعدة ملحوظة من الأصوات الشعبية.

ضعف الجنرالات وخطّ العسكر اجتماعياً وشعبياً، يكشف عن قاعدة مدنية للحياة السياسية في إيران، حصّنتها حتى الآن من عسكرة الفضاء السياسي، وأعتقد أن الأمر على حاله حتى اللحظة، وإن كان يمكن أن تكون القاعدة الشعبية للعسكرة السياسية، قد اتسعت قليلاً، بحكم تراكم الأزمات المعيشية والاقتصادية والاختراقات الأمنية المتوالية داخل إيران، ولاسيّما تصفية عدد ملحوظ من كبار علمائها، واختراق أجهزتها على مستوىً عالٍ من قبل الموساد، أضف إليه إخفاقات السياسة الخارجية، خاصة على عهد إدارة ترامب. لكن لا دليل لدينا يكشف أن هذه القاعدة الشعبية، قد بلغت الحدّ الذي يسمح بإيصال العسكر، إلى قلب السلطة في طهران.

الحسّ السياسي

تدعونا الأمانة إلى أن لا نقصُر فشل العسكر في الرئاسيات السابقة وانكفائهم، إلى ضعف القاعدة الشعبية وحدها، بل هناك سبب بارز آخر يرتبط بالمجال السياسي. فمهما قيل عن نسق الحياة السياسية في إيران، فإن باطنه العميق ظلّ مدنياً خلال العقود الأربعة السابقة، محصناً ضدّ العسكرة، سواء ارتبط الأمر بالقوى الدينية أو السياسية المهيمنة على المشهد، أو بالقيادات العليا للدولة والبلد والمجال السياسي.

كان الخميني حازماً لا يجامل بعدم السماح للعسكر من مقاربة هذا المجال، وكذلك شأن المرشد الحالي علي خامنئي، من ورائهما إجماع القوى السياسية والدينية، لا يكاد يشذّ منها أحد، وهذا هو المسار الشائع حتى الآن، إن لم يحصل طارئ يغيّر المسار ويقلب الأمور.

والغريب الذي يدعو إلى التأمّل، إن تراكم القوّة العسكرية للحرس، والاتساع المتزايد لدوره في الاقتصاد، وتصاعد تأثيره السياسي والاجتماعي والثقافي، كلّ ذلك لم يتحوّل إلى مبرّر لكسر القاعدة، والسماح للجنرالات الانتقال إلى المجال السياسي الذي تمثله المؤسّسات العليا لإدارة الدولة وإصدار القرار، ومنها الرئاسة.

أكثر من ذلك؛ إن تراجع شعبية الإصلاحيين والأصوليين، لا تعني صعوداً تلقائياً في شعبية العسكر، قدر ما تعني البحث عن خيار جديد من داخل الفضاء المدني للممارسة السياسية في إيران. فلو أخذنا الأرقام التي ذكرها يوماً المنظّر الإصلاحي عباس عبدي، ودلّل من خلالها على

المأزق المشترك للأصوليين والإصلاحيين معاً، من خلال ضعف قاعدتهما الاجتماعية؛ فإن ذلك أيضاً لم يتحوّل إلى مسوّغ منطقي أو واقعي، للقول باتساع القاعدة الشعبية لخيارات الجنرالات في الرئاسة. فقد ذكر عبدي إلى ان المعطيات الرقمية كانت تُشير عشية الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إلى أن متوسط من ذكر أنه من الأصوليين في طهران، لم يزد على 11 %، ومن ذكر أنه من الإصلاحيين لم يتخطّ 14 % فقط، والبقية ظلت خارج هذا التصنيف، وهو ما يفسّر ضعف مشاركة العاصمة في تلك الانتخابات بحيث لم تزد النسبة رسمياً عن 18%، وعملياً عن 11 % فقط[11]!

رؤى العسكر

إذا قبلنا أن العسكر هم قطب ثالث في الاجتماع السياسي الإيراني، فلابدّ أن نرصد رؤاهم وأفكارهم وأبرز أطاريحهم على هذا الصعيد. وهذه مهمّة ليست صعبة، لميل العسكريين إلى كثرة الكلام، ورغبتهم العارمة في الحضور الإعلامي، وحديثهم المتكاثر عن أطاريحهم وأفكارهم، وحتى خططهم وبرامجهم للمستقبل الذي يرونه قريباً جداً، مع طموحاتهم بل جموحهم الهائل لـ«فتح» باستور مقرّ الرئاسة الإيرانية، بعد أن فتحوا القوّة التشريعية، بإيصال رجالهم إلى البرلمان الحادي عشر، ليس فقط على مستوى تسليم أزمّة قيادته إلى جنرال، هو محمد باقر قاليباف، بل أيضاً بتحقيق حضور واسع قد تبالغ بعض التقديرات به، حين تذكر أن عدد الحرسيين (نسبة إلى: الحرس الثوري) فيه، قد وصلت إلى (180 نائباً)، من أصل (290) نائباً.

لكن على كثرة المرشحين في جبهة الجنرالات وخطّ العسكر، من قبيل قاليباف ومحسن رضائي وحسين دهقان وحسين علائي وسعيد محمد ورستم قاسمي وعزت الله ضرغامي وبرويز فتاح ومهرداد بذر باش وغيرهم من الأسماء؛ فإن القليل من هؤلاء له أطاريح جامعة ورؤى متكاملة، ربما يكون في طليعتهم محسن رضائي[12]، ومجموعة مقرّ خاتم الأنبياء لإعادة الإعمار[13]، ومجموعة فيلق قدس المتمحورة حول شخصية الجنرال قاسم سليماني (ت: 3 كانون الأول 2020م) ومن بعد غيابه، حول أفكاره ولاسيّما أطروحته عن المقاومة الذكية. وهنا إشارة لابدّ منها، إذ لا ينبغي أن يخفى علينا، أن مشروع عسكرة الرئاسة الثالثة عشرة، تعود إلى ما قبل أكثر من سنتين من الآن، يوم انطلقت بذورها بجدّ عام 2018م، وهي تدعو صراحة إلى أن يكون رئيس إيران القادم، هو الجنرال قاسم سليماني، ولا غير.

لا يسع هذه الدراسة أن تمارس الآن عملاً تحليلياً دقيقاً، لأفكار العسكر ورؤاهم وخططهم لإيران[14]، بصيغة تفكيكية تستند إلى تشريح عقل الجنرالات. لذلك نكتفي بكليات عامة، يركز عليها العسكر، هي بمنزلة عناصر مشتركة لهم جميعاً، من قبيل إيران القوية، والمقصود بالقوّة هنا هي القوّة العسكرية، ثمّ يلتحق بها ويعزّزها الاقتصاد المزدهر. أضف إلى ذلك رؤيتهم التحليلية، من أن إيران نجحت في الدفاع والأمن، وأخفقت في الاقتصاد والسياسة، وتركيزهم على أهمية صناعة الأنموذج الإيراني الخاص لاسيّما في التنمية، بتجاوز النسق الغربي، ولا يكون ذلك بحسب الجنرال رضائي، إلا بإطلاق الموجة الوطنية الثالثة.

لكـن ما لفت نظـري وأنا أتابع تصريحـات جنرالات الرئاسـة ومؤيّديهـم؛ ذلـك التركيـز الكبيـر علـى مقولـة «إيـران الكبـرى» وضـرورة العمـل فعليـاً وميدانياً علـى «إحياء» مقوّماتها، وليس إيجادها، فهـي موجودة أو أهمّها على الأقلّ، لكنها بحاجة إلـى إحياء واسـتكمال. وهذا أمرٌ يسـتدعي وحده قراءة تفكيكيـة لهذه الدعـوة ومراميها، لمعرفة أثرها علـى السياسـة الخارجية الإيرانيـة، وتبعاتها على المنطقة، لو حصلت.

العسكرة ظاهرة معروفة في عالم السياسة، وهي تعبّر عن بُنية قائمة في التجربة السياسية للشرق والغرب، نعرفها جميعاً بل عايشناها في بلدنا، وعاشتها إيران نفسها على عهد حكم آل بهلوي، يوم كانت البلاد ترزح تحت «بسطال» رضا خان وجنرالاته الغلاظ الجهلة.

منطق العسكر

لا أحد يتمنى أن ينزلق المجال السياسي في إيران صوب العسكرة، مهما بدت الذرائع مقنعة، ومهما كانت الحجج منطقية. فالعسكرة ظاهرة معروفة في عالم السياسة، وهي تعبّر عن بُنية قائمة في التجربة السياسية للشـرق والغرب، نعرفها جميعاً بل عايشناها في بلدنا، وعاشتها إيران نفسها على عهـد حكم آل بهلوي، يوم كانـت البلاد ترزح تحت «بسطال» رضا خان وجنرالاته الغلاظ الجهلة.

العسـكرة كحالة وبُنية مسـتطيلة تتخطى المجال السياسي، لتخرق كلّ شيء في الدولة والمجتمع والحياة وتصبغه بصبغتها؛ العسكرة بهذا التوصيف لا علاقـة لهـا بالأشـخاص، فهـي تتجاوزهـم بعد أن تنطلق لتشـكيل نفسـها والتعبير عن ذاتها[15]، لأن مـن قوانيـن السـلطة، بحسـب الإمـام أميـر المؤمنين، إن: «القدرة تُنسي الحفيظة»، ومن ثمّ لا يجـوز الدفاع عنها في إيـران، بالرهان مثلاً على نزاهة رضائي أو استقامة دهقان أو ثورية قاليباف؛ أبداً. فالعسـكرة ظاهرة متخطية للشخصيات، لها منطقهـا الداخلي وطريقتهـا الخاصة، ومن ثمّ قد لا تظهـر تبعاتهـا مباشـرة وفي الطـور الأول مع هذه الشـخصيات، إذ قد تكـون المبدئية والثورية والاستقامة عاصماً لهم في هذا الطور، لكن هذه مجـرّد لحظة عابـرة، إذ ما تلبـث أن تتوالد حلقات العسكرة موضوعياً وواقعياً ومنطقياً، الحلقة تلو الأخرى، ولن يقف المسـار، إلا بعـد ما يُنتج جميع تجلياته، ولن يكتفي بنتيجة دون أخرى، بل يسـتمر حتى يُحقّق ذاته، وينسـجم مع محتواه ومتبنياته، وحينئذ سنسـتيقظ لنجد أن العسـكرة قد تلقفت كلّ شـيء، واستهلكت جميع أوجه الحياة المدنية فـي المجال السياسـي، من حرية وتنـوّع وأحزاب، بحيـث لـن يكـون هناك حـلّ لتعديـل المسـار، إلا بأثمان باهضة، وكُلف غالية جداً، تُسـدّد من مصير الأوطان، وعلى حساب العباد والبلاد!

الهوامش

1 - يُنظر عن نشـوء الحزب الجمهوري الإسـلامي: كالبد شكافى جناحهـاى سياسـى ايـران: 1358 تـا 1378 (تفكيـك الأجنحـة السياسـية فـي إيـران: 1979 - 1999) حميد رضـا ظريفي نيا، ط 2، منشـورات حريـة الفكـر، طهـران، 1999م، ص 63 فمـا بعـد، بالفارسية.

2 - يُنظـر: فقـه وحكمرانى حزبى (الفقـه وحاكمية الحزب) داود فيرحي، منشورات ني، طهران، 2017م، بالفارسية. تضمّن الكتاب دراسـة تحليليـة توثيقية واسـعة ومهمّة عن الحـزب الجمهوري الإسلامي، ص 175 - 195.

3 - يُنظـر مثـلاً: جنـاح بنـدى سياسـى در ايـران: 1360 - 1376 (الأجنحة السياسية في إيران: 1981 - 1997) د. سعيد برزين، ط 2، منشـورات مركز، طهران، 1998م، بالفارسية. أيضاً: جناح هاى سياسـى در ايران امروز (الأجنحة السياسـية في إيران المعاصرة) حجت مرتجى، طهران، 1998م، بالفارسية.

4 - يُنظـر كمثال لهـذه الأحزاب والمنظمـات: اطلاعاتى در باره احزاب وجناحهاى سياسى ايران امروز (تعريف بالأحزاب والأجنحة السياسـية في إيران المعاصرة) عباس شادلو، منشورات گستره، طهران، 2000م، بالفارسية.

5 - لقاء محمد رضا باهُنر مع صحيفة «صبح نور» اليمينية؛ منشور على موقع: اصلاحات نيوز، بتأريخ 18 تموز 2020م.

6 - ضمـن لقـاء مـع النائـب الأوّل لرئيـس الجمهوريـة اسـحاق جهانگيـرى، ذكـر أن العلاقـة كانـت حسـنة بيـن الرئيـس خاتمي وقاسـم سـليماني، فما كان من صحيفة «كيهان» إلا أن نسـبت خاتمـي إلـى «الخيانات» وليـس «خيانة واحـدة»، وأنه من قادة «الفتنـة» (يُقصدُ بها حوادث ما بعد انتخابات 2009م الرئاسـية) وأنه تحرّك بالنيابة عن أمريكا وبريطانيا وإسرائيل، ومن ثمّ جريمته هي البغي والفساد في الأرض، وجزاؤه القتل والإعدام!

يُنظـر المقـال بطولـه، على موقـع: خبر آنلاين، بتأريخ السـبت 2 كانون الثاني 2021م.

7 - لقاء مع محمد رضا باهُنر، المعطيات السابقة نفسها.

8 - يُعدّ خوئينيها واحد من الشخصيات الإشكالية المثيرة للجدل في إيران، يُنظر كمثال على ذلك: سراب سياست: واكاوى انديشه وعملكرد سيد محمد موسوى خوئينى ها (وهم السياسة: بحث فـي فكر وسـيرة السـيد محمد موسـوي خوئينيهـا) محمد رضا أميني، ط 3، منشورات إشراق الحكمة، قم، 2012م، بالفارسية.

9 - يُنظـر النـص علـى موقـع: باشـگاه خبر نـگاران جـوان (نادي المراسلون الشباب) بتأريخ السبت 30 أيار 2020، بالفارسية.

10 - بشـأن مصطلح الخط الثالث ومرتكزاتـه الفكرية، وواجهاته التنظيمية والمؤسّسـية، يُنظر: جريان شناسـى سياسـى در ايران (الاتجاهات السياسـية في إيران) علي دارابي، ط 18، منشـورات مركز الثقافة والفكر الإسلامي، طهران، 2017م، ص -387 487، بالفارسية.

11 - يُنظـر مقـال عباس عبـدي بصحيفة «اعتمـاد» الإصلاحية، بتأريخ الأحد 2 شباط 2020م، بالفارسية.

12 - يُعدّ محسـن رضائـي مكثراً بالتأليف، وهـو يوصف من قبل أنصـاره بالمفكر الاقتصادي والمنظّر الاسـتراتيجي، من مؤلفاته البارزة: مشـروع النهضـة الثقافية والجهاد العلمـي، نظرية حول ديموية الثورة الإسـلامية، الأيادي الخفية، مرتكـزات الأنموذج الجامـع للتنمية الاقتصاديـة، نظرية القيمـة والمعيـار، الموجة الثانيـة للثـورة، نظريـة النقد: القيمـة والتوازن العـام، الفيدرالية الاقتصاديـة، المواجهـة الثالثـة والجهـاد الاقتصـادي، إلى عدد آخـر من الكتـب، مضافاً إلى أضعافها من المقـالات والمحاورات والخطب، وجميعها بالفارسية، إذ لم أرَ في حدود متابعتي، شيئاً ذا بال مترجم له بالعربية.

13 - اعتـاد العالـم العربـي أن يتعامـل مع الحـرس الثوري على نحـوٍ مكثـف، لا يخلو مـن المبالغـة والتضخيم، من خـلال فيلق القـدس وسـليماني، وقـد أهمـل إلى حـدّ بعيد «قـرارگاه خاتم الأنبيـاء» للإعمـار وإعادة البنـاء، مع ان هذا الأخيـر يمثل الجانب الاقتصادي من عمل الحرس، ولولاه ما بلغ الحرس ما بلغه على الصعيد السياسي والاستراتيجي، عبر فيلق القدس. وهذه دعوة لفتـح ملـف مقرّ خاتم الأنبياء، الذي مرّت بـه الكثير من القيادات الرئيسـية للحرس، ويرأسه اليوم سعيد محمد، الذي يعدّ من أبرز مرشحي الحرس للرئاسة.

14 - غـاب عـن هذه الدراسـة أيضـاً، اليميـن الأصولـي وأفكاره ومواقفـه وخياراتـه للرئاسـة، وهو مـا نأمل بتغطيتـه عبر ورقة لاحقة بإذن الله العزيز.

15 - بهـذا التفكيـك بين الشـخص والظاهرة، قد نسـتطيع تبرير حالـة عبد الكريم قاسـم، فقد يمكن الدفاع عن شـخص قاسـم بما يُشاع عنه من نزاهة شخصية، لكن في مقابل الإدانة الكاملة لانقلاب 1958م، على اعتبار أن هذا الانقلاب، فتح بنجاحه الباب واسعاً، ليس فقط لعسكرة المجال السياسي، بل لعسكرة الحياة العراقيـة وكلّ شـيء فـي البلـد، فقـد كان المرقاة إلـى دموية الحرس القومي في انقلاب 1963م، ورعونة عبد السلام عارف، وهمجية ودموية العسكر في انقلاب عام 1968م، الذي ما يزال العراق يأنّ من أوجاعها، مذ أن فتح قاسـم الباب للعسـكرة في انقلابه المشؤوم!

تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق

مركز رواق بغداد

المقدمة:

يلعب القانون دوراً مهماً في تحديد ملكية الموارد المائية وتنظيم استغلالها سواء داخل حدود الدولة الواحدة أو بين عدة دول ويؤكد هذا المبدأ المادة الثالثة من ميثاق الامم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول عام «1974» لدى استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ينبغي على كل دولة أن تتعاون مع غيرها على أساس نظام للمعلومات والتشاور المشترك بغية تحقيق أفضل استخدام لهذه الموارد من غير أن يتسبّب ذلك في إلحاق الضرر بأي مصالح مشروعة للآخرين» وكثير من الدول، باتت مصالحها مهدَّدة بسبب القيود التي تتلقاها من جراء التصرفات التي تقوم بها الدول المجهزة للمياه مخالفة بها للقوانين والمعاهدات والاتفاقات الدولية، والعراق ليس بعيداً عن كل ما يدور في تلك السياسات المائية، وفي سبيل الحصول على حصة عادلة من مياه نهري دجلة والفرات وبقية الانهار صادق مجلس النواب مؤخرا على قانون الانضمام إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية – هلسنكي 1992، وقد تضرّر كثيراً من سلوك دول الجوار ونزعتها الفردية بالأخص من تركيا وإيران.

المحور الأول:

سياسة تركيا المائية تجاه العراق

لا تعترف تركيا بأن الفرات ودجلة نهران دوليان، وإنما تعدّهما نهرين عابرين للحدود، إذ تستخدم في خطابها مصطلح «المياه العابرة للحدود»، بدلاً من «الأنهُر الدولية»، بما يتبع ذلك من خضوعهما للسيادة المطلقة للدولة التركية، ويبيح لها ذلك حقّ التصرف في كمية المياه التي تمنحها للدول الأخرى، في حين تستخدم هي ما تشاء لسد حاجتها من مياه النهرين[1]، وحتى لو سلّمنا بصحة ما تذهب اليه تركيا من أن دجلة والفرات نهران غير دوليين، فلا يمكن التسليم لفهمهم ولسولكهم المترتب عليه، لأنَّ اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية بصيغتها المعدلة قد نظمت في المادة (2/2/ج) استخدام المياه العابرة للحدود بطريقة معقولة ومنصفة، والتالي فلا يمكن لتركيا حق التصرف بكمية المياه التي تمنحها للدول، بالإضافة إلى أنّها لم تنضم لهذه الاتفاقية بسبب خشيتها من إلزامها بالتصرف بمياه النهرين طبقا لأحكام هذه الاتفاقية وعدم التفرد بقرار استخدام المياه، كما أننا لا يمكننا التسليم لتركيا بهذا الفهم (عدم دولية نهري دجلة والفرات) لأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 نصت في المادة (2/ب) (يُقصد بـ «المجرى المائي الدولي» أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة)، وبموجب هذا النص الحاكم فإنَّ نهري دجلة والفرات نهران دوليان، وعلى كلا الفرضين فإنَّ تركيا لا يحقّ لها التفرد باستخدام مياه النهرين والتسبّب بضرر لبقية الدول التي يمر بها النهران، ولكنْ للأسف المسؤولون الاتراك لا تعنيهم هذه المفاهيم ومدى انطباقها بقدر ما يهمهم الاستحواذ على مياه النهرين وكيفية الاستفادة منها في ما يعود بالنفع على تركيا بشكل خاص، فمثلا (سليمان ديميرل) الرئيس التركي السابق يقول: «إن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسوريا ونحن لا نقول لسوريا والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية ولا يحقّ لهما القول إنّهما تشاركانا مواردنا المائية، إنّها مسألة سيادة، إن هذه أرضنا ولنا الحقّ في أن نفعل ما نريد» [2].

إن وقوع العراق ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة من العالم أثر على معدلات سقوط الأمطار فيها فضلا عن تذبذبها من محافظة لأخرى، ناهيك عن وقوع منابع نهري دجلة والفرات وروافدهما في دول مجاورة له، ومحاولة تلك الدول السيطرة على الموارد المائية واستخدامها كورقة ضغط من أجل الحصول على أهداف اقتصادية كما تحاول تركيا الحصول على النفط مقابل المياه فضلا عن ذلك هنالك مشكلات ذات طابع اقتصادي وإداري تتمثّل في انخفاض تكلفة تسعيرة المياه وعدم ترشيده وبناء السدود واستخدام طرق الري البدائية القديمة، كل هذه المشكلات وغيرها أدت إلى ما آل اليه الحديث عن ندرة الموارد المائية في العراق[3] .

جاءت الأفكار الأولى للاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات من (مصطفى كمال أتاتورك) مؤسس الجمهورية التركية، وقتها الحاجة إلى الكهرباء مسألة تحظى بالأولوية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ولذا أنشئت إدارة الدراسات الكهربائية عام 1936 لدراسة مدى

إمكانية الاستفادة من مياه الأنهار داخل الدولة في توليد الكهرباء[4]. فبعد أن أقيمت شركة شؤون الكهرباء في عام 1936 بأمر منه، بدأت الشركة بأعمال مكثفة في مشروع «سد كبان» وأقامت المزيد من المحطات لرصد ومراقبة مياه الفرات. وفي عام 1938 بدأت أعمال المسح الجيولوجي والطبوغرافي في خليج كبان، ونفذت شركة إدارة شؤون الكهرباء أعمال سبر في نهري دجلة والفرات، ونتيجة للاحتياجات الجديدة تأسّست المديرية العامة للمياه عام 1954، وقسّمت تركيا إلى 26 حوضاً مائياً في عام 1961، وأقيمت في ديار بكر دائرة تخطيط الفرات. وفي عام 1964 أعدت الدائرة تقريراً بشأن استطاعة حوض الفرات في ميداني الري والطاقة. وفي عام 1966 أعدت تقريراً آخر أسمته تقرير كشف الفرات الأدنى. وفي عام 1977 توضّح الشكل النهائي للمشروع الذي سيستفيد خلاله من حوضي الفرات ودجلة، وأطلق عليه اسم «مشروع جنوب شرق الأناضول» الذي يرمز اليه الأحرف الثلاثة الأولى من الكلمات التركية المشكلة لاسمه(Guneydogu Adulu Projes-GAP) وأحيل عام 1986 إلى هيئة تخطيط الدولة، وأوكلت الحكومة التركية لهذه الهيئة مهمة الإشراف الفعلي على تنفيذه وتنسيق جميع الفعاليات الخاصة به وتوجيهها[5]. وهو مشروع ضخم متعدد الجوانب والأغراض يتضمن إقامة ٢١ سداً منها ١٧ سداً على الفرات، و٤ سدود على دجلة و١٧ محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات وغيرها، وبتكلفة ٢٠ مليار دولار، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذه وبشكل عام قبل عام ٢٠٠٠ ، وتم بالفعل الانتهاء من بعض مكوناته، وهذا يعني أنّه في حالة تنفيذه سيؤدى إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى كلّ من سوريا والعراق إلى ١١ مليار متر مكعب سنوياً. ففي مجال الري على سبيل المثال نرى أن هناك آثارا سلبية، إذ سيؤدي المشروع إلى استبعاد ٤٠ %من أراضي حوض الفرات في العراق من نطاق الاستغلال الزراعي، ويصعب على العراق تعويض هذا النقص في المياه اعتماداً على مخزون «بحيرة الثرثار» ونهر دجلة لارتفاع نسبة ملوحة مياه الأخير[6]. ووجد العراق وسوريا بأن الهدف المباشر من مشروع جنوب شرق الأناضول، يكمن في أنّه سيترك آثاراً سلبية على الموارد المائية لهما، وأن الدول الأوروبية شجّعت وموّلت المشروع كونها كانت تهتم أن تنخرط تركيا في صراع مع العرب حول المياه – وهو ما تحقّق بالفعل – حتى لا تتفرغ للصراع مع اليونان حول جزر بحر إيجة أو في قبرص[7].

حدثت الأزمة الاولى للمياه في عام 1974 عندما تم افتتاح سد كيبان في تركيا على نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وتزامنت مع ملء بحيرة الأسد في سوريا، إذ خزنت سوريا أكثر من حاجتها في تلك السنة وقد أدى ذلك إلى موت المحاصيل الزراعية والمواشي في المناطق التي تروى من نهر الفرات وجفّ النهر تماما وانقطع جريانه، أما الأزمة الكبيرة الثانية فقد حدثت في 13 كانون الثاني 1990 عندما بدأت تركيا بملء سد اتاتورك أكبر السدود التركية؛ إذ قامت بإغلاق النهر لمدة(27) يوما وتحجّجت بأن كمية المياه في النهر قبل قطعه كانت أكثر من المعتاد[8].

حدثت الأزمة الاولى للمياه في عام 1974 عندما تم افتتاح سد كيبان في تركيا على نهر الفرات وتزامنت مع ملء بحيرة الأسد في سوريا، وقد أدى ذلك إلى موت المحاصيل الزراعية والمواشي في المناطق التي تروى من نهر الفرات وجفّ النهر تماما وانقطع جريانه،

وحسب القواعد العرفية الدولية، تلزم دول المنبع وهي تركيا بالتشاور مع دولة المصب وهي العراق في حال بناء منشآت على النهر، وفي عام 2007 عقد اجتماع في مدينة إنطاليا التركية لوزراء الموارد المائية للدول المعنية وهي: تركيا والعراق وسوريا، لمفاتحتها بشأن رغبة تركيا في بناء سد على نهر دجلة، وأعلن العراق رفضه لمثل هكذا مشاريع، وتكرّرت الحال في عام 2008 في العاصمة السورية دمشق، إذ أعلنت الحكومة التركية بأن السدود المقامة على نهر دجلة سوف لن تلحق ضرراً في مصالح الدول الأخرى[9]. ويعد سد إليسو من أكبر السدود المقامة على نهر دجلة جاءت فكرته الاولى في نهاية السبعينيات[10] وهناك من يقول إنّ بدايات تمويل بناء السد تعود إلى عام 1999 لكن حصلت بعض الانسحابات من قبل بعض الداعمين لإقامته، كونه يتسبّب في غرق مدينة (حسن كيف الأثرية) وتهجير أكثر من 78 ألف مواطن تركي، وبدأت الحملة الفعلية لبناء السد عام 2010 بعد الحصول على دعم من شركة انرتز النمساوية[11]، احتج العراق عام 2017 على بنائه، لكن لم تكن دبلوماسية المياه من الجانب العراقي قوية ولا فعالة في التوصّل إلى قرار واستكملت تركيا المشروع دون الحصول على الموافقات القانونية اللازمة من المجتمع الدولي على الرغم من تزايد الاحتجاجات من الجانب العراقي، وبعض الدول الإقليمية الأخرى[12].

عقد العراق عدة اتفاقيات مع تركيا، وقد تضمنت بعض مواد تلك الاتفاقيات مسألة المياه المشتركة فضلا عن المعاهدات الخاصة بشأنها. أهم هذه الاتفاقيات، منها: معاهدة فرنسا وبريطانيا مع تركيا (٢٣/١٢/١٩٢٠). ومعاهدة الصلح بين

الحلفاء وتركيا (لوزان 1923)، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا (29 - 3 - 1991). وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا لعام ١٩٧١، ومحضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني ١٩٨٠، واتفاقية تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا ٢٠٠٨[13] .

الاستخدام المفرط للمياه الذي تتطلبه كل هذه المشاريع التابعة له وما جرى إنشاؤه من البنية التحتية اللازمة، وما تفرضه التغيرات في أعداد السكان وتوجهاتهم ومتطلبات حياتهم، كلها عوامل مؤثرة تأثيراً مباشراً في كيفية استخدام مياه نهري دجلة والفرات، الأمر الذي يفاقم الوضع في العراق ويوجد مشكلات حقيقية في الأمن الغذائي العراقي، ومن ضمن الآثار السلبية كان لدى السعوديين نية للاستثمار في القطاع الزراعي، عبر خطط استثمار في الصحراء الغربية، ومحافظة المثنى، والنجف، شريطة وجود ديمومة مائية تصل إلى "50 سنة". لكن بعدها أعلن وزير الزراعة العراقي (محمد كريم)، أن السعودية قرّرت التراجع عن استثمار 1.7 مليون دونم للأغراض الزراعية في الصحراء جنوب وجنوب غربي البلاد، بسبب شح المياه[14].

في صيف 2018، نُقل 118 ألف شخص على الأقل إلى المستشفى في البصرة وهم يُعانون من الطفح الجلدي، وآلام في البطن، والقيء، والإسهال، يعود لتلوّث المياه

المحور الثاني:

سياسة إيران المائية تجاه العراق

هناك مياه مشتركة بين العراق وإيران في بعض روافد دجلة إضافة إلى وجود العديد من المجاري المائية المشتركة، وإن طبيعتها إما حدودية تفصل الحدود بين الدولتين، أو أنهار متتابعة تنبع من إيران وتدخل الأراضي العراقية، وهذه الأنهار واقعة على امتداد الحدود بين الدولتين من الشمال إلى الجنوب ويقدر عددها بـ (43) نهراً ووادياً، لم تعقد الدولتان اتفاقيات خاصة بشأن هذه الأنهار إلا أنّه تمت الإشارة إلى بعض منها في محاضر جلسات الحدود عام 1914، ومنها محاضر جلسة (٢٨) الذي تناول تقسيم مياه نهر الكنكير مناصفة بين الدولتين، ومحاضر جلسات (٧ و٨ و12) بشأن مياه نهر دويريج، ومحضر جلسة (14) بشأن نهر الطيب، ومحضر جلسة (21) بشأن نهر كنجان جم، الذي عدّ بموجب تلك المحاضر منتصف تلك الأنهر خطا حدوديا بين الدولتين لمسافات محددة وبالرغم من هذه الاتفاقيات الموقعة إلا أن الجانب الإيراني لم يلتزم بها. أما بخصوص نهر شط العرب فقد وقعت الدولتان عدة اتفاقيات خاصة بشأنه في ما بينهما، من بين تلك الاتفاقيات معاهدة ارضروم الثانية (١٨٩٧)، ومعاهدة إستانة ١٩١٣ ومحاضر تثبيت الحدود 1914، معاهدة ١٩٣٧، اتفاقية الجزائر (1975)[15] .

رغم أن السياسة المائية الإيرانية، أقل تأثيرا من التركية، لكنّها تشكّل خطرا على الزراعة لا سيما في المنطقة الجنوبية، إذ أقامت إيران عدة مشاريع أهمها تلك المقامة على نهر الكارون الذي يعد الرافد الرئيس لشط العرب، مما زاد من نسبة الملوحة فيه. ووفق هذا، وعلاوة على

تصحّر مساحات من الأراضي العراقية، فإن الأهوار الجنوبية الممتدة على ستة آلاف ميل مربع لن يكون بمقدورها إعانة المساحات الزراعية الكبيرة بسبب تعرضها إلى الجفاف هي الأخرى. وقد بدأ منذ أعوام تقلّص مساحات الزراعة في بعض المحافظات الجنوبية والوسطى وبدأت إيران بعد عام 2003 بالضغط على الحكومة العراقية، وسط صمت مطبق، عبر منافذ المياه التي يمتلكها، وحوّلت 90 % من أنهرها الصغيرة الجارية في العراق إلى داخلها، أو أنشأت سدوداً عليها من دون إشعار الجانب العراقي بذلك. ويذكر من هذا الجانب بما فعله الشاه الإيراني عام 1960، حين أنشأ سداً على نهر الوند ليقطع المياه عن خانقين ومندلي، لتعود اليوم مرة أخرى بقطع إمداد نهر الزاب الصغير في السليمانية، ليحتفظ إقليم كُردستان بخزينه المائي لمواجهة الأزمة من خلال سدوده، الأمر الذي زاد تعقيدا على نهر دجلة وتهديد المناطق الوسطى والجنوبية بالجفاف السريع[16].

تجلب الوديان ومجاري السيول والأنهار الموسمية بين البلدين في مواسم الفيضان كميات كبيرة من المياه الجارفة، بعضها يصب في هور السناف ثم هور الحويزة، كما في حالة نهري دويريج والطيب اللذين يزيد إيرادهما السنوي على مليار متر مكعب أحيانا، وبعضها الآخر يندفع إلى العمق العراقي في محافظة واسط، ويغطي مساحات واسعة من الأراضي بسبب انبساطها، فتتحقق معه فوائد بيئية وايكولوجية مهمة، الا أنّه يسبّب في بعض الأحيان أضرارا كبيرة في الممتلكات والمزارع والأحياء والقرى المنتشرة في المساحات المنخفضة، كما حدث في أواخر العام 2012 ومؤخرا في العام 2013. من الجدير ملاحظته أنّه لم تنشئ أي من الدولتين منشآت هيدروليكية على هذه الوديان وبالتالي فإن فيضانها أو جفافها يعتمد على العوامل الطبيعية، علما أن العراق قام بإنشاء سداد حماية للمدن والقرى والطرق من فيضانات السيول القادمة من الجانب الإيراني، إلا أنها لم تصمد كثيرا إزاء الأمطار التي حصلت في نهاية العام 2012 والعام 2013 بسبب تهالكها وعدم استخدامها لفترة طويلة[17].

في صيف 2018، نُقل 118 ألف شخص على الأقل إلى المستشفى في البصرة وهم يُعانون من الطفح الجلدي، وآلام في البطن، والقيء، والإسهال، بشكل يفوق طاقة موظفي المستشفيات ومخزونات الأدوية المتوفرة ويعود لتلوّث المياه، إذ انخفضت المياه المتدفقة إلى شط العرب وقنواته من الأنهار في المنابع، مما أدى إلى ارتفاع مستويات مياه الصرف الصحي، والتلوّث الزراعي والصناعي، وملوحة المياه. سبقت أزمة 2018 أزمات صحية مماثلة متعلّقة بالمياه في 2009 و2015، لكن السلطات المحلية والاتحادية تقاعست بعد هذه الأزمات عن معالجة أسبابها، أو في وضع إجراءات لحماية السكان عند حدوث أزمة جديدة خلال أزمة 2018، كما أنّها لم تُعلن بعد عن سبب الأمراض المرتبطة بالمياه. ولم تُنشَر نتائج الاختبارات التي أجريت على عينات المياه التي أخذتها السلطات خلال أزمة صيف 2018 على طول شط العرب، وفي محطات المعالجة، بما فيها تلك التي تمت بالشراكة مع "جامعة بغداد". كما لم تُنشَر التقارير التي أعدتها الجامعة أو "منظمة الصحة العالمية" في أعقاب الأزمة. واكتفت بالقول لـ "هيومن رايتس ووتش" إن النتائج والتقارير سرية!![18].

الخاتمة:

ينبغي على الدولة العراقية بشقيها التشريعي والتنفيذي أن تعمل جاهدة على حفظ حقوق العراق في مياه نهري دجلة والفرات والأنهر الأخرى، وأن يكون لدينا مؤسسة فاعلـة ومؤثرة أكثر فـي ميدان التفاوض مع كل من تركيا وإيران للحصول على حصة العراق العادلة من المياه الدولية العابرة للحدود وأن يتوسـل بكل الوسائل والطرق الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعيـة للضغـط علـى الدولتين الجارتيـن لإقناعهما وإجبارها بحق العراق الطبيعي في هذه المياه.

الهوامش

(1) - تركيا وإيران وأزمات المياه في سوريا والعراق، مركز الإمارات للسياسـات، نشـر بتاريخ 31 آب2020، على الرابـط: https://epc.ae/ar/brief/turkey-iran-and-water-crises-in-syria-and-iraq

(2) طارق عبده إسـماعيل، عشرات السدود تُبنى في منابع الفرات الجبلية الآن فهل سَيُحسـر الفرات عن جبل من ذهب؟ موقع إعجاز القـران والسـنة، نشـر بتاريخ أيلـول 2019، علـى الرابـط: https://quran-m.com

(3) رحمـن حسـن علـي وجميلـة سـركي عبـود، الآثـار الاقتصادية الناجمـة عن أزمة مياه العراق والحلـول الممكنة لها، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 11، 2013، ص 3.

(4) مشـروع جنوب شـرق الأناضـول، الموسـوعة الحرة(ويكيبديا)، نشـر بتاريـخ 4 آب2020، علـى الرابـط: https://ar.wikipedia.org/w/index.php?title

(5) مشـروع جنوب شـرق الأناضـول، شـبكة المعرفة، نشـر بتاريخ 23حزيران2020، على الرابط: https://www.marefa.org/index.php?title=

(6) احمـد نـوري النعيمـي، العلاقـات العراقية التركيـة في مجال المياه، المجلد، العدد 40، 2010، ص7-8.

(7) فـرح عبـد الكريـم محمـد، النـزاع علـى الميـاه بيـن العـراق وتركيـا(2003-2014)، رسـالة ماجسـتير، كليـة الاداب والعلـوم، جامعة الشرق الاوسط، 2014، ص123.

(8) سـلمان علي حسـين، الميـاه في العلاقـات العراقيـة التركية، مجلة قضايا سياسية، المجلد1 ، العدد 59، 2019، ص4.

(9) محمد كريم الخاقاني، أزمة بناء سد إليسو: الآثار والنتائج، مركز المستقبل للدراسات السـتراتيجية، تاريخ النشر 7حزيران2018، على الرابط: http://mcsr.net/news396

(10) صافـي الياسـري، مشـروع (GAP) التركي- نتائـج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة، شـبكة الشـيرازي، بلا تاريخ نشر، على الرابط: http://www.alshirazi.com/world/article/89.htm

(11) محمد كريم الخاقاني، المصدر السابق.

(12) حيـدر الخفاجـي، مشـروع سـد إليسـو التركـي سـيؤدي إلى حـرب ميـاه أخـرى، مركز البيـان للدراسـات والتخطيط، نشـر بتاريخ 21-10-2019، علـى الرابـط: https://www.bayancenter.org/2019/10/5495/

(13) سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد أمين، إشكالية أزمة الميـاه المشـتركة بين العـراق ودول الجوار، دراسـة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسـية، المجلد 1، العدد 46، 2020، ص13.

(14) علـي جـواد، العـراق.. تراجع سـعودي عن اسـتثمارات زراعية في الصحراء بسـبب تقارير رسمية تحدثت عن صعوبة توفير المياه، وكالة الاناضول، نشـر بتاريـخ 16-11-2020، على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar

(15) سـلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، مصدر سبق ذكره، ص14.

(16) كفاح صالح الاسـدي ووسن هادي، الأمن المائي في العراق – المشـكلات والمعالجات (محافظة البصرة أنموذجاً)، مجلة آداب الكوفة، المجلد 1، العدد 15، 2013، ص95-97.

(17) حسـن الجنابـي، ملـف الميـاه المشـتركة بين العـراق وإيران، شـبكةDW ، نشـر بتاريخ2-1-2012، على الرابـط: https://www.dw.com/ar

(18) عـلاء المرجانـي، "البصـرة عطشـانة" تقاعـس العـراق عـن مُعالجـة أزمـة الميـاه، Human Rights Watch، نشـر بتاريـخ 22تمـوز2019، علـى الرابـط: https://www.hrw.org/ar/report/2019/07/22/331987

مقالات

مؤشرات عن معدلات القراءة والكتاب الورقي
زينب عبد العزيز علي

العلاقات العراقية - الأمريكية بين المد والجزر
خبير في العلاقات الدولية

مؤشرات عن معدلات القراءة والكتاب الورقي

زينب عبد العزيز علي

تقدّم هندي!

في هذه المتابعة الإحصائية، نتعرف على الدول الأكثر قراءة وأقلها، وحسب مؤشرات إحصائية متخصصة. في قياس درجة القراءة لسنة 2018، احتلت الهند المركز الأول عالمياً، من حيث معدلات ساعات القراءة أسبوعياً بمعدل عشر ساعات واثنتين وأربعين دقيقة، أما تايلاند فقد جاءت بالمركز الثاني بمعدل 9.24 ساعة، تليها الصين بمعدل 8 ساعات، ثم الفيليبين بمعدل 7.36 ساعة، ثم مصر بمعدل 7.30 ساعة، ثم التشيك بمعدل 7،24 ساعة، فروسيا بمعدل 7.6 ساعة، فالسويد وفرنسا بمعدل 6.54 ساعة، ثم هنغاريا والسعودية بمعدل 6.48 ساعة،

في حين حلّت الولايات المتحدة الأمريكية، بالمرتبة الـ 23 بمعـدل 5.42 سـاعة قـراءة فـي الأسـبوع، تلتها إيطاليا والمكسـيك وبريطانيا والبرازيل وتايوان واليابان وكوريا بمعدل 3.6 ساعة.

ما يؤكد هذه النتيجة تقرير على موقع Worldatlas بعنوان «ما هي الدول الأكثر قراءة؟ « لعامي 2017، 2018، إذ بقيـت الهند في الطليعة، وحافظت على تقدمهـا في معطيات رقميـة إحصائية ترتبط بالعام 2020م.

مقابـل ذلـك قامـت إحـدى المؤسسـات العربيـة بالتعاون مـع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بجولة ميدانية لعام 2016، 2017، عكست نتائجها البيانات والإحصاءات التي نُشرت سابقاً عن المنطقة العربية، التـي تفيـد عمومـاً المسـتوى المتدني للقـراءة، إذ أظهـرت النتيجة أن هناك خمـس دول عربية، احتلت مرتبـة متقدمـة في القـراءة، جـاء لبنان فـي المركز الأول، ثـم مصـر، ثم المغـرب، ثـم الإمـارات، وأخيراً الأردن.

وبحسـب المسـح الميدانـي لعينـةٍ مـن 148 ألـف شـخص عربـي، فإن متوسـط عـدد سـاعات القراءة سنوياً يقترب من 35 ساعة، مقسَّمة على 15 ساعة من نصيب الطلاب وذوي العمل، و20 ساعة تصفّح مجـلات، بمتوسـط لعدد الكتب المقروءة سـنوياً لا يزيد على 7 كتب دراسـية، و9 غير دراسـية، لمختلف أنواع الكتب.

في حين كان مؤشـر نسب تفضيلات القراءة الورقية للكتاب 28 %، وللروايات والقصص 20 %، وللمجلات المتخصصة 17 %، وللقصص المصورة 14 %.

تحدّي الورقي!

لـم يصمد فقط بل مـا يزال الكتـاب الورقي يتحدّى، ويثبت جدارته في البقاء والحياة، قراءةً وطبعاً. فمع توفّر الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية وحتى أجهزة التعلّـم الإلكتروني، وما تخزنه من آلاف الكتب، حتى

ما يزال الكتاب الورقي يتحدّى، ويثبت جدارته في البقاء والحياة، قراءةً وطبعاً. فمع توفّر الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية وحتى أجهزة التعلّم الإلكتروني، وما تخزنه من آلاف الكتب، حتى كان من المتوقع أن الكتاب الورقي سوف يكون في ذاكرة التاريخ، ليحلّ محله الرقمي، لكن النتيجة جاءت عكس المتوقع

كان مـن المتوقـع أن الكتـاب الورقي سـوف يكون فـي ذاكرة التاريخ، ليحلّ محلـه الرقمي، لكن النتيجة جاءت عكس المتوقع، إذ نُشـرت دراسـة في جمعية الناشـرين الأمريكيـة عام 2019، ذكـرت أنّ الأمر قد يوحي بأنّ الكثير من الناس، تقرأ الكترونياً هذه الأيام، لكن الأمر على العكس من ذلك!

لو رجعنا لإحصائية السـنوات السابقة تتضح المقولة أكثـر، ففي مـا يخصّ الولايـات المتحـدة الأمريكية، والنسب الإحصائية بشكل عام بلغت القراءة الورقية عـام 2016 - 2017 (65 %) وفي عام 2018 بلغت نسبة الذين قرؤوا كتاباً ورقياً 67%، وفي عام 2019 انخفضت النسبة إلى 65%. في المقابل بلغت نسبة القراءة الإلكترونية عام 2016 - 2017، 28 %، وفي عـام 2018 – 2019 انخفضـت النسـبة إلـى 25 %، ونسبة من قرأ الاثنين معاً كانت 28%.

ضمن مؤشـر إحصائي آخر من بريطانيا، فإن 75% من البريطانييـن مـا زالوا يفضلـون الكتـاب الورقي، في مقابـل انكباب 60 – 70% من الأمريكان على الكتب الورقية، وتفضيل 72 % من الكبار لها.

المبيعات والأرباح

الأرقـام أكبر ما يدفـع الأوهام ويزيحها جانباً، بشـأن ازدهـار الكتـاب الورقي، وأنه ما يزال سـيّد الموقف. فقـد أفاد تقرير لاتحاد الناشـرين فـي أمريكا، بتقدّم الكتـاب الورقي، وأنّه سـجّل عـام 2019م نحو 80% مـن مجموع مبيعـات الكتاب، من عـدد إجمالي بلغ نحـو (675) مليـون كتاب ورقـي، طُبـع بأمريكا تلك السنة.

في حصيلة إجمالية أُخرى امتدت بين 2011 - 2019، سـجّلت الأرقام تقدماً لقراءة الكتـاب الورقي بلغت نحو70% مـن الأمريكان. وفي المقابل ازداد الإقبال فـي المدّة نفسـها علـى الكتب الصوتيـة من 11 % إلـى 20%، وعلى الكتـب الإلكترونية مـن 17% إلى 25 %، وذلـك بإزاء انخفاض الإقبال على الورقي من 71 % إلى 65 %.

أخيـراً، وفي رقم مرعب لتقدم الورقي على الرقمي، ذكرت معطيات رقمية أواخر عام 2019، وبالاستناد الـى التقريـر السـنوي لاتحـاد الناشـرين الأمريـكان، بـأن إجمالـي مبيعـات الكتب بلغـت في أمريـكا، ما يُقـارب 26 مليـار دولار لسـنة 2019، كان نصيـب الكتـب الورقيـة منها مبلـغ 22/6 مليـار دولار، في مقابـل 2/04 مليار دولار للكتب الرقمية، وذلك في حصيلة كلية شـملت أيضا الكتب التجارية والتعليمية والأدبية.

برغـم هذه الأرقام الناتئة ما تـزال «قيثارات» الجهل والوهم في بلادنا، تعـزف على أوتار خرافات «نهاية الكتاب الورقي» وانتهاء عصر القراءة الورقية، لتزيدنا ارتكاسـاً في الجهل، وتدفعنا بوتائر متصاعدة صوب الوهم والأمية!

العلاقات العراقية - الأمريكية بين المد والجزر

تتسم العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة بأنَّها متغيّرة وغير ثابتة، ويتجلّى ذلك بعدم وضوح أو استقرار العلاقة، وتمرّ على الدوام بتحديات تمنع عنها صفة التطبيع والإيجابية، ولو راجعنا العلاقة منذ بداية جمهورية 1958 وإلى الآن نستطيع أن نرى أن في كل عقد من الزمن هناك تقارباً مؤقتاً يتبعه توتر، ولعل السؤال الأهم يكون عن أسباب عدم استقرار هذه العلاقة المهمة بالنسبة لنا وسبل المعالجة، علماً أنَّ التعاطي الأمريكي مع العراق، سلباً كان أم إيجاباً، ومنذ احتلال الكويت عام 1990، أصبح جزءاً أساسياً من سياساتهم الخارجية لا سيما المعنية بمنطقتنا المضطربة.

خبير في العلاقات الدولية

تأريخياً نرى أن علاقات العراق مع القوى الكبرى (المملكة المتحدة - الاتحاد السوفييتي السابق- الولايات المتحدة) قبل وبعد العهد الملكي كانت مضطربة وغير مستقرة بشكل عام، والملاحظ أنَّه عند صعود القوى السياسية ذات التوجهات الشمولية أو الحادة إلى المتطرفة تتعرّض هذه العلاقات للاضطراب، بينما أغلب علاقات دول الجوار تتسم بالاستقرار (عدا إيران مع الولايات المتحدة بعد ثورة ١٩٧٩ وسوريا بعد الربيع العربي) بعكس علاقات العراق مع الاتحاد السوفييتي السابق في العهد الملكي أو مع بريطانيا في العهد الجمهوري القاسمي والعارفين او مع الولايات المتحدة بعد غزو الكويت، ولعل العلاقة الأكثر قلقاً واضطرابا كانت علاقة العراق مع الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٣.

وعلى مدى العقود الماضية كانت علاقة العراق مع الولايات المتحدة ضعيفة نتيجةً للبعد الجغرافي وتوجه المجتمع العراقي نحو الشرق ودول حركة عدم الانحياز ضد الامبريالية، ودعم الولايات المتحدة البارز لإسرائيل، فضلاً عن أن العراقيين بعد الحرب العالمية الأولى اتخذوا بطبيعتهم المملكة المتحدة و(أوروبا) منفذاً او منصةً للتواصل مع العالم وذلك من خلال برامج التعليم العالي والسياحة والتجارة وغيرها.

إنَّ سبب عدم الاستقرار في العلاقة مرتبط بالبُعد المجتمعي أكثر من كونه ترجمةً لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة فقط، إذ إن الأنظمة التي حكمت العراق مرت بمتغيرات كثيرة في نظام حكمها وطبيعة حاجتها للولايات المتحدة او في مدى مدِّ الولايات المتحدة لجسور التفاهم مع المجتمع والحكومات العراقية المتعاقبة. ونظراً لأنّ أي علاقة دولية مرتبطة بالمجتمع وتقبله للآخر، فإنّ أي عملية تطبيع

علاقة العراق مع الولايات المتحدة ضعيفة نتيجةً للبعد الجغرافي وتوجه المجتمع العراقي نحو الشرق ودول حركة عدم الانحياز ضد الامبريالية، ودعم الولايات المتحدة البارز لإسرائيل،

واستقرار للعلاقة ستعتمد على مدى تغيّر قناعات المجتمع وفهمه (او انطباعه) لتوجهات الولايات المتحدة تجاهه، ومن جانب آخر نرى سعي الولايات المتحدة للتعامل والتواصل مع الحكومات المتعاقبة بمعزل عن قدرتها على التأثير وكسب الشارع العراقي، وبعد فشل محاولات عدة لها في هذا المضمار اكتفت الحكومات الأمريكية بالتعامل الرسمي والسعي لبناء علاقة دولة بدولة بمعزل عن طبيعة علاقة المجتمعين مع بعضهما البعض.

ولا يمكن لنا أن ننظر للعلاقات الثنائية من دون الأخذ بنظر الاعتبار العوامل التي أثرت في هذه العلاقة ومنها العقوبات الدولية المفروضة على العراق بعد غزو الكويت كقرارات أممية، ومدى انتفاء بعضها وتعليق البعض الآخر وبقاء ثالثها، او القرارات والقوانين المتعلقة بأموال العراق وعائدات النفط وارتباطها بقرار الرئيس الأمريكي والبنك الفدرالي، او الدور الأمريكي في إسقاط صدام وما تلاه من تحالف واحتلال وتغيير الحكم والاتفاقيات التي حصلت مع الحكومات العراقية المتعاقبة، او الواقع السياسي العراقي وحالة الانقسام بين مكوناته وأطرافه السياسية وعدم وجود مرجعية سياسية موحدة، او جاهزية القوات العسكرية والأمنية العراقية من حيث التسليح والولاء والتماسك، او قوة فرض الدولة العراقية لسطوتها وقدرتها على معالجة السلاح المنفلت، او الظروف الأمنية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وتواجد قوات الدول الكبرى والغربية فيها، او طبيعة علاقات دول الجوار مع الولايات المتحدة وطبيعة اتفاقياتها، وأخيرا طبيعة العلاقة الأمريكية - الايرانية ومستقبلها.

مراحل العلاقات العراقية – الأمريكية:

من المنظور التاريخي المعاصر يمكن تقسيم العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق منذ العام ٢٠٠٣ إلى أربع مراحل رئيسة، وهي:

- ٢٠٠٣ (بداية الاحتلال) إلى ٢٠١١ (تفعيل الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية)، إذ هيمنت الملفات العسكرية والأمنية على طبيعة العلاقة، وانتهت هذه الحقبة بانسحاب القوات الأمريكية من العراق مع تكبدها خسائر مادية ومعنوية كبيرة.

- ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ (مع انتهاء حكومة نوري المالكي الثانية)، كانت عملية انسحاب القوات الأمريكية قد تمّت وشهدت العلاقة الثنائية انخفاضاً واضحا رافقها غياب التعاون العسكري والأمني ونتج عن هذا الغياب نمو داعش والإرهاب المتطرف.

- ٢٠١٤ (تسلّم حيدر العبادي للحكومة) إلى ٢٠١٧ (مع تحرير مدينة الموصل)، ازداد التعاون الثنائي في مكافحة داعش عن طريق قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة ورافق هذه الزيادة تعاون سياسي لا سيما في السعي لتطبيع علاقات العراق مع دول الخليج.

واضح للمراقبين أن مشروع الولايات المتحدة لبناء العراق كنموذج ديموقراطي في المنطقة قد عفا عليه الزمن

- ٢٠١٨ إلى الوقت الحالي (أثناء إدارة الرئيس ترامب)، نرى أن دور الولايات المتحدة في العراق محوره أمني ومعني بمتابعة فلول داعش من جهة وكذلك مراقبة الوضع الإقليمي لا سيما مع تطبيق استراتيجية «الضغط الأقصى» ضد إيران، وانتهت هذه المرحلة بقرار مجلس النواب العراقي الذي طلب من الحكومة ترتيب جدولة خروج القوات الأجنبية (ومن ضمنها الأمريكية) من العراق.

الولايات المتحدة لم تعد تلك الدولة القطبية الواحدة الراعية لبناء جمهورية جديدة والعراق لم يرسّخ بعد أسس جمهوريته هذه، ولم يستطع بعد أن يكسر قيود التبعية لهذا الطرف او ذاك

لذلك نستطيع القول إنَّ العلاقة الأمريكية - العراقية بعد الانتصار على داعش قد تغيّرت وتمرّ بمنهجية غير واضحة المعالم وهي في طور التكوين والتطور وممكن أن تتجه بكلا الاتجاهين، وواضح للمراقبين أن مشروع الولايات المتحدة لبناء العراق كنموذج ديموقراطي في المنطقة قد عفا عليه الزمن ويعدّ من التركات الثقيلة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، ومن الضروري علينا نحن كعراقيين أن نحدّد منهجاً واستراتيجية واضحة ومتفقاً عليها بين الأطراف السياسية المختلفة في تعاطينا مع الولايات المتحدة، أي أن نعرف ماذا نريد منها؟ وما نحن مستعدون لدفعه مقابل هذه المعرفة؟

من المفيد أن نذكر أن أحد أهم أسباب عدم وضوح واستقرار طبيعة العلاقة هي أن أولويات البلدين لم تكن متشابهة، فالولايات المتحدة كدولة أحادية القطب تمر بمرحلة تغييرات جيوسياسية كبيرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وحربها على الإرهاب وقيادتها للعولمة متزامنةً مع صعود الصين كبديل او ند نوعي وأفول العولمة او ما بعدها على سياسات الدول، ولعل اختلاف تأثيرات وتعاطي الدول مع جائحة كورونا أحدث مثال على هذا.

هنا يُطرح السؤال عن أولوياتنا وما تستطيع أن تقدمه الولايات المتحدة وسط تحديات العراق الداخلية والخارجية. هذه التحديات العراقية بعضها تكوينية (مثل هشاشة الوضع السياسي الداخلي او الزيادة السكانية غير المنضبطة او ريعية الاقتصاد النفطي او جغرافية موقعه وسط دولتين كبيرتين مثل تركيا وإيران) ومرتبطة بحسن او سوء التخطيط والإدارة، وبعضها موضوعية (مثل الجيوسياسي او الجيواقتصادي في منطقتنا المتوترة) ومرتبطة بقدرة العراق على فرض سياساته ومصالحه على البلدان الأخرى.

سيعتمد اهتمام الولايات المتحدة بالعراق في المرحلة القادمة على عدة ملفات مهمة مثل تعقيدات الوضع في سوريا ومدى رغبة واشنطن في تطبيق الحصار على إيران او فاعلية داعش والقاعدة في المنطقة

وسط هذا وذاك نرى أن الولايات المتحدة تتخذ وقفة تأمل او مراجعة، إن لم نقل فكّاً لارتباطها بالمنطقة (العراق وغيره)، وهذه تتجلى في ملف تداعيات فك ارتباطها مع الاتفاقية النووية مع إيران والتركيز على ملف العقوبات، او ازدياد القلق في المنطقة بتداعيات ما بعد الربيع العربي التي ما زالت غير واضحة مع عدم وجود مراجعة ذاتية عربية لذلك حتى الآن، والحديث عن بداية معالم ربيع شيعي في مناطق ذات أغلبية شيعية، وهنا يأتي السؤال إن كان العراق يُنظَر اليه من المنظور الأمريكي بتلقاء نفسه ام عبر منظور خليجي أم سوري أم إيراني أم داعشي. ومن المفيد أن نذكر أن الولايات المتحدة قلما اعتمدت في سياساتها في المنطقة من المنطلق العراقي، فالمملكة العربية السعودية او إيران او مصر او تركيا كانت في الأعم الأغلب منطلقات لهذه السياسات ولعل تجربة دخول العراق من قبل إدارة بوش الأولى عام ٢٠٠٣م كانت استثناء.

سيعتمد اهتمام الولايات المتحدة بالعراق في المرحلة القادمة على عدة ملفات مهمة مثل تعقيدات الوضع في سوريا ومدى رغبة واشنطن في تطبيق الحصار على إيران او فاعلية داعش والقاعدة في المنطقة وعدم حاجة إسرائيل للآخر (اذ لم تعد دولة فتية من وجهة نظر الامريكيين او الاوروبيين) او انطباع واشنطن بشأن التأثير الإيراني في العراق، وهنا نقول إن عزل البعد الإيراني عن العراقي وتفكيكه في عقلية الإدارة الأمريكية ستكون من أهم أولويات الساسة العراقيين في تعاطيهم وتعاملهم مع الولايات المتحدة.

من جانب آخر من الضروري الاتفاق بين الأطراف العراقية على تحديد العوامل التي سوف تؤثر في مسار العلاقة مع الولايات المتحدة (وغيرها من الدول المؤثرة في العراق)، ولعل هذه العوامل تتضمن إيضاحات وترجمة لسياسة النأي بالنفس وحدود هذا النأي، ومدى تحمل الاقتصاد العراقي لأي تداعيات من الحصار الأمريكي ضد إيران، وحاجة العراق لدعم التحالف الدولي والأمريكي في حقول التعاون الاستخباراتي والتسليح والتدريب، وأهمية زيادة التعاون الاقتصادي والتعليمي مع الولايات المتحدة.

ختاماً نقول إنَّ البلدين يمران بمراحل مختلفة من تأريخهما، فالولايات المتحدة لم تعد تلك الدولة القطبية الواحدة الراعية لبناء جمهورية جديدة لعراق ما بعد ٢٠٠٣، والعراق لم يرسّخ بعد أسس جمهوريته هذه، ولم يستطع بعد أن يكسر قيود التبعية لهذا الطرف او ذاك ويحتاج إلى إرادة مجتمعية وحكومية قوية وإدارة حكيمة تستطيع أن تجتاز العقبات التي وضعت أمامه. وسيبقى العراق بحاجة لدعم دول إقليمية وعالمية كبرى، ولكن هذه الحاجة لا تعني القبول بإملاءات الآخر بمعزل عن تحديد مصلحتنا الوطنية والتنموية والحكمة في تعاملنا معهم.

السياسة الخارجية

دراسة مقارنة بين سوريا – لبنان - العراق

م.م. سيماء علي مهدي

ارتبط لبنان بسوريا منذ العام 1976، وكانت تعد لبنان بالنسبة لها منطقة امتداد جغرافي طبيعي، ولكن ما يزيد في لبنان أنَّه يمتد على مساحة قريبة جدّاً من قلب وسط سوريا الغربي ونافذة جنوبية لسوريا على البحر المتوسط وموقع استراتيجي إذا ما استعمل ضد سوريا يهدّد أمنها الداخلي، وعند العودة إلى أرشيف مرحلة 1990 ــ 2005، لا يُمكن معرفة الخط الفاصل بين السياسة الخارجية اللبنانيّة، والسياسة الخارجيّة السورية. فمنذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، خرج شعار «وحدة المسار والمصير» ليبقى هذا الحاكم الأبرز للسياسة الخارجية للبنان.

فاغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (رفيق الحريري) في شباط 2005 أدّى إلى انتفاضة لبنانية ضد الوجود السوري في لبنان، وانسحاب القوات السورية في 26 نيسان 2005. وكان قد برز تحالف مناهض لسوريا في لبنان، تحت مسمّى (تحالف قوى 14 آذار) مكوّن من أحزاب سنّيّة ومسيحية ودرزية. وكان التحالف مدعوماً من إدارة بوش وفرنسا والمملكة العربية السعودية ودول أخرى، وكان البعض داخل التحالف يأمل بأن تتّخذ الإدارة الأميركية خطوات لإضعاف نظام الأسد في دمشق، أو حتى إطاحته، كما حدث مع نظام (صدام حسين) في العراق. وفي الوقت نفسه، شكّل حلفاء سوريا في لبنان، بقيادة حزب الله، (تحالف قوى 8 آذار) الذي يضم حركة أمل الشيعية وأحزاباً سنّية ومسيحية ودرزية وأحزاباً أخرى، والذي أيّد علناً نظام الأسد وحظي بدعم إيران وسوريا. وطوال تلك الفترة لم تكن هناك علاقات دبلوماسية كاملة بين سوريا ولبنان، وفي اجتماع عقد في باريس أثناء أول قمة لاتحاد البحر المتوسط، التقى رئيس لبنان (ميشيل سليمان) بالرئيس السوري (بشار الأسد)، واتفقا على تأسيس علاقات دبلوماسية وفتح صفحة جديدة بين البلدين. في كانون الاول 2008، أفتتحت السفارة السورية في بيروت وفي آذار 2009، أفتتحت السفارة اللبنانية في دمشق. أما العراق فقد سعى بعد عام 2003 إلى إقامة العلاقات مع الجوار الإقليمي انطلاقاً من الوفاء الكامل لمقومات الهوية العربية والإسلامية له، فضلاً عن إقامة علاقات قوية على الصعيد الدولي من أجل تعزيز مكانته السياسة والاقتصادية في

إطار علاقات قائمة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية، فضلاً عن قيامه بدعم الجهود الدولية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين عن طريق التوقيع على معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع الاسلحة الكيميائية وغيرها من المعاهدات الدولية، وسعى أيضاً إلى عدم الدخول في سياسة المحاور والعمل باتجاه تصحيح الاختلالات القائمة في توازنات العلاقات الدولية وتكريس مبدأ التكامل في المصالح المشتركة، والعمل على تبني خطاب خارجي معتدل حتى مع الدول التي لها موقف سلبي تجاهه.

تعرف السياسة الخارجية بأنّها التحرُّك الموجّه للدولة في محيطها الخارجي - الدولي الإقليمي- لتحقيق مجموعة من القيم والأهداف والمصالح العليا للبلاد، وتستند السياسة الخارجية في تحركها الموجّه إلى استراتيجية تنهض بمهمة استيعاب وتطويع القدرات الحقيقية المادية والمعنوية في البلاد لتحقيق وإنجاز تلك القيم والأهداف والمصالح العليا بكلفة وزمن وخسائر أقل وبنتائج مضمونة – افتراضا، ولذلك وضع الباحثون في السياسة الخارجية مجموعة عوامل لها أثر مباشر على قدرات أي دولة في صياغة سياساتها الخارجية وهذه العوامل:

أولاً: الموقع الجغرافي

ثانياً:عدد السكان وطبيعته الاجتماعية.

ثالثاً:الموارد الطبيعية.

رابعاً: القوة العسكرية.

خامساً: النظام الداخلي للدولة.

المحور الأول: السياسة الخارجية السورية

يُصدِّر النظام السوري سياسة خارجية تستند إلى عقيدة قومية، هدفها تحقيق الوحدة بين البلدان العربية، وتجعل من القضية الفلسطينية وبناء توازن استراتيجي شامل مع إسرائيل القضية المركزية، مع التشديد على تثبيت الهوية السورية للجولان المحتل، ودعم المقاومة بجميع الوسائل، والوقوف ضد أي تسويةٍ منفردة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتمتين العلاقات السورية اللبنانية، وغيرها. وانطلاقاً من الأهداف المعلنة هذه، وسّع النظام، خلال الثلاثة عقود قبل 2011، دائرة نفوذه الإقليمي، وتأثيره الدولي، وتدخل سياسيا وعسكريا في الشؤون الداخلية للدول والحركات السياسية والعسكرية، العربية والإقليمية، مثل النزاع العراقي الإيراني، والنزاع التركي الكردي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والصراع اللبناني الإسرائيلي، وغيرها[1].

تجسّدت آليات السياسة الخارجية ومرتكزاتها في مرحلة ما بعد آذار 2011، واستخدم النظام أوراقه الإقليمية كافة في بلدان المنطقة، واستدعى حلفاءه جميعهم لمؤازرته ودعمه، لمواجهة الثورة والمعارضة والمجتمع الدولي، وما زال ثابتا في موقعه، على الرغم من هشاشته، وقد عزّزت دمشق علاقاتها مع دول الحلفاء التي وقفت إلى جانبها في الحرب المفروضة وهي كل من روسيا وإيران والصين ولبنان (حزب الله) والعراق، وتواصل سوريا تعزيز العلاقات مع مصر والجزائر والكويت وعمان، إضافة إلى بلدان مثل كوريا الشمالية، أنغولا، كوبا، فنزويلا، بوليفيا، الإكوادور، نيكاراغوا، البرازيل، غيانا، الهند، جنوب أفريقيا، تنزانيا، باكستان، أرمينيا، الأرجنتين، طاجيكستان، الفلبين، أوغندا، زيمبابوي، وغيرها. فيما قطعت دمشق العلاقات الدبلوماسية مع العديد من البلدان لا سيما الدول التي دعمت الجماعات المسلحة في الحرب وزودتها بالمال والسلاح بما في ذلك: أمريكا، بريطانيا، تركيا، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، كندا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا. وعلّقت عضوية سوريا في جامعة الدول العربية في عام 2011 ومنظمة التعاون الإسلامي في عام 2012[2].

تأتي أهمية دور روسيا لحماية نظام الأسد انطلاقا من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية القائمة بين البلدين منذ عقود.

ومنذ اندلاع الانتفاضة السورية في آذار 2011، مارست جامعة الدول العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مختلف أنواع الضغوط على نظام الرئيس بشار الأسد، عبر مجلس وزراء الخارجية العرب ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. لم تنجح كل هذه الجهود في وقف استمرار حمام الدم، وذلك بسبب الموقف الروسي والصيني «المشترك» الداعم للرئيس الأسد، واستعمال حقّ النقض (الفيتو) تكرارا من أجل تعطيل عدة قرارات دولية تقضي بإدانة استعمال النظام للقوة العسكرية المفرطة لسحق الانتفاضة. تأتي أهمية دور روسيا لحماية نظام الأسد انطلاقا من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية القائمة بين البلدين منذ عقود. صحيح أن هذه العلاقات قد ضعفت وأصيبت بحالٍ من الركود بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ولكنّها سرعان ما استعادت حيويتها بعد تسوية قضية الديون التي كانت مترتّبة على سوريا، إذ قرّرت موسكو في كانون الثاني 2005 شطب 80 % من هذه الديون البالغة عشرة مليارات ونصف مليار يورو. وتشكّل الآن التبادلات التجارية بين سوريا وروسيا 3 % من التجارة الخارجية السورية، ويأتي معظم مشتريات الأسلحة المجهّزة بها القوّات المسلّحة السورية من روسيا، ولا تقتصر أهمية الدور الروسي في حماية النظام على تدفّق الأسلحة والذخائر، بل يتعدّى الأمر ذلك ليشمل الحماية السياسية التي توفّرها موسكو لدمشق من خلال استعمالها حقّ النقض ضد كل مشاريع القرارات التي تقدّمت بها الدول الغربية إلى مجلس الأمن لإدانة النظام السوري، واتخاذ إجراءات رادعة ضده تحت الفصل السابع لشرعة الأمم المتحدة[3].

وعندما نتحدّث عن المصالح الاستراتيجية والعسكرية الروسية في سوريا، فإن القاعدة البحرية في طرطوس التي جرى بناؤها بموجب اتفاق مع النظام السوري العام 1971 تأتي في رأس قائمة هذه المصالح، إذ إنّها تشكّل القاعدة البحرية الوحيدة التي ورثتها روسيا من الفترة السوفياتية في البحر المتوسط والتي لا تعترف روسيا بها كقاعدة بحرية لأسطولها بل تصفها بأنّها نقطة دعم لوجستي وتقني، بالاضافة لقيام روسيا في الفترة التي سبقت أحداث الربيع العربي، ببذل أقصى جهودها لعقد اتفاقيات مع كل من ليبيا واليمن من أجل استئجار قاعدة بحرية تصلح كقاعدة لوجستية لدعم عمليات «المارينز» الروسي، ولكن من دون أي نتيجة. من هنا تظهر أهمية قاعدة طرطوس لعمليات البحرية الروسية في البحر المتوسط والبحر الأحمر ومنطقة

القرن الإفريقي بحيث لا يمكن لموسكو الاستغناء عنها طالما لا تتوافر لها أي قاعدة أخرى بديلة في المناطق المذكورة[4]. على الرغم من أهمية العلاقات التجارية والسياسية بين روسيا وسوريا وعلى الرغم من أهمية قاعدة طرطوس البحرية، فإنّ الموقف الروسي «المتصلّب» تجاه الأزمة السورية يرتبط إلى حد بعيد بتعقيدات العلاقات القائمة بين روسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة، ومن أبرزها: الدرع الصاروخية، ونزع السلاح، وقضايا حقوق الانسان والقضية النووية الإيرانية، بالإضافة إلى إرث التدخّلات الأميركية في الدول القريبة من روسيا؛ يضاف إلى كل السجل الحافل بالخلافات مع الغرب وجود رغبة لدى الرئيس بوتين باستعادة دور روسيا كلاعبٍ أساس في الجيوبوليتيك الشرق أوسطي والدولي.

إنّ استمرار الوضع الحالي يعزّز التوترات المباشرة وغير المباشرة في الدول المجاورة، ففي غياب التدخل الإيجابي الفاعل، ازداد الوضع في المنطقة كلها سوءا، ففي تركيا، مثلًا، يستمر التناغم بين حزب العمال الكردستاني والأتراك العلويين بإحداث حالةٍ من الاستقطاب لدى الشعب التركي، وإرباك السياسة التركية. كما أن على تركيا التعامل مع مئات آلاف من اللاجئين الذين فرّوا من سوريا، ومن شأن اللاجئين السوريين في لبنان أيضا التأثير في استقرار هذا البلد الذي يشبه سوريا في تركيبته المجتمعية، وتزداد فيه حدّة الاستقطاب السياسي بين القوى الداعمة للنظام السوري والمعارضة له، فضلًا عن أن بيئة الفقر والمليشيات وغياب الدولة في سوريا مستمرّة، وهي البيئة الملائمة والمثالية لإنتاج الفوضى والتطرّف في المنطقة والعالم[5].

المحور الثاني: السياسة الخارجية اللبنانية

السياسة الخارجية لبلد صغير مثل لبنان، الذي يشهد باستمرار انقسامات سياسية داخلية، عمودية وحادّة، ويعاني من الأزمات والمشاكل المزمنة والمستعصية، ويتأثر بأحداث خارجية دراماتيكية بطريقة مشهدية تكتسي أهمية خاصة بل مضاعفة، وإن كانت بعض دوائر القرار والنخب السياسية والفكرية والأوساط الحزبية لا تولي السياسة الخارجية اللبنانية العناية والمتابعة اللتين تستحقهما، ومقاربة جدية ترقى إلى مستوى تحمّل المسؤولية الوطنية. وربّما لا تؤمن بها ولا تدرك جدواها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية[6]، ومع انطلاق الثورة السورية، اخترعت حكومة الرئيس (نجيب ميقاتي) مصطلحاً جديداً في عالم الدبلوماسية، وهو سياسة «النأي بالنفس» كعنوان لـ«إقرار» عملياً، إذ لا يعني «النأي» الحياد، ولا الانحياز... هو ببساطة «لا موقف» من أهم حدث يؤثر في لبنان، مع جارته سوريا. وكان لافتاً في حينها تساؤل رئيس الحكومة القطرية، وزير الخارجية، (حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني)، علناً عما يعنيه مصطلح «النأي بالنفس»، بين الامتناع عن التصويت، أو الرفض... أو ماذا بالتحديد، وذلك على هامش اجتماعات دول الجامعة العربية التي قررت إخراج سوريا من صفوفها. وتلا هذا الأمر إعلان (بعبدا) الصادر عن الحوار الوطني الذي دعا إلى تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية، وعدم تحويل لبنان إلى ممر للمسلحين والسلاح إلى سوريا. لكنَّ الحكومة لم تنجح بترجمة هذه السياسة، لا سيما مع تبني وزير الخارجية (عدنان منصور) الموقف السوري في اجتماعات جامعة الدول العربية، وانتقال المسلحين والسلاح من لبنان إلى سوريا، وعلى رأسهم مقاتلو حزب الله الذين يتحولون إلى العمود الفقري لصمود النظام السوري، وهو ما أعلنه أمين عام حزب الله (حسن نصر الله)، الذي قال: «إن تدخل حزبه منع سقوط دمشق».

بعد أن همّشت الولايات المتحدة النفوذ الفرنسي في ليبيا لمصلحة تقدّم النفوذ التركي، حرصت باريس على أن تحصل على دعم واشنطن لتفادي تكرار سيناريو مشابه في لبنان. لذا، أتت زيارة (ماكرون) لبيروت بضوء أخضر أميركي من حيث الشكل. وقد وبّخ ماكرون القادة اللبنانيين، ودعا إلى «نظام سياسي جديد»

وقد طالب منصور جامعة الدول العربية بإعادة مقعد سوريا إلى النظام عام 2013، يوم كانت جامعة الدول العربية تبحث تسليم مقعد سوريا إلى الائتلاف المعارض، بعد أن اشتدت التصريحات الأميركية المهدّدة بضربة عسكرية بعد المجزرة الكيماوية في الغوطة [7].

كذلك تعاني السياسة الخارجية للجمهورية اللبنانية، من مسألة محدودية الإمكانات المتاحة والموارد المتوافرة، كالموارد المالية المخصّصة لها؛ هذا بالإضافة إلى أن الدبلوماسية اللبنانية لا يمكنها الخروج على الإجماع العربي، أو لنقل الاتجاه الغالب داخل المجموعة العربية، أو الوقوف إلى جانب أحد الأطراف العربية في مقابل سواه، في حالة الانقسام في المشهد السياسي العربي. كما لا يمكنها أيضاً مخالفة الشرعية الدولية أو التمرد على المجتمع الدولي، ولا سيما مجموعة القوى الغربية، أو ربّما تأييد إحدى القوى الدولية دون سواها، في حالة التنافس أو الصراع في السياسة الدولية [8].

وحين وقع الانفجار في بيروت، كان الرئيس الفرنسي حريصا على الدفاع عن آخر جيوب النفوذ الفرنسي في المنطقة، ولا سيما في ظل التوتر مع تركيا في شرق المتوسط. فبعد أن همّشت الولايات المتحدة النفوذ الفرنسي في ليبيا لمصلحة تقدّم النفوذ التركي، حرصت باريس على أن تحصل على دعم واشنطن لتفادي تكرار سيناريو مشابه في لبنان. لذا، أتت زيارة (ماكرون) لبيروت بضوء أخضر أميركي من حيث الشكل. وقد وبّخ ماكرون القادة اللبنانيين، ودعا إلى «نظام سياسي جديد»، كما حذر من أن باريس ستتخذ المزيد من الإجراءات في أيلول، أي بعد شهر من تاريخ وقوع الانفجار، إذا لم تُبادر السلطات اللبنانية إلى إجراء الإصلاحات؛ لأنَّ المجتمع الدولي لن يعطي «شيكات على بياض لنظام لم يعُد يحظى بثقة شعبه « لكنّ إدارة (ترامب) غيّرت هذه الاندفاعة الفرنسية عبر زيارة (هيل) الذي ضبط الإيقاع الدولي في موقف يتقاطع مع طهران. وتبقى لبنان بعيدة عن استعادة حقبة الاستعمار الفرنسي أو النفوذ العثماني، فالولايات المتحدة وإيران هما اللاعبان الرئيسان في المشهد السياسي اللبناني حتى إشعار آخر[9].

المحور الثالث: السياسة الخارجية العراقية

انتهج العراق بعد 2003 سياسة خارجية تحقّق تغيّرا جذريا للسياسة التي انتهجها النظام السابق الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعدائية، وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق إلى وضعه الطبيعي ومكانته في المجتمع الدولي، فقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك الهدف باتجاهين متزامنين منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا تمثلا بـ أولا: استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وثانيا: توسيع الانفتاح الدبلوماسي للعراق حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقا لمصالحه السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق سعي العراق وما يزال إلى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار إجمالا، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقا وغربا وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استكملت انسحابها العسكري نهاية عام ٢٠١١ في إطار اتفاق سحب القوات الامريكية الذي يمثّل أحد أهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته[10]، وعندما كانت موجة (الثورات العربية) التي تعصف بالمنطقة، فقد حرص العراق عبر دبلوماسية هادئة وفعالة على الوقوف لمسافة واحدة من جميع أطراف التغيير وفي حدود المسار الأخلاقي والقانوني لنهج السياسة الخارجية داعيا إلى تحقيق المطالب الشعبية عبر الحوار والإصلاح السياسي والاقتصادي في البلدان الثائرة من ناحية، وحث الحكومات العربية على مراعاة تطبيق مبادئ حقوق الانسان في التعاطي مع التحركات الشعبية في تلك البلدان ومثال ذلك موقف العراق من سوريا عبر المبادرة بدعوة حكومتها للحوار مع المعارضة برعاية الجامعة العربية، وكذلك موقف العراق من الأزمة في البحرين الداعي إلى عدم تعامل الحكومة البحرينية بعنف مع المتظاهرين، فضلا عن رفضه العدوان العسكري الخارجي على الشعب اليمني[11].

تعاني السياسة الخارجية العراقية عموما من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات

لكن هذا لا يعني خلوها من سلبيات تكوَّنت من مزيج مركّب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية، في مرحلة مصيرية صعبة عاشها العراق بعد مخاض الحرب التي عصفت به، كما أن العقوبات التي تعرّض لها العراق بسبب النظام السابق، أدت إلى فرض حصار على هذا البلد وعزله عن جيرانه وعن المجتمع الدولي، وصدور العديد من قرارات مجلس الامن الدولي التي تضمّنت عقوبات أضرت بمكانة العراق الدولية وتسبّبت في تدهور الوضع الاقتصادي[12]. كذلك تعاني السياسة الخارجية العراقية عموما من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات، وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك كان هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة، تتبناها الحكومة ممثلة برئيس الوزراء ويختلف معه رئيس الجمهورية، أو وزير الخارجية، وبات السجال يطغى على أي موقف واضح عندما تتبنّى كل كتلة سياسية موقفا لا يلتقي مع الفاعلين الآخرين، وقد كان لهذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدّد مصادر القرار، كان له الأثر الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي[13]. هذا بالإضافة إلى أن المواد (١١٠ و ١١٢ و ١١٩ و ١١٥ و ١٢١) التي حدّدت اختصاصات الحكومة الاتحادية وسلطات الإقليم، هذه المواد هي التي أربكت العلاقة بين الحكومة الاتحادية المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، وانعكس ذلك سلبا على علاقات العراق الخارجية ناهيك عن ضعف أداء وزارة الخارجية العراقية بفترة قيادة السيد (هوشيار زيباري) في كشف العديد من الملفات التي تختص بتمويل العديد من الدول العربية والإقليمية والدولية للإرهاب في العراق وتقديم تلك الملفات إلى المنظمات الدولية (مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة حقوق الإنسان). كما تجسّد ضعف أداء وزارة الخارجية أيضا في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل اتفاقية «الإطار الاستراتيجي» التي تم توقيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل خروجها من العراق، بعد التهديد الكبير الذي تعرَّض له العراق بعد أحداث العاشر من حزيران وسقوط الموصل في يد زمرة داعش الإرهابية. وعلى العكس من ذلك نجد تمتين علاقات إقليم كردستان بالمحيط العربي والإقليمي والدولي على حساب الحكومة المركزية في بغداد، وبذلك كسب ود وتعاطف المجتمع الدولي مع إقليم كردستان وذلك ما انعكس وظهر جليا في أزمة الإقليم مع داعش[14].

وزارة الخارجية حالها كحال بقية الوزارات والمؤسسات الحكومية، إذ تطغى المحاصصة السياسية الحزبية على توزيع واختيار السفراء والملحقين الدبلوماسيين في البلاد

وزارة الخارجية حالها كحال بقية الوزارات والمؤسسات الحكومية، إذ تطغى المحاصصة السياسية الحزبية على توزيع واختيار السفراء والملحقين الدبلوماسيين في البلاد، في الوقت الذي يشهد فيه مجلس النواب خلافا كبيرا مع وزارة الخارجية بشأن آلية اختيار السفراء والحصص وأن الكثير من سفراء العراق يحملون جنسيات متعددة، وهذا ما يبعث على الشك في ولائهم للعراق، فضلاً عن ولاء بعض السفراء لأحزابهم دون الاهتمام بمصلحة البلاد. ويشير موقع وزارة الخارجية العراقية إلى أن العراق لديه 88 سفارة وقنصلية وبعثة دبلوماسية حول العالم، ولا يعد هذا غريبا في التمثيل الدبلوماسي لأي دولة، لكن ما يثير الدهشة أن العراق لديه تمثيل دبلوماسي وسفارة في بلدان قلما تجد فيها عراقيين كما في كينيا والفاتيكان مع الأخذ بالاعتبار أن السفير العراقي في العاصمة الإيطالية «روما» يبعد عن الفاتيكان مسافة 4 دقائق فقط بواسطة دراجة

هوائية![15]. واستغلت قوى سياسية المواقف غير الواضحة أو الصمت الحكومي لإبداء مواقف، يبدو وكأنّها تمثّل العراق، حتى بات الأمر ينسحب على قضايا داخلية، مثل الموقف الحكومي حيال وجود القوات الأميركية في البلاد، والحوار مع واشنطن، والتوغل التركي داخل الأراضي العراقية، والقصف الإيراني لمناطق في إقليم كردستان، أو خارجية مثل ملف تطبيع العلاقات مع السعودية، التي أتت بالتزامن مع زيارة مرتقبة لرئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى الرياض[16]. كما لا تزال مشاركة رئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي) في القمة الثلاثية التي عقدت بين ملك الاردن (عبد الله الثاني) والرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) هي محط اهتمام الجميع وتخضع نتائجها للمزيد من التحليل و(الكاظمي) قال إن: (مشروع بلاد الشام الجديد وفق النسق الاوروبي سيتم طرحه على قادة مصر والاردن، مشيرا إلى أنّ هذا المشروع سيتيح تدفق رأس المال والتكنولوجيا بين البلدان الثلاثة على نحو أكثر من الحرية ولكن دون جرّ العراقي إلى سياسة المحاور) ما يعني وسطية وتوازنا واعتمادا على تعزيز التعاون بين البلدان الثلاثة، وفي ذات الأمر الذي شدّدت عليه وزيرة الجيوش الفرنسية (فلورانس بارلي) بأن حكومتها مستعدة لدعم مواصلة الحرب ضد خلايا تنظيم داعش الإرهابي؛ وذلك من خلال التأهيل المتكامل لقدرات الجيش العراقي الأمنية وتطوير كفاءته القتالية، وكما استقبل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وزير الخارجية السعودي (فيصل بن فرحان) وتناول الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين وقضايا المنطقة إذ أكد له الكاظمي أن (المملكة شريك حقيقي للعراق الذي يتطلع إلى بناء علاقات متميزة تستند للإرث العميق وللروابط التاريخية التي تجمعهما وبما يحقّق مستقبلا أفضل للبلدين، ودعا الكاظمي إلى أهمية تفعيل مقررات اللجنة التنسيقية بين العراق والسعودية وبما يؤمّن مصالح شعبي البلدين الشقيقين كما أكد وزير السعودية أن المملكة تنظر بعين الحرص والاهتمام إلى علاقاتها مع العراق)، واللافت في هذه التحركات الداخلية والخارجية أنّها تمت في أيام معدودة[17].

الخاتمة:

منذ أن انحرفت الثورة السورية عن مسارها الوطني وجرى اختراقها وعسكرتها، والحالة السورية تمثل مصدراً للخطر على الأمن العربي، سواء بإطلاق مشروع التقسيم والتفكيك أو بإطلاق مشروع الإرهاب التكفيري للمجتمعات والأفراد متمثّل بـ(داعش) ولولا تدخل روسيا وجعل القضية السورية قضية محورية لنفوذها بالشرق الأوسط لسقط نظام (بشار الاسد) ولرجعت سورية تابعة كغيرها ومسيّرة من قبل الولايات المتحدة الامريكية ولما حلّ الخراب بالأنفُس والممتلكات. أما لبنان فإنّ سياستها الخارجية «محدودة بالمواقف الداخلية للقوى السياسية»، وأن تنوّع وجهات النظر وعدم الاتفاق على ثوابت، شكّلا «عذراً» لعدد من الدبلوماسيين «يُدينون بالولاء لمن عيّنهم أولاً، ويعتبرون أنّهم يستطيعون اتخاذ أي موقف، ويبقون محميين من قبل مرجعياتهم». العلّة الرئيسة تكمن في طريقة تعيين موظفي السلك، بصفتهم مُمثلين عن جماعاتهم السياسية والطائفية وليس كحُماة مصالح لبنان في الخارج. أما العراق فيعد بناء سياسة خارجية فعّالة في المحيطين الإقليمي والدولي الشاغل الأكبر للدولة. الا أن سياسات الدول لا تنطلق من فراغ بل هي محكومة بدواعي المصلحة الوطنية والحرص على تأمين الحدود وتنمية الاقتصاد، والمطالبة في الوقت ذاته بالتناغم والتعاون مع سياسات الدول الاخرى من أجل عالم أفضل وأداء متقدم. واذا كان العراق يحسب على الدول النامية فهو يعيش مشكلاتها وتتأثر سياسته الخارجية بتلك المشكلات وفي مقدمتها عدم الاستقرار السياسي الذي ينعكس سلباً على الاداء السياسي في مختلف المجالات وليست السياسة الخارجية بمنأى عن ذلك الاضطراب، فالسياسة الخارجية العراقية هي جزء من حالة التغيير الذي اجتاح العراق بعد العام ٢٠٠٣، بكل مفاصل الحياة وعلى كل المستويات، ومسّ البنى الاجتماعية، والاقتصادية، والقيمية، والسياسية، التي عُدَّتْ بمثابة المحددات الدستورية والسياسية.

لولا تدخل روسيا وجعل القضية السورية قضية محورية لنفوذها بالشرق الأوسط لسقط نظام (بشار الاسد) ولرجعت سورية مسيّرة من قبل الولايات المتحدة الامريكية

المصادر:
(1) حـازم نهار، السياسـة الخارجية للنظام السـوري... منتجة للحصانة والدور والمال، موقع العربي الجديد، نشر بتاريخ 17 آب2020، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk
(2) السياسـة الخارجيـة السـوريا، قنـاة الكوثـر، نشـر بتاريـخ 27 آيـار2018، علـى الرابـط: https://www.alkawthartv.com/news/139007
(3) نـزار عبـد القادر، روسـيا والأزمة السـوريا: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطنـي، العـدد 84، نيسـان 2013، علـى الرابـط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
(4) المصدر نفسه.
(5) حـازم نهار، السياسـة الخارجية للنظام السـوري... منتجة للحصانة والدور والمال، المصدر السابق.
(6) غسـان ملحم، في السياسـة الخارجية للجمهورية اللبنانية من زاوية الواقعية السياسـية، موقع الاخبار، نشـر بتاريـخ 15 تشـرين الثانـي 2016، علـى الرابـط: https://al-akhbar.com/Opinion/222297
(7) تقارير عربية، السياسة الخارجية للبنان... من سوريا إلـى الطوائـف، موقع العربـي الجديد، نشـر بتاريخ 3 تشـرين الاول 2014، علـى الرابـط: https://www.alaraby.co.uk
(8) غسـان ملحم، في السياسـة الخارجية للجمهورية اللبنانيـة مـن زاويـة الواقعيـة السياسـية، المصـدر السابق.
(9) جـو معكـرون، لبنان بعد انفجار بيروت: بين فشـل الدولـة والوصايـة الدوليـة، لبنـان، المركـز العربـي للأبحاث ودراسة السياسات،25 أب2020، ص4.
(10) عبـد الامير محسـن جبـار الاسـدي، نحـو بنـاء اسـتراتيجية إقليمية في السياسـة الخارجية العراقية بعـد عـام 2003 ، المجلـة السياسـية والدوليـة، العـددان (26-27)، كلية العلوم السياسـية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص3.
(11) المصدر نفسه، ص4.
(12) علـي بشـار غوان، السياسـة الخارجيـة العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية – السـعودية حتـى عام 2014 وآفاقها المسـتقبلية، نشـر بتاريـخ 29-5-2017، علـى الرابـط: https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/355600
(13) كوثـر عباس الربيعي، سياسـة العـراق الخارجية بيـن القيـود والفـرص، مجلة دراسـات دوليـة، العدد (44)، مركز الدراسـات الدولية، جامعة بغداد ، 2010، ص7.
(14) عبـد الامير محسـن جبـار الاسـدي، المصـدر السابق، ص5.
(15) احمد الدباغ، الخارجية العراقية.. سفارات فائضة ودبلوماسـيون بالمحاصصة والمحسوبية، موقع نون بوست، نشر بتاريخ 1-8-2019، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/28794
(16) سـلام الجـاف، تخبـط فـي السياسـة الخارجيـة للعـراق، العربـي الجديد، نشـر بتاريـخ 18 تموز2020، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk
(17) هـذا مـا قدمتـه سياسـة الكاظمـي الخارجيـة للعـراق، قنـاة التغييـر، نشـر علـى اليوتيـوب 31-8-2020، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=YNzUf0ArxrY

AL - R e w a q

ترجمة

الفارسية
السياسة الخارجية العراقية ما بعد داعش قراءة في التداعيات والأبعاد
معهد تبيين الاستراتيجي للأبحاث
ترجمة: رضا الغرابي القزويني

التركية
لماذا يهاجم حزب العمال الكردستاني أكراد العراق؟
محمود اوفور
ترجمة: حسين البياتي

الأميركية
مريكا تنجرف نحو مستقبل عراقي
أ - ستيفن كوك
ترجمة: مرتضى صلاح

المركز والأقليم
السياسة الخارجية الكـردية بين المصالح الحزبية وتمثيل كيان الإقليم الدستوري
سامان نوح

السياسة الخارجية العراقية
ما بعد داعش

قراءة في التداعيات والأبعاد

رضا الغرابي القزويني
معهد تبيين الاستراتيجي للأبحاث

اتبع العراق في حقبة ما بعد داعش نوعاً من السياسة الخارجية التي يمكن تحليلها من حيث العوامل التي تشكلها والمؤشرات والنتائج.

على الرغم من أن السياسة الداخلية للحكومات تتأثر أحيانا بالسياسة الخارجية لذلك البلد، لا سيما عندما تحدث تغييرات في الجغرافيا السياسية للبيئة الأمنية، لكن يبدو أن استراتيجيات ومقاربات السياسة الخارجية لكل حكومة هي استمرار للسياسة الداخلية التي تتأثر بها.

عن الفارسية

والعراق، كواحد من أهم دول غرب آسيا، ليس استثناء من هذه القاعدة. ومراقبة سلوك السياسة الخارجية للعراق في السنوات الأخيرة يجعلنا نطرح سؤالاً أساسياً وهو حول المكونات والمحددات التي ترتز عليها سياسة البلاد في التطورات الإقليمية والدولية.

بمعنى آخر ما هي خصائص منطق السياسة الخارجية العراقية وكيف تعمل؟ يحاول المقال الحالي تقديم خصائص هذا النشاط من خلال فحص بعض الأمثلة على السلوك العراقي في مجال السياسة الخارجية.

العوامل التي تشكّل سياسة العراق الخارجية في حقبة ما بعد داعش

مـع الغـزو الأمريكـي للعـراق وسـقوط صـدام عام 2003، دخلـت البـلاد فترة مهمة مـن حياتها. كانت الظـروف الجديـدة مثل زنبرك تم إطلاقـه بعد فترة طويلـة مـن الضغط. سـرعان مـا غيّر ظهـور الأفكار والمجموعـات والتيـارات والشـخصيات، الوضـع الداخلـي لهـذا البلـد بالإضافـة إلـى تأثيـر الفاعليـن الإقليميين والدوليين.

خفّف انسـحاب القوات الأمريكية مـن العراق بعض التوتـرات، لكـن ظهـور داعـش أعـاد ذكـرى عقـود الاستبداد والاحتلال، مما زاد من الدمار والمشاكل. ونسـتطيع القـول إن السياسـة الخارجيـة العراقيـة يمكـن أن تتشـكّل نتيجة مجموعة مـن العوامل، لها مؤشـرات ومحـددات مختلفـة، وسـيكون لمتابعـة هذه السياسة العديد من النتائج.

بعـد بضـع سـنوات مـن هزيمـة داعش فـي العراق والجهـود المبذولـة لتمهيد الطريق لإعـادة الإعمار وتحسـين الحكم، أصبحت البلاد على طريق توسـيع العلاقـات الشـاملة مـع الـدول الإقليميـة وغيـر الإقليميـة. وازدادت هـذه الجهـود بعـد الانتخابات النيابيـة 2018 وتعييـن رئيـس الـوزراء عـادل عبـد المهدي.

ولعـل العراق أكبر دولة في منطقة غرب آسـيا التي استضافت منذ نهاية عام 2018 مسؤولين من دول مختلفة أو سافر مسـؤولوها إلى دول أخرى. وتجدر الإشـارة في هذا الصدد إلى العشرات من اتفاقيات التعـاون مع إيران والسـعودية وتركيا والأردن وقطر وفرنسا وروسيا وألمانيا والعديد من الدول الأخرى. ولذلـك، في السـنوات الأخيرة لا سـيما بعـد انهيار داعـش فـي العـراق، كانت هنـاك أفعال وأنشـطة مميزة في إدارة السياسة الخارجية العراقية.

ولفهـم الإطار الحاكم للسياسـة الخارجيـة العراقية، يمكن للمرء أن ينظر في تشكيل العوامل والمؤشرات والنتائـج. بعبـارة أخرى، يمكن أن تتشـكّل السياسـة الخارجية للعـراق نتيجة لمجموعة من العوامل، ولها مؤشـرات ومحددات مختلفة، وسـيكون لها العديد من التداعيات والعواقب. في البداية ستتم مناقشة العوامـل التـي تعـزز أو تشـكّل السياسـة الخارجيـة للعراق:

الحكومة الهشة

في المفاهيم الكلاسـيكية للعلاقات الدولية، هناك العديد من التعريفات المختلفة للدول الهشـة. حيث يكـون هناك خـلاف حول تسـمية تلك الـدول. لكن أكثـر ما جاء في التعريفات هو أن الدول الهشـة هي التـي تعجز عن القيـام بوظائفها الأساسـية الأمنية والسياسـية والاجتماعيـة، وتعجز عـن تحقيق الأمن والأمان وتواجه التوتر والصراع.

ينشر معهد السلام ومجلة فورين بوليسي بمشاركة البعض تقريرا سنويا يعرف بمؤشرات الدولة العاجزة منـذ عـام 2005، يعـرض هـذا التقريـر 12 مؤشـرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا للدول الهشة. في هذا التقرير، تندرج الحكومات في فئة الحكومات الهشـة إذا كان عـدد مؤشـرها 90 أو أكثر؛ وفي فئة التحذير اذا كان المؤشر بين 60 إلى 90.

والحـالات العاديـة مـا بيـن 30 إلـى 60 والـدول المستقرة مؤشرها بين 0 إلى 30.

وفقًـا لتقرير 2019، يعد العراق من بين الدول الأكثر هشاشة بدرجة 99.1، كما في السنوات السابقة.

إن تشكيل مثل هذه الحكومة في العراق في منطقة غـرب آسـيا، التي تعد بؤرة للتوتـر والصراع الدائمي بين القوى الإقليمية والدولية، من العوامل المؤثرة في سياسـتها الخارجية. عندما تفشـل الحكومة في تحقيـق مجموعـة من مؤشـرات الحوكمـة، بما في ذلـك الأمـن والازدهـار الاقتصـادي وما إلـى ذلك، وتسـقط فـي هاويـة الهشاشـة، سـتصبح إحـدى سـاحات التأثير والصـراع للجهات الفاعلـة والأجنبية، ويجـب عليها تعديـل بوصلة سياسـتها الخارجية مع الواقع المفروض.

من ناحية أخرى، ستتبع هذه الحكومات إلى الانفتاح نحـو الخـارج لتأمين متطلبات المجتمـع في مختلف المجـالات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية وسـوف تحتاج إلـى تحسـين العلاقـات التجارية مع البلـدان الأخـرى. إن مراقبة الميزان التجاري السـلبي للعراق مع دول مثل إيران وتركيا والعديد من الدول خارج المنطقة وتأثر العملية السياسية، بما في ذلك عملية اختيار رئيس وزراء من وجهات نظر وتفضيلات الجهات الأجنبية، هي من المؤشـرات التي تدل على هشاشة الحكومة في العراق.

الموقف الجيوسياسي

إحدى العوامل الأخرى في تشكيل السياسة الخارجية للـدول وضعها الجيوبوليتيكي. كثالث أكبر دولة في غرب آسـيا، يكـون العـراق محاصرا باليابسـة ويؤمن جـزءاً كبيراً مـن مواصلاتـه البحرية من خـلال جيرانه. من بين الدول الثمانية على سـاحل الخليج الفارسـي يمتلك العراق أقل الحدود المائية.

ويبلغ حجم النفط العراقي أكثر من 140 مليار برميل مـن احتياطيات النفـط، ويؤمن نحو 7 في المائة من نفـط العالم، ويعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كلياً علـى القطـاع النفطـي وصادراتـه أهم مصـدر دخل للعـراق. لذلك تعـدّ المواصلات الحدوديـة والبحرية مهمة لهذا البلد.

إن مراقبة الميزان التجاري السلبي للعراق مع دول مثل إيران وتركيا والعديد من الدول خارج المنطقة وتأثر العملية السياسية، بما في ذلك عملية اختيار رئيس وزراء من وجهات نظر وتفضيلات الجهات الأجنبية، هي من المؤشرات التي تدل على هشاشة الحكومة في العراق.

تعـد النزاعات الحدودية مع إيران والكويت أيضاً جزءاً مـن الجيوبوليتيـك العراقـي، التي يمكن أن تشـكّل الأرضيـة الخصبـة للتوتـرات؛ كما كان الحال بالنسـبة لبعـض الصراعـات فـي العقـود الأخيـرة. ويعتقـد البعـض أن أهـم إنجـاز للعلاقـات الخارجيـة الإيرانية العراقية في السـنوات الأخيرة هو قرار البلدين البدء فـي تجريـف نهـر ألفاند (شـط العرب وهـو معروف أيضـا فـي إيران باسـم أرفاند رود) وخطـوات العراق الضمنيـة للاعتـراف باتفاقيـة الجزائر لعـام 1975م، الـذي تم الإتفاق عليه خلال زيارة حسـن روحاني إلى العـراق. وبالطبـع اتخـذت بغـداد خطوات لتوسـيع تعاونهـا الحـدودي مـع الأردن والسـعودية، وفتـح بعـض المنافذ في هذا الصدد وبذلك تؤثر السـمات والقيود الجيوسياسـية للعراق في شكل صنع القرار في السياسة الخارجية في هذا البلد.

تعدد القوى الداخلية الفاعلة

من العوامل الأخرى التي أثرت في السياسة الخارجية للعراق في السنوات الأخيرة تنوع وتعدد الجهات الفاعلة الداخلية. لا يتمتع العراق بتشكيل ونسيج موحّد، بسبب الحالة الدينية والعرقية الخاصة، مما أدى إلى تداعيات المصالح المختلفة للجهات والتيارات في مجال السياسة الخارجية.

بشكل عام، يمكن وصف المؤسسة المرجعية ورئيس الوزراء والفصائل السياسية والجماعات المسلحة بأنّهم لاعبون أساسيون في التطورات الداخلية في العراق. ومن هنا يمكن عدّ منطق السياسة الخارجية للعراق متأثراً إلى حد ما بأفعال وردود أفعال هذه القوى.

في هذا الصدد، كل من القوى المذكورة أعلاه لديها منافع وأفكار وآراء بشأن سياسة العراق الخارجية التي يمكن أن يكون لها العديد من النقاط المشتركة والاختلافات. المؤسسة المرجعية تريد علاقات عراقية إيجابية مع جميع الاطراف لا سيما جيرانها وتتصرف على هذا النحو.

على الرغم من أن المرجعية العراقية لا تقبل بأي تدخل خارجي في السياسة الداخلية للعراق، إلا أن لقاء المرجع آية الله السيستاني، مع رئيس جمهورية إيران الإسلامية، على الرغم من عدم رغبته في لقاء مسؤولين من دول أخرى، يظهر نظرته الإيجابية تجاه إيران.

باقي القوى السياسية الأخرى لديها نوع من السياسة الخارجية. ففي السنوات الأخيرة، ركز الصدريون بشكل كبير على الحد من التدخل الأجنبي في العراق، وبالطبع كانوا يوجهون كلامهم لإيران.

بينما تتمتع الجماعات المنضوية تحت راية الحشد الشعبي بعلاقات وثيقة جداً مع إيران. وتظهر هذه التوجهات أيضاً في مقاربات ومواقف رئيسي الوزراء السابقين حيدر العبادي ونوري المالكي، ويظهر كل منهما في مواقف مختلفة.

محددات سياسة العراق الخارجية في حقبة ما بعد داعش

كما ورد سابقاً فإنّ العوامل الثلاثة وهي الحكومة الهشة في العراق والموقع الجيوسياسي وتعدد الفاعلين الداخليين، لها التأثير في توجيه السياسة الخارجية العراقية نحو سياسة خارجية متوازنة. من ناحية أخرى يمكن الحديث عن مؤشرات سياسة العراق الخارجية. بعبارة أخرى فإن منظومة السياسة الخارجية لهذا البلد لها مكونات ومؤشرات يمكن حصر بعضها على النحو التالي:

التوازن الإيجابي

يمكن عدّ التوازن الإيجابي من المؤشرات الرئيسة لسياسة العراق الخارجية، التي يمكن عدّها نتيجة للمحددات السابقة. في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد الهزيمة النسبية لداعش حاول العراق باستمرار تحقيق توازن إيجابي في علاقاته الخارجية. وهذا التوازن واضح تماما في السلوك الإقليمي العراقي. تبنّت بغداد في مواجهة القوى الثلاث في منطقة غرب آسيا، طهران وأنقرة والرياض سياسات لا يتصور أي أحد أن العراق سيتخذها. بعبارة أخرى لم تمِل تصرفات وأفعال سياسة العراق الخارجية بالكامل إلى محور أو جهة.

تشهد الاتفاقيات الاقتصادية التي وقّعها العراق في السنوات الأخيرة مع ثلاث دول، هي إيران وتركيا والسعودية على جهوده في تقديم صورة متوازنة في سياسته الخارجية. تمكنت إيران من الاستحواذ على 29 ٪ من السوق العراقية العام الماضي بينما نمت العلاقات التجارية السعودية مع العراق بنحو 25 ٪ في عام 2018. كانت زيارة عادل عبد المهدي القصيرة إلى إيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك الزيارات المتبادلة من قبل وفود تجارية من البلدين إلى العراق، مهمة أيضا في الأشهر الأخيرة. وقد صرّح عبد المهدي خلال زيارته إلى فرنسا أنّ العراق يريد أن يكون سفيرا للسلام في المنطقة وأن يصبح نقطة تعاون للدول الأخرى. لذلك يبدو أن بغداد قلقة من رسم أي صورة منحازة لها في أذهان القوى الإقليمية، وتعد نهج التوازن الإيجابي أفضل مؤشر لإزالة هذا القلق.

أولوية التنمية الداخلي

يمر الوضع العام للمجتمع العراقي بأزمة من نواحٍ عديدة بسبب عقود من الاستبداد والاحتلال والإرهاب. أدى الحجم الكبير للدمار وتدني نوعية وكمية الخدمات العامة في مختلف المجالات، وارتفاع معدل البطالة، وعجز الحكومة عن تنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى إلى تصور سائد بين الشعب والمسؤولين العراقيين بأن الأولوية الأولى للسياسة العراقية يجب أن تكون إعادة الإعمار. يوجد هذا التصور بين جميع الأطياف المختلفة تقريبا بسبب التعب والإرهاق النفسي والروحي للعراقيين بسبب مشاكل سنوات عديدة.

وبناءً على ذلك، فإنّ التنمية الداخلية لها الأسبقية على أي توجه نحو المحاور الإقليمية. إن تجنب أي سياسة تحول البلاد إلى مكان للصراع أو التوتر أو التنافس هو من السمات المميزة لسياسة العراق الخارجية. وقد أكدت التيارات الداخلية العراقية مراراً على هذا الموضوع في الأشهر الأخيرة، لا سيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وبدء العقوبات.

نتائج السياسة الخارجية المتوازنة في العراق ما بعد داعش

بصورة عامة، فإنّ تبني أي سياسة خارجية لكل دولة لها تداعيات معينة. يمكن أن تكون هذه النتائج بناءة أو مدمرة، اعتمادا على الفعالية النظرية والعملية لإطار السياسة المعتمدة. وفي هذا السياق، فإنّ المنطق الذي اعتمده العراق في أفعاله في مجال السياسة الخارجية، بإرادته أو رغماً عنه له تداعيات ونتائج نشير إلى بعضها:

القدرة المحدودة في الفاعلية

بطبيعة الحال، قد تصبح دول مثل العراق التي تفتقر إلى بعض عوامل القدرة، أقل نشاطا في بيئتها الأمنية إذا تبنّت سياسة خارجية متوازنة مع المؤشرات المذكورة أعلاه، وفي هذا السياق بدلاً من لعب دور فاعل في التطورات الإقليمية سيلعبون دوراً هامشياً بين الآخرين.

والعراق حالياً في مثل هذا الوضع. على الرغم من أن المسؤولين وبعض المحللين يحاولون تفسير نهج الوساطة العراقي للتطورات في غرب آسيا ودوره كوسيط بين إيران والمملكة العربية السعودية كقوة فاعلة لهذا البلد الا أن العراق يبدو أنّه يفتقد للمقومات اللازمة لإحداث مثل هذا التأثير.

من الناحية النظرية، يمكن للقوى العظمى وبعض الدول فقط أن تنتهج شكلاً من أشكال السياسة الخارجية بسبب امتلاكها للقدرات المختلفة ووجود مقومات القوة الكبيرة والعديد من الخيارات المتاحة، مما يمكنها من إقامة علاقة متوازنة وفعالة مع مجموعة من الدول في منطقة ما.

بغض النظر عن الولايات المتحدة، التي لم تنتهج مثل هذا النهج المتوازن في منطقة غرب آسيا وتعد بعض الدول حلفاء استراتيجيين لها، قد

تكون روسيا والصين بسبب قدراتهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية من يمكنهما فقط لعب دور في السياسة الخارجية بهذه الطريقة فكلاهما لديه علاقات موسعة مع المملكة العربية السعودية وتعززان علاقاتهما مع إيران. وهذه الدول لها تأثير كبير أكثر مما هي عليه في المعادلات. وبالتالي فإن إطار السياسة الخارجية العراقية يفتقر إلى القوة الفاعلة، على الأقل في بعض النواحي.

امكانية نشوب صراع بين الجهات الفاعلة الداخلية / الأجنبية

التحدي الآخر الذي قد يواجهه العراق بسياسة خارجية متوازنة هو إمكانية الصراع بين مجموعة من الجهات الفاعلة المحلية أو الأجنبية. بمعنى آخر يمكن أن يحدث هذا الصراع على مستويين. في المستوى الأول بين الفاعلين المحليين الذي يعتمد كل واحد منهم على إحدى القوى الإقليمية أو الدولية ولها منافع ومصالح مختلفة. وعلى مستوى آخر فإن احتمال نشوب صراع بين الأطراف الأجنبية في العراق ليس أمراً غريبا.

على وجه الخصوص، ترى طهران في بغداد وسيلة للخروج من العقوبات المفروضة عليها. وترى واشنطن العراق كأداة لاحتواء إيران وترى الرياض أن النفوذ الاقتصادي في العراق منافسة لإيران، وتل أبيب قلقة من تنامي قوة الجماعات المسلحة العراقية المقربة من إيران.

سيكون للسياسة الخارجية المتوازنة نتائج مقبولة لمصالح الدولة إذا كانت ممارسة نوعية للعلاقات الإيجابية مع جميع الأطراف وتقليل نقاط الخلاف معهم، مع امتلاك مجموعة من الأدوات والقدرات المختلفة المؤثرة. أما إذا كانت النتيجة الجر والشد للدولة على حساب المحاور والجهات الفاعلة الداخلية والأجنبية فسيكون البلاد على حافة

الانهيار والصراع الداخلي.

تحقيق التنمية الداخلية

وباستثناء الحالتين السابقتين اللتين تعتبران بمثابة تحديات للسياسة الخارجية التي تتبناها بغداد ، فإن التقدم الصحيح والدقيق لهذا النوع من السياسة، إذا نجح يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الداخلية للعراق على المدى الطويل. لعل أهم ما يهدد الاستثمار في العراق اليوم الوضع الأمني الذي بدء يتحسن بسبب التطورات في السنوات الأخيرة وهزيمة داعش. لذلك لا يوجد عائق دولي معين أمام البلد لجذب الاستثمارات الأجنبية.

في هذا السياق، تعمل العديد من شركات الإستثمار في مجالات مثل الطاقة. على عكس بعض الدول مثل إيران فالنفط العراقي لا يخضع للعقوبات. ولاتكتفي بغداد في بعض الأحيان بحصتها في الاوبك، وبالتالي لديها عائدات نفطية مرتفعة. ويمكن أن تكون السياسة الخارجية المتوازنة في العراق و اعطاء الثقة لجميع الفاعلين الإقليميين بأن لايكون العراق طرفا في أي محور على حساب الآخر سياسة ناجحة.

الختام:

حاولت هذه المقالة تأطير سؤالها الأساسي حول منطق السياسة الخارجية العراقية، من خلال مجموعة من العوامل والمؤشرات والنتائج. بعبارة أخرى فإن الدولة الهشة والموقع الجيوسياسي، وتعدد الفاعلين المحليين هم من عناصر تأسيس وتعزيز السياسة الخارجية العراقية. سيكون لهذا النظام مؤشرات مثل التوازن الإيجابي وأولوية التنمية الداخلية، ويمكن أن يواجه تداعيات مثل الفاعلية المحدودة، وإمكانية الصراع بين الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية وتحقيق التنمية الداخلية.

لماذا يهاجم حزب العمال الكردستاني أكراد العراق؟

محمود اوفور
ترجمة: حسين البياتي

الصباح التركية 28 / 11 / 2020
.رابط المقال باللغة التركية
https://www.sabah.com.tr/yazarlar/ovur/2020/11/28/pkk-irak-kurtlerine-neden-saldiriyor

استراتيجية تركيا لضرب تنظيمات داعش وحزب العمال الإرهابية خارج الحدود التركية بعد محاولة الانقلاب والاحتلال في 15 تموز (2016) أزعجت القوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا اللتان تسعيان إلى تقسيم المنطقة إلى عدة أجزاء.

ومن الممكن ملاحظة ذلك بشكل خاص في سياسة هجوم حزب العمال الكردستاني ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني في المنطقة. حزب العمال الذي فقد قوته وأراضيه في تركيا، بدأ منذ مدة بإفراغ جام غضبه على أكراد العراق بالقيام بهجمات ضد القرى الكردية وبقطع الطرق وبالتصادم مع قوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي.

لكن لماذا يقوم حزب العمال بمهاجمة البارزاني وأكراد العراق؟ هنالك سبب واحد فقط: بسبب العلاقة الوثيقة بين البارزاني وتركيا، فحزب العمال لا يهاجم أيا من دول المنطقة (العراق، سوريا، أو إيران) سوى تركيا.

أحد أهم أسماء حزب العمال الارهابي (رضا التون) يشرح تلك الاستراتيجية قائلاً:

«من الآن فصاعدا أصبحت كردستان الجنوبية من ضمن المناطق المستهدفة من قبلنا. اذا استمر التحالف بين تركيا والحزب الديمقراطي على هذا النحو فسيرون ما هو تفسير بيان حزب العمال الكردستاني الأخير. سيواجهون الاحتجاجات الشعبية، وسيتعرض اقتصادهم للتخريب، وستواجه اتفاقاتهم العسكرية والسياسية حرباً كبيرة»

كما نرى فإن قضايا مثل الامبريالية أو نظام الاسد الدكتاتوري أو إنكار ورفض الهوية الكردية ليست من ضمن اهتمامات حزب العمال، بل تركيزه فقط على تركيا والعلاقات بين الأكراد وتركيا.

عندما انتصر بايدن في الانتخابات، بدأ حزب العمال بالهجوم

الولايات المتحدة وفرنسا تدعمان بلا قيود حزب العمال اليساري الستاليني الذي كان يسميهم بالقوى الامبريالية حتى الامس القريب. ذلك لأن لدى الدولتين حسابات لتصفيها مع تركيا. حزب العمال اليساري الذي كان بالامس القريب يسمي البارزاني بـ «حليف الامبريالية»، يقوم اليوم بمهاجمة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ومن المثير للاهتمام أن هذه الهجمات أصبحت أكثر حدة بعد فوز بايدن في الانتخابات. والسبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة اختارت حزب العمال الكردستاني ليكون ذراع أمريكا الوحيد في المنطقة.

يقول المؤلف أورهان مير أوغلو عن زيادة شدة هجمات حزب العمال في هذا التوقيت:

«حـزب العمـال الكردسـتاني المتحصـن بدعـم الولايـات المتحـدة بـدأ هجومه حتى قبـل انتهاء الانتخابـات الامريكيـة. اليـوم أصبـح الحـزب الديمقراطي الكردستاني محاصراً».

رد ّالبارزاني بشدة على هذه الهجمات واصفاً حزب العمـال بأنهـم «أصبحـوا مصدرا لصـداع الأكراد» ونشـر البارزانـي بيانـا قـال فيـه: «إنكـم تحاولون التغطيـة علـى هزائمكم السياسـية والعسـكرية والدبلوماسية». دعونا نخبركم ما هو اللا أخلاقي: مـن غيـر الأخلاقـي خلـق مشـاكل فـي إقليـم كردسـتان ومحاولة تدمير جهودنا المستمرة منذ عقود. الفسـاد هو الاستيلاء على أملاك الشعب الكردي وتدمير مئات القرى».

تراقب تركيا عن كثب هذا الوضع، ومن المهم أيضاً معرفـة ما هي رؤية الأحزاب السياسـية والجهات الرئيسية الفاعلة في تركيا حول هذه الاحداث.

وبهـذا الصدد نرى أمراً مثيراً للاهتمام. لم نسـمع أي رأي لحـزب الشـعوب الديمقراطيـة (HDP)[1] الـذي يعـد الامتـداد السياسـي لحـزب العمـال الكردسـتاني، ولا للأحـزاب المتحالفة معـه. لم نرَ فـي أجندة الأحـزاب اليسـارية وعلى رأسـها حزب الشـعب الجمهـوري (CHP)[2] أي إشـارة إلى كون «قـوات حمايـة الشـعب (YPG)" تعمـل كمقاول ثانوي للولايات المتحدة الامريكية في سوريا، ولا إلى الهجمات التي يتعرض لها الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب علاقته الوثيقة بتركيا. وكأنّهم راضـون عن كل ذلك، كذلك لم نسـمع لجملة من المفكرين والسياسيين الأكراد أي صوت في هذه الأحداث.

قـال الكاتـب إبراهيـم كوجلـو، أحـد المفكريـن والسياسيين الذين اجتمعوا في ديار بكر منذ فترة: "حـزب العمـال الكردسـتاني يريـد تدميـر الأكراد. لقـد قضـى علـى الحركـة (السياسـية)[3] الكرديـة في كردسـتان الغربية وخلق لنفسـه مسـاحة من الهيمنـة بدعـم من روسـيا وأمريكا وإيـران. والآن يريد تدمير كردستان الجنوبية».

١ . حزب الشعوب الديمقراطية هو اكبر حزب كردي مشارك في البرلمان التركي وتتهمه الاحزاب المساندة للحكومة بأنه الذراع السياسي لحزب العمال الكردستاني.

٢ . حزب الشعب الجمهوري هو حزب يساري علماني ويعتبر المعارض التقليدي لحكومة العدالة والتنمية، ويعد اكبر الاحزاب المعارضة من حيث التمثيل البرلماني.

٣ . اضافة من المترجم.

بمجرد أن يفقد بلد ما إحساسه بهويته الوطنية، فإنَّ الانهيار القومي غالباً ما يكون ليس بعيدا.

ستيفن كوك*
ترجمة: مرتضى صلاح

أمريكا تنجرف نحو مستقبل عراقي

أثناء سفرة لي إلى العراق قبل بضع سنوات، أمضيت بضعة أيام في السليمانية، حيث التقيت مجموعة من طلبة الجامعات الكرد، ضمن مجموعة متنوعة من الأشخاص المثيرين للاهتمام. خلال مرحلة ما من حوارنا، سألت الطلبة: «ما هي الأفكار والمبادئ والتاريخ والسرديات الوطنية التي تشتركون فيها مع طلبة الجامعات في بغداد أو البصرة؟» كانت إجابتهم الجماعية، «لا شيء».

عن موقع فورين بوليسي

ما أصابني بالدهشة أن هذا هو جوهر مشكلة العراق. فما لم يتمكن العراقيون من الاتفاق على مجموعة مشتركة من الأفكار حول ما يعنيه أن يكون المرء عراقياً، فإنَّ البلاد على ما يبدو تنقل مصيرها الحتمي إلى حالة ممتدة من الانهيار النهائي.

هذه ليست قرينة على توجّه الولايات المتحدة لأن تكون في حالة مشابهة للعراق. لكن الأميركان لم يكونوا مطلقا مختلفين عن بقية العالم مثلما يعتقدون هم على نحو معاكس. ومثلما هو حال العديد من البلدان الأخرى، في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، فعلى الولايات المتحدة أن تواجه الحالة المرضية لهويتها.

أنا أشير هنا بشكل محدد إلى الهوية الوطنية الأميركية، بمعنى الحديث عن الطريقة التي يعرّف الأميركان أنفسهم من خلالها، وكذلك طريقة تعريف علاقتهم بالدولة، وعلاقاتهم ببعضهم البعض. ومن الطبيعي أن لدينا جميعا ما يسمّيه علماء الاجتماع «ذخيرة الهوية» أو خزين الهوية، التي نؤكد على بعض منها خلال أوقات مختلفة حسب الظروف التي تتطلب إظهارها. من المفيد هنا أن أذكر رسالة تويتر لصديق قديم يستخدم اسم «أبو فريق كيم كوك» «abu el gamecock»، الذي يبدو أنَّه أميركي من أصل مصري نشأ في ولاية ساوث كارولينا، وهو من أشد المعجبين بفريق كيم كوك لكرة القدم في جامعة ساوث كارولينا. فقد أوضح لي منذ سنوات عديدة، بأنَّه شخص أميركي عندما يكون بين المصريين، وأنَّه عربي بين الأميركان، وأنَّه مصري بين العرب.

يستخدم القادة السياسيون، غالبا، الهوية الوطنية أو غيرها للتعبير عن مصالحهم الخاصة أو مصالح بلدانهم. فبعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في مصر، سعى إلى إعادة صياغة «القومية المصرية» بطريقة أبعدت خصمه الرئيس، جماعة الإخوان المسلمين، عن الانتماء القومي. وخلال فترات معينة طرح زعماء السعودية وإيران تنافسهم الإقليمي على أساس الهوية الدينية. ومن الطبيعي أن تكون المشكلة أصعب خلال مرحلة التفاوض وحل النزاعات بين الطرفين عندما يعبّران عن نفسيهما بأنَّهما يمثّلان صراعا بين السنة والشيعة.

ما علاقة كل هذا بالولايات المتحدة؟ يبدو أنّه تجاوز الحد نوعا ما. فعندما كنت أتحدث في السليمانية مع طلبة الجامعة الكرد، كنت أتذكر أنّني كنت أفكر في مدى اختلاف النظرة بين العراقيين الأكراد والعراقيين العرب عن تفكير الأميركان. لقد كانت مسألة متعلقة بالإيمان بالنسبة لي، بأنني على الرغم من كوني أتيت إليهم من منطقة معينة في الولايات المتحدة وأنني امتلك تاريخا عائليا مميّزا خاصّا بي، لكنني ما زلت اتفق مع الأفكار الأساسية حول معنى أن يكون أميركيا مع أشخاص آخرين من جميع أنحاء البلاد. لقد أدركت أنَّ هذا الرأي كان ساذجا نوعا ما وأنَّه نتاج خبرتي الشخصية وكذلك تعليمي، في ضوء استمرار فئات الملوّنين والنساء والمهاجرين وغيرهم في

مواجهة الظلم. ومع ذلك، لا أعتقد أنّني كنت ساذجا للغاية لدرجة أنّني أؤمن (أو لديّ أمل) بأن أعدادا كبيرة من الأميركان سيتفقون على روح تأسيس الدولة والشعور بأنّنا رغبنا، حتى لو لم نرتقِ لتلك الروح، بأن نسعى جاهدين لتحقيقها رغم كل شيء.

وقد ثبت ذلك من خلال علاقات الصداقة التي كانت بيني وبين أشخاص اتفق معهم قليلا وآخرين أختلف معهم في معظم القضايا السياسية. على سبيل المثال، كان لي زميل من منطقة أعالي الغرب الأوسط. في البداية كانت وسيلتنا الوحيدة للاتصال هي المحاور الثقافية لكوننا مراهقين في ثمانينيات القرن الماضي، وهي جزء من مصدر هويتنا. مع مرور

يستخدم القادة السياسيون، غالبا، الهوية الوطنية للتعبير عن مصالحهم الخاصة. فبعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في مصر، سعى إلى إعادة صياغة «القومية المصرية» بطريقة أبعدت خصمه الرئيس، جماعة الإخوان المسلمين، عن الانتماء القومي. وخلال فترات معينة طرح زعماء السعودية وإيران تنافسهم الإقليمي على أساس الهوية الدينية.

الوقت، اكتشفنا أنّنا نؤمن بالعديد من المبادئ ذاتها إلى جانب الأفكار الأساسية التي تدعم هويتنا كأميركيين؛ من قبيل الحرية، وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك فإنّنا نعتمد طرقا مختلفة جدّاً في التصويت. غير أنّني في الآونة الأخيرة، بدأت أتساءل عما إذا كان هذا صحيحاً بالمعنى العام. وهل يشترك عدد كافٍ من الأميركان في الشعور بالانتماء القومي بحيث لا يزال بإمكاننا الإشارة إلى هوية وطنية مشتركة؟ وهل قمنا بذلك من قبل؟ طيلة السنوات الأربع الماضية، كشف الرئيس دونالد ترامب جوانب من المجتمع الأميركي من النوع الذي يزرع الشك في ذهني وتعمق هذا الاتجاه.

لقد قرأت مؤخرا كتابا عن تاريخ الولايات المتحدة حتى مرحلة الحرب الأهلية وما تخللها. ويمكن القول إن أوجه الشبه بين وضعنا الحالي وفترة ما قبل الحرب صارخة

ما زالت سياسات الهجرة الأميركية الحالية ينظر لها كوصمة عار على البلاد. وعلى الرغم من النجاح الملهم الذي حقَّقته نائبة الرئيس المُنتخبة كامالا هاريس، لا تزال النساء يتقاضين أجورا منخفضة، ولا يُحظين بالتقدير اللائق بهن، وغالبا ما تساء معاملتهن في كثير من مجالات الحياة الأميركية

ومقلقة. لكنني اعتقد ومنذ فترة طويلة أن التجارب والانتصارات اللاحقة للبلاد، على سبيل المثال مشاريع إعادة الإعمار، والحرب العالمية الأولى، ومرحلة الكساد العظيم، والحرب العالمية الثانية، وحركة الحقوق المدنية، والحرب الباردة، والعولمة، وثورة التكنولوجيا، جميعها أحداث ربطت البلاد معا من خلال تكوين وصياغة هوية مشتركة.

وقد أنتج هذا التاريخ أساطير حول المشروع القومي لأمريكا بحيث يمكن للجميع المشاركة فيه.

بطبيعة الحال، لم تكن القصة القومية لأمريكا دائما هي الأعمال التي كانت تحت ضوء الشمس في «الصباح في أمريكا» للرئيس رونالد ريغان. فقد فشل مشروع إعادة الإعمار، وما زلنا نعيش مع تركة جيم كرو. وما زالت سياسات الهجرة الأميركية الحالية ينظر لها كوصمة عار على البلاد. وعلى الرغم من النجاح الملهم الذي حقَّقته نائبة الرئيس المُنتخبة كامالا هاريس، لا تزال النساء يتقاضين أجورا منخفضة، ولا يُحظين بالتقدير اللائق بهن، وغالبا ما تساء معاملتهن في كثير من مجالات الحياة الأميركية. لكن السرد المشبع بالأساطير الذي أصبح مركزيا للهوية الأميركية خدم غرضا موحّدا ومهما.

ومن بين أفضل المظاهر المادية لتلك الهوية، وكما أراد البناؤون لها أن تكون، يبرز جسر أرلينغتون التذكاري الذي يربط واشنطن العاصمة بولاية فيرجينيا مع نصب ابراهام لنكولن التذكاري منتصبا على أحد طرفيه بينما تمتد مقبرة أرلينغتون الوطنية ومنزل روبرت لي على الطرف الآخر من الجسر.

وبالعودة للموضوع مرة أخرى نقول إنّه وبينما يتمّ تجاهل العديد من الأميركان بسبب الرمزية المقصودة للجسر، فإنَّ الشكل العام لهذه المبادرة نحو الوحدة والهوية المشتركة هو المهم الذي يجب الحفاظ عليه. فقد خضع الجسر لأعمال البناء خلال السنوات القليلة الماضية، غير أنَّ ما يعنيه رمزيا للأميركان يبدو أنّه غائب عن الذهن الحاضر. وفي ضوء عدم قدرتنا على إجراء حوار، فإنَّه سؤال مفتوح عما إذا كان الأميركان يرغبون حتى بتشكيل وصياغة هوية مشتركة.

هناك أوجه تشابه مقلقة مع طريقة تفكير من تحدّثت إليهم في السليمانية بشأن بلدهم. لقد عانوا هم ومواطنوهم في أماكن أخرى من البلاد من عواقب وخيمة نتيجة عدم قدرتهم على الاتفاق على معنى أن يكون المرء عراقيا، لدرجة أن الفكرة نفسها رفضت من قبل العديد من الأكراد. لقد تجلّت الهوية المتنازع عليها في الشرق الأوسط من خلال عدم الاستقرار السياسي والعنف والصراع الأهلي. كما أنَّ الأميركيين، وعلى الرغم مما نقوله لأنفسنا عن وضعنا الاستثنائي، ليسوا بمنأى عن المصير نفسه.

*ستيفن كوك: كبير زملاء مؤسسة «إيني إنريكو ماتي لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا» في مجلس العلاقات الخارجية. أحدث مؤلفاته كتاب بعنوان «الفجر الكاذب.. الاحتجاج والديمقراطية والعنف في الشرق الأوسط الجديد».

رئيس الجبهة التركمانية العراقية

النائب أرشد الصالحي:

السياسة الخارجية تُرسم وفق أهواء الوزير وكتلته ومكوّنه ولا تمثّل سياسة البلد

الانتخابات القادمة ستحدّد ما اذا كان العراق يذهب بالاتجاه الصحيح في بناء الدولة وصياغة رؤيتها في السياسة الخارجية أو العكس

ظلت السياسة الخارجية في العراق، منذ 2003 ولغاية الآن غير واضحة المعالم، بل ربما تصل إلى حدّ الارتجال الذي يكشف عن فقدها لأي توجه سياسي أو فكري أو مبادئ تحكم هذه السياسة، يقال بأن ملف السياسة الخارجية كان ملفاً خاضعاً لرؤى المكونات التي سيطرت على وزارة الخارجية وسياستها، وأُديرت بعيداً عن إطار جامع ورؤية موحَّدة تعبّر عن أهداف البلاد، ولم تفرز الحاضنة الدبلوماسية مشروعاً يسعى وراء المصالح الوطنية بل كوّنت مشروعاً مثالياً لرغبات الطوائف؛ يسلك أقصر الطرق لتحقيق غاياتها، مستغلاً قدرات الدولة وإمكاناتها الدبلوماسية.

«الرواق» التقت النائب أرشد الصالحي لكي تحاوره في هذا الشأن.

وجود ممثلين للأحزاب المتنفذة داخل السفارات يحتاج الى تفسير للمهمة التي يقومون بها

*** هل هناك أسس لسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 وأنت تمثّل المكوّن التركماني في البرلمان ونائب لأكثر من دورة برلمانية؟ هل هناك رؤية أو توجُّه معين؟**

- على كل حكومة أن تكون لها ثوابت في السياسة الخارجية تلتزم بها وتمثّل مصالح الحكومة والشعب وتعبّر عن إرادته، لكنَّنا بعد 2003 وجدنا أن وزارة الخارجية تعتمد على أهواء الوزير المعني في رسم سياستها، الذي سيكون ممثلاً لكتلة معينة ولم نجد أن هذه الوزارة تعلن مثلا عن أهدافها وثوابتها المحدَّدة بشكل علني وواضح على موقعها الرسمي بل إنَّ تدخل الكتل السياسية هو من يحدد توجهات الوزارة وبالتالي السياسة الخارجية للبلد أصبحت تُرسَم تبعا لأهواء هذه الكتل التي تمثّل شريحة معينة ولا تمثّل سياسة البلد بكل مكوناته.

*** هل تعتقد أنَّ غياب التَّنوع الاثني والمذهبي في التمثيل الخارجي للعراق وعدم الاهتمام بمشاركة باقي المكونات في رسم السياسة الخارجية أسهم في فشل الوزارة؟**

- اعتقد أنَّ التَّنوع الموجود في العراق هو مصدر قوة لا ضعف، لكن للأسف نحن من جعلنا هذا التَّنوع مصدر ضعف من خلال تصنيف بعض المكونات باعتبارهم أقليات، وكلمة الأقلية تستبطن نظرة استعلائية وكان علينا أن نجعل هذا التَّنوع مصدر قوة.

كان هناك تمثيل لكثير من المكونات في السلك الدبلوماسي المتقدم في الخارجية العراقية خلال كل العهود السابقة؛ من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري قبل 2003، ونحن كتركمان كان لنا تواجد في هذا السلك بحكم وجود كفاءات وأصحاب خبرة في الإدارة والقضايا الخارجية، أما بعد سقوط النظام فلم نلحظ اهتماماً من قبل الكتل الكبيرة في إعطاء دور للمكونات الأخرى في التمثيل الدبلوماسي.

***معنى كلامك أنَّ السياسة الخارجية من 2003 إلى 2014 كانت تدار من الوزير الأسبق هوشيار زيباري الذي يمثّل المكوّن الكردي وكان لهذا المكون تأثير واضح على هذه السياسة؟**

- كان تأثير المكوّن الكردي واضحاً في عمل الخارجية؛ سواء في التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارات والملحقيات أو في سياسة الدولة الخارجية في المحافل الدولية.

*** يعني تقييمك للمرحلة كان من خلال مؤشرات؟**

- كانت واضحة من خلال التعيينات والتقسيم المبرمج للمناصب، لكن لا يقع كل اللوم على الأكراد، لأنَّ الشيعة لهم النصيب الأكبر من التمثيل الحكومي بوصفهم الأغلبية وأصحاب القرار الأعلى، أما السنة فمسؤولياتهم ليست بمستوى الشيعة، كذلك بحكم الثقل البرلماني الكبير لهم وأي خطأ ستقع مسؤوليته على الشيعة بوصفهم الحاكمين ويستطيعون أن يسيّروا دفة السلطة لحالهم بحكم أغلبيتهم العددية ووجودهم في مجلس الوزراء، لكن المجاملات على حساب المصلحة العامة والتوافقات مع كتل أخرى هي من أسهمت

تقع على الشيعة المسؤولية الأكبر في ملف السياسة الخارجية لأنّهم الأغلبية في الحكومة والبرلمان

بتخبط العملية السياسية عموما.

أبسط مثال على ذلك هو في حال وجود قانون معين يراد تشريعه، لا يطرح دون تدخل الكتل السياسية في فرض مصلحتها وبما يناسب المكوّن الذي تنتمي له وتغيب المصلحة العامة للبلد من هذا التشريع.

*** لكنْ هناك رأي يقول إن نظام الحكم بني على التوافق واذا أردنا تقسيم الخطأ فعلينا تقسيمه على الجميع؟**

- التوافق أثبت فشله ولم يكن من المفروض أن يكون التوافق بهذا الشكل، فكل طائفة ومكوّن لا يمثلها طرف واحد حتى يتوافق مع الطرف الآخر، سواء الشيعة أو السنة أو الأكراد، وغياب التوافقات المكوناتية بين المكوّن الواحد حال دون إيجاد نظام سياسي مستقر.

واعتقد أن الانتخابات القادمة ستكون نتائجها مهمة، وتحديد ما اذا كان العراق يذهب بالاتجاه الصحيح في بناء الدولة وصياغة رؤيتها في السياسة الخارجية أو إنَّ الأمور ستتجه إلى ما لا يحمد عقباه، وبوادر هذه النتائج بدأت تظهر من خلال التناحر الشيعي - الشيعي والسني - السني والتنافر الكردي – الكردي.

*** نفهم من كلامك أن كلّ المكونات مجزَّأة وتعاني من الانقسامات؟**

- نعم الكل منقسم؛ حتى المكون المسيحي، كذلك الأيزيديون رغم الاضطهاد الذي تعرّضوا له الا أنّنا نلاحظهم منقسمين بين من يدعمه الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل أو من يدعمه الحشد في بغداد أو حزب العمال الكردستاني.

*** ماذا بالنسبة للتركمان؛ الا يعانون من انقسام؟**

- التركمان يمتلكون عناصر قوة بإمكانها أن تجعلهم قوة مؤثرة في صنع القرار السياسي الخارجي والداخلي، لكن توزيعهم الجغرافي ومواجهة الإرهاب نيابة عن الباقين آذت التركمان بشكل واضح.

التَّنوع الموجود في العراق هو مصدر قوة لا ضعف، لكن للأسف نحن من جعلنا هذا التَّنوع مصدر ضعف

تركيا وقفت بالضد من استفتاء إقليم كردستان وترفض أي إضرار بوحدة العراق

*** ماهو رأيك بنموذج العلاقات العراقية – التركية من حيث التبادل التجاري الفعّال، والقضايا الأبرز العالقة بينهما كموضوع المياه وحزب العمال الكردستاني؟ كيف تصف هذه العلاقة؟**

- بهذا الصدد أودّ أن أبيّن أنّ من ضمن ثوابت السياسة الخارجية التركية المنشورة على موقع وزارة الخارجية أنّه يجب الحفاظ على وحدة العراق الوطنية، وفي اجتماعاتنا مع أعلى المستويات لممثلي السياسة في تركيا نلمس تأكيداً على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته رغم شعورنا كتركمان بأنّ الحكومة لا تشركنا كمكوّن وطني مهم في صنع القرار السياسي، أما موضوع الجماعات الإرهابية وملف المياه المتعثر، فلا بدّ من تأشير مشكلة في استغلالنا تلك المياه وهناك حاجة دائمة للتدخل من أجل إطلاق كميات إضافية من المياه، أنا كسياسي لا أخفي أنّ لديّ علاقات ممتازة مع الجانب التركي وفي أكثر الأحيان أكون وسيطاً جيداً لحل بعض المشاكل بين الجانبين العراقي والتركي، لكنّي دائماً أرى مصلحة العراق قبل كل شيء وأين تكون وبسبب ذلك اضطر إلى التضحية بكثير من المصالح الخاصة رغم إبعادنا عن المشهد السياسي العراقي كمكوّن مهم، وهذا الشعور بالإقصاء والتهميش قد يسبّب مستقبلاً تنامي الشعور القومي لدى الجيل الجديد من التركمان الشباب.

*** ما هو تفسيركم لاهتمام تركيا بإقليم كردستان؟**

- علاقة تركيا مع الأكراد تختلف من حزب لآخر، فعلاقتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني أقوى من علاقتها مع حزب الاتحاد الكردستاني وهكذا مع بقية الأحزاب كالتغيير والجماعات الاسلامية ولكل منها صفة خاصة في العلاقة مع تركيا، وأسباب العلاقة الجيدة بين الديمقرطي الكردستاني وتركيا كثيرة، من هذه الأسباب وجود المنفذ الحدودي (ابراهيم الخليل) والسبب الثاني اتفاقهم على محاربة حزب العمال الكردستاني وفي مقابل ذلك يوجد فتور في العلاقة مع الاتحاد الكردستاني الذي لديه علاقات جيدة مع إيران وبأكثر من جهة داخلية فاعلة.

*** هل أثرت علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني بتركيا في علاقته مع المركز، يبدو التأثير التركي واضحاً في ملف نفط الاقليم والازمة المستمرة مع بغداد؟**

- ما زال ملف النفط من المشاكل العالقة مع أنقرة وبعض الأمور الاقتصادية الاخرى، لكن في القضايا التي تتعلق بوحدة العراق فإنّ تركيا تقف بالضد من تقسيم العراق وهذا كان واضحاً في قضية استفتاء الإقليم ورفع العلم الكردستاني في كركوك، وكانت هناك عقوبات من قبل مجلس النواب التركي بالتنسيق مع العراق على الأكراد.

أما الأحزاب الإسلامية الكردستانية؛ فلها علاقة مع تركيا باعتبار أنّ الحزب الحاكم ذو توجهات إسلامية.

*** لو طلبنا مقارنة العلاقات العراقية - التركية والعلاقات العراقية - الإيرانية من هي الأكثر تميّزاً؟**

- الـدور الإيرانـي أكثـر نفـوذاً فـي السياسـة الخارجيـة والداخليـة العراقيـة وهـذا واضـح بتشـكيل كل الحكومات المتعاقبـة بعد 2003 والتأثيـر الإيرانـي الأمني بـارز كذلك، أمـا الدور التركي في التعامل مع الأحزاب الشـيعية فكان أكثـر انفتاحـاً حتى عام 2010 وبعـد عام 2011 واسـتقبال الرئيـس اردوغان الحافـل في بغداد وقيـام أبناء التيار الصدري برفع الأعلام التركية، كانت رسـالة محبـة تجاه تركيا لا سـيما من تيار إسـلامي، لكـن رغم قوة النفـوذ الايراني الا أن أغلـب الشـركات العاملـة في الوسـط وجنوب العـراق هـي شـركات تركيـة نفـذت الكثيـر من المشـاريع المهمة، وفي العموم علاقات تركيا مع العراق قديمة وتأريخية.

*** بماذا تفسر الانفتاح الأخير للعراق على العمق العربي؟**

- كل الحكومات المتعاقبة أرادت الانفتاح لكنَّها فشـلت لسـبب داخلي وبتأثير خارجي لكن هذه المـرة ومع وجـود الأزمات الداخليـة والخارجية التـي تمر بها الدول العربية سـتكون السياسـة الخارجيـة العراقيـة مختلفة عن سـابقاتها تجاه هذه المتغيرات.

علينا أن نفكّر بالمصالح المشـتركة وأن لا نفسّر بعض القضايا الاقتصادية مع دول الجوار كالربط السـككي أو فتـح المنافذ بأن الفائدة سـتكون للجانـب الآخر فقط وكذلـك التقارب يجب أن لا يحسب لطائفة دون أخرى.

لكـن أرى أنَّ توقيتـات الزيـارات الاخيـرة لرئيس الـوزراء تأخرت مع دول الجـوار، زيارته لتركيا أتت متأخرة وكان مـن المفروض أن تأتي قبل زياراته لدول أوروبا وأميركا.

> **النفوذ الإيراني الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية والداخلية العراقية من بين دول المنطقة**

> **الحكومة لا تشركنا كمكوّن وطني مهم في صنع القرار السياسي**

***لكن كانت هناك زيارات لإيران وبعض الدول العربية؟**

- نحـن مـع الزيـارات التي تحقّق مكاسـب لا أن تكون زيارات برتوكولية لا تلبي طموحات الشارع العراقي ومصالحه.

*** ما رأيكم بوجود علاقات ومكاتب وممثليات للكيانات السياسية العراقية في الخارج؟**

- نحـن كتركمان فتحنـا مكتباً لنا عام 2004 في سـوريا وكان للجبهـة التركمانيـة مكتـب هناك منذ ثمانينات القـرن الماضي، لكنّنا جدّدناه بعد 2004، وتم فتح مكاتب للجبهة التركمانية في بعـض الـدول الغربية لغايـة تختلف عـن غايات بقية الأحزاب، إذ إن بعضها تفتح مكاتب لأغراض انتخابية فقط ولا تكون فعالة.

*** الا يؤثـر وجـود هـذه المكاتـب أو يتعـارض مـع السياسة الخارجية العراقية؟**

- الممثل الحقيقي للبلد هي السفارة والمكاتب الحزبيـة لا تمثّـل الحكومـة ونعتقـد أن بعـض الاحزاب الكبيرة، سواء الشيعية منها أو الكردية والمشـاركة بقـوة فـي الحكومة لا تحتـاج إلى هـذه المكاتب عكسـنا نحن التركمـان الذين قد نكـون بحاجـة اليها لشـرح مطالبنـا ومظلومية شـعبنا، وبنفس الوقـت نلاحظ وجـود ممثلين لبعض الأحزاب المتنفذة داخل السـفارات وهذا يحتاج إلى تفسير، ووجودها سيؤدي إلى تشرذم العمل السياسي.

> **لا يمكن إنكار التدخل الخارجي في الانتخابات**

*** هناك بعض البيانات التي تصدر عن القمم العربية أو الخليجية وفي بعض فقراتها تشير إلى ضرورة الحفاظ على الهوية العربية للعراق، الا يعد ذلك استفزازاً لكم كتركمان عراقيين؟**

- نحـن لا ننكـر أن العـراق بلـد عربـي والعـرب يشـكّلون الأغلبيـة السـكانية فيه ولكننا لسـنا مـع اسـتخدامها بهـذه الطريقة من خـلال إبراز القومية العروبية على حساب بقية المكونات.

وهناك كثير من الـدول العربية المجاورة تحاول طمـس هويـة المكونـات غيـر عربيـة حتى في مناطق تواجدها، فمثلا تسـمي سوريا الجولان المحتـل بالجـولان العربي بينما اسـم المنطقة هـو تركـي ومعنـاه المسـتنقع وفيهـا أغلبيـة تركمانيـة وأغلبهـم هجّـروا إلـى دمشـق، وأنـا سـألت بعض القادة السوريين لماذا لا يطلقون على دمشـق العربية بينما يصرّون على تسـمية الجـولان العربـي، وبـرّروا الموضـوع بالاحتـلال الاسـرائيلي لكـن يبقـى الموضوع قومـي أكثر مما هو مواجهة اسرائيل.

*** هل تعتقد أنَّ هناك عاملاً خارجياً سيؤثر في الانتخابات القادمة والتي ستكون مهمة في تحديد المرحلة المقبلة كما بيّنتم؟**

- اعتقد من غير الممكن أن نرى انتخابات شفافة مع وجود التدخل الخارجي الذي لا نستطيع إنكاره، ويتمثّل هذ التدخل في الكثير من التفاصيل الإجرائية؛ عن طريق الضخ المالي وفرض الارادات والتعامل مع الشركات الفاحصة لتسريع نتائج الانتخابات، وهذا كان واضحاً في الانتخابات السابقة من خلال إبعاد من لا يرونه مناسباً بتدخل من أجهزة مخابرات خارجية، وأنا كنت في أحد الاجتماعات المهمة لبعض القيادات السياسية مع رئيس الجمهورية وقام أحد القيادات الشيعية ورفع ملفاً بيده وقال إن الدولة الفلانية ستكون مصدراً لتزوير إرادة الناخب العراقي، وفعلا كانت هذه الدولة راعية لعملية التزوير وبالتعاون مع الشركة الكورية ومن خلال النظام الموضوع لهذا الغرض.

> **لا ننكر وجود نفوذ أميركي على القرار الوطني، لكن من غير الممكن التعامل بشكل عدائي معها**

*** هذا الكلام يدل على وجود أزمة وممكن أن لا تكون الانتخابات القادمة أداة للتغيير؟**

- نعم، لقد أكدت للمفوضية أن العمل بهذه الصورة ومع سيطرة المكونات الثلاثة على إدارة المفوضية ستكون النتائج القادمة أسوأ من السابقة.

*** نحن خلال اللقاء استعرضنا كل المؤثرات في السياسة الخارجية العراقية ولم نعرج على الولايات المتحدة؟**

- الولايات المتحدة الاميركية لا يمكن أن نستبعدها ولا يجب أن نكون أسيرين لقراراتها، لكن نطلب دعمها ضمن الحفاظ على السيادة وضمن الاتفاقية الأمنية المبرمة معها عام 2010، نعم نحن نحتاج لها لمعالجة كثير من القضايا بشرط عدم الخضوع التام لقراراتها، ولا ننكر وجود نفوذ أميركي على القرار الوطني، لكن من غير الممكن التعامل بشكل عدائي معها فلها أداواتها في الساحة الدولية التي ستؤثر فينا والدليل تهديدهم لأكثر من مرة بنقل السفارة إلى أربيل.

*** ما دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للعراق؟**

- تحاول لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان جاهدة وهي المسؤولة عن متابعة عمل الخارجية العراقية لكن عدم وجود رؤية موحّدة لدى هذه اللجنة أثر في عملها، كونها لجنة شُكِّلتْ من أطراف سياسية متعدّدة لا تتفق في كثير من الأمور، وهذا واضح في البيانات التي تصدر عنها.

> **من غير الممكن أن نرى انتخابات شفافة مع وجود التدخل الخارجي الذي لا نستطيع إنكاره، ويتمثّل هذ التدخل في الكثير من التفاصيل الإجرائية؛ عن طريق الضخ المالي**

قراءة في تاريخ العراق الوسيط

- اللحظة التأسيسية ومخلفاتها -

حكمت البخاتي

أربعة قـرون من تاريخ العـراق الحديث لمؤلفه البريطانـي «سـتيفن هـ . لونكريـك» كتـاب يسـتقطب أهميتـه فـي عـدد من مسـتويات البحث التاريخي والسياسي والصلة بينهما في الاجتماعي الذي يميّز أو يضع علامة فارقة على البناء السياسـي فـي العراق، فالعـراق الدولة التـي مـا زال التاريخـي والاجتماعـي والدينـي فيهـا فاعلاً إلى الحد الذي لا يمكن معه فصل المشـهد السياسي في تراكمه وتوتره وتواتره

تاريخ ظهور الكتاب في العام 1925م كأول دراسة تاريخية تتناول العراق الحديث في ظل المتغيّر السياسي – الدولي الذي شهده العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى

عـن كل تلك المسـتويات المتداخلة بنيويا في تكوينـه وتوجيـه الحـدث فيه، وهو مـا تفصح عنـه تلـك الإشـارات التـي وردت فـي ديباجة الدسـتور العراقـي وفـي بعـض فقراتـه التـي أولت المؤسسـة الدينية والعشـائرية اهتماما دسـتوريا. وهنـا تتجلـى فاعليـة التاريخي الذي يبـدو حاضرا باسـتمرار في نشـأة وتكوين هذه الدولـة، مما يدع البحـث التاريخي في الفترات الأكثر عمقا وضبابية في تاريخ العراق الوسـيط تكتسـب أهميتـه ومردوداته البحثيـة من أجل تحديـد ميكانزمـات النشـأة والتطـور وعوامل الفشـل والإعاقـة فـي بنـاء العـراق سياسـيا واجتماعيا أو بناء دولته – الإشكالية.

وقـد جـاءت مهمـة لونكريك ومسـتوى بحثه وهي تلبي ذلك الطمـوح العلمي والثقافي – المعرفـي من أجل بناء صـورة واضحة ودقيقة عـن هـذه الدولـة – الإشـكالية فـي ظهورها وتبلورهـا. وهو مسـتوى في البحـث التاريخي يمتد في أهميته على مسـتويين؛ الأول: ابتداء مـن تاريـخ ظهـور الكتاب فـي العـام 1925م كأول دراسة تاريخية تتناول العراق الحديث في ظل المتغيّر السياسـي – الدولي الذي شـهده

تكمن أهمية الكتاب القصوى في البحث في تاريخ شبه غامض أو غير موثّق بشكل دقيق لا سيما في دراسة أحواله الاجتماعية والاقتصادية

العالـم في أعقاب الحـرب العالمية الأولى وكان يشـتمل علـى اللحظـة الحاسـمة التي تشـكلت بإزائهـا دولنـا وأوطاننا مما يؤشـر ظهـوره وهو يحمـل دلالة ظهور دولـة العراق الحديـث بتأثير المؤسسـتين أو البنيتيـن الرئيسـتين الدينيـة والعشائرية والارستقراطية التركية.

الثاني: في مسـتوى البحث عن الجذور التاريخية الوسـيطة فـي نشـأة وتكويـن هـذه الدولـة الحديثـة والمفاجأة في الظهور غير المتوقع لها بعـد الإزاحـات التاريخيـة المتكرّرة لهـا الذي بلغ مسـتوى المحـو لهـا على يـد الغـزاة والفاتحين وتشـكّل مـادة االبحـث وموضوع الدراسـة تلك الفترة الوسـيطة الممتدة من 1500م إلى نهاية 1900م، أي من القرن السـادس عشر الميلادي وحتى نهاية القرن التاسـع عشـر الميلادي الذي يشـكّل نهاية الفترة الوسـيطة في تاريخ العراق الحديث ورغـم أن الكاتب لم يتناول تاريخ العراق الحديـث إلا أنّ عنـوان كتابـه جـاء مضلـلا بهـذا الاتجـاه أو مناقضا في التصنيف التاريخي لحقب العصـور في العـراق. ولعلّه كان يقصد مسـمى العـراق الحديـث فـي تكونه كدولـة على طريق الظهـور والتبلـور السياسـي والاجتماعـي فـي منتصف العقد الثاني من القرن العشرين.

وتكمـن أهميـة الكتـاب القصـوى فـي البحـث فـي تاريـخ شـبه غامـض أو غيـر موثّـق بشـكل دقيـق لا سـيما في دراسـة أحوالـه الاجتماعية والاقتصاديـة، ورغم اعتمـاد الباحث على مصادر تاريخيـة تركيـة وإيرانيـة وأخرى محليـة – عراقية فـي توثيـق الأحـداث والوقائع في تلـك الفترة الوسـيطة إلا أنّـه اعتمـد منهجيـة تحليـل البنى الداخليـة الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسـية وهـو مـا دعـا الباحـث البريطانـي لونكريـك إلى البـدء من بنيـة العراق الاجتماعيـة العميقة في العشـائرية وتكويناتهـا التاريخيـة والاقتصاديـة ونشـهد فيـه غيـاب الحديـث عـن المؤسسـة الدينيـة - الشـيعية فـي العـراق، التـي لـم تكن لتتشـكّل في هذا العصر الوسـيط ولـم يكن لها دور مؤثـر في توجيه الحدث العراقي السياسـي والاجتماعي على امتداد تلك القرون الأربعة من تاريخه الوسـيط وقد بدأت بمستويات محدودة

وهامشية من الناحية السياسية والاجتماعية مع مرجعية الشيخ جعفر الكبير وأبنائه وتلامذته الذين بدؤوا بتشكيل المرجعية الدينية المحلية. وباستثناء الوساطات التي كان يقوم بها المراجع بين العثمانيين والصفويين ومواجهة المدّ الوهابي وبالتعاون مع الدولة العثمانية لم يكن لهم صوت سياسي أو موقف سياسي يجعل تأثيرهم واضحا في المشهد السياسي العراقي في تاريخه الوسيط، لكننا نشهد تعاظما للدور الديني المرجعي والمؤسسي في النصف الثاني من العقد الثاني من القرن العشرين وهي المرحلة التي تمثّل دخول العراق إلى العالم الحديث مع الغزو البريطاني وبداية تأسيسات الدولة العراقية الحديثة وهنا تنضاف المؤسسة الدينية إلى المؤسسة العشائرية والمؤسسة الارستقراطية في بناء الدولة العراقية.

والمؤسّستان الأخيرتان كانتا موضعي اهتمام البحث التاريخي والمنهجي لدى لونكريك في تاريخ العراق الوسيط.

فالبنية العشائرية تدخل بقوة في التكوين الجذري والتأسيس البنيوي للعراق في هذا التاريخ الوسيط الذي ظل يشكّل وعلى امتداد جغرافيته وتاريخه هوية العراق الصميمية والداخلية، التي حين توشك على الغياب أو التغييب تحت تأثيرات سياسية أو ثقافية دينية أو علمانية، فإنّ العشائرية العراقية تمارس احتماء ممنهجا ثم تعاود ممارسة احتفاء جاذبا للشخصية العراقية ذات النزعة العشائرية المتأصلة ذاتيا وعاطفيا وهو ما نلاحظه في التعلق بالألقاب العشائرية لدى النخب والطبقة الوسطى والارستقراطية فضلا عن الأفراد العراقيين من العامة. والتفسير لهذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة هو بحث العراقي الدائم عن إثبات انتمائه العراقي وسط التشكيك المتبادل بالأصول بين مكونات المجتمع العراقي، فالعشائرية أقدم صيغة تاريخية موجودة في العراق الذي تعود جذوره الفعلية والتأسيسية إلى العصر الوسيط وبذلك واستنتاجا عن لونكريك فإنّ البنية العشائرية هي التي تحدّد انتماء العراق الاجتماعي والهوياتي، ونعثر على طبيعة ذلك التأصيل وقواعده التأسيسية في المتابعة الدقيقة التي يمارسها لونكريك بشكل علمي للحالة العشائرية في دراسة أحوال المجتمع العراقي في الفترة الوسيطة والمؤسسة من تاريخه الوسيط وهي تحظى بأغلب فصول الكتاب ومستهدفا في البحث كل العشائر العربية والكردية الممتدة بخيامها وأكواخها ومحال سكناها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ونلاحظ ذلك من خلال الوصف التفصيلي الذي يقدّمه لونكريك لمناطق العراق بدءاً من الجنوب حيث القبائل نصف البدوية والمعدان وانتهاء بالشمال؛ حيث القبائل الكردية ومرورا بالوسط والغرب حيث الحضر وقبائل البدو ومؤشرا فيها طبيعة السكن والحياة الاقتصادية والمعيشية وقاصدا في تناوله أيضا العشائر المحاذية للحدود العراقية من القبائل الإيرانية والسورية، ليعطي انطباعا أقوى علميا وبحثيا عن الطبيعة العشائرية المهيمنة على المنطقة منذ الانبعاث المتأخر أو الأخير للعراق في القرن السادس عشر الميلادي ودخوله إلى حيز التاريخ

عوامل الانبعاث المتأخر للعراق الوسيط فإنَّ لونكريك يجملها في أسباب ثلاثة هي:

1 - انبعاث الصوفية – الصفوية الايرانية في القرن السادس عشر الميلادي
2 - الفتوحات العثمانية المزدهرة في القرن السادس عشر الميلادي
3 - اتساعات التجارة الغربية ومغامراتها

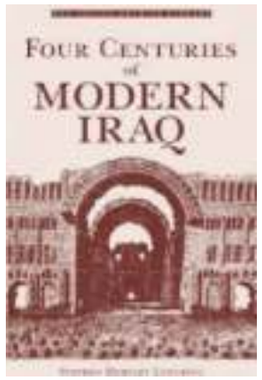

الفاعل والمؤثر في العالم بعد الإزاحة التي تعرض لها منذ سقوط بغداد على يد المغول في القرن الثالث عشر الميلادي، التي أقصت العراق عن العالم والتاريخ تباعا. وبقدر ما يكون البحث لدى لونكريك مهتما بالبدايات التأسيسية في البنية العشائرية للعراق الوسيط، فإنَّه يعتني عناية بحثية مهمة بالطبقة الارستقراطية العثمانية من الولاة والباشوات الذين أرسوا القواعد الأولى لنظام الدولة في العراق ويتتبع سير الأحداث التي واجهتم وقدرتهم على ضبط الأحوال السياسية والاجتماعية في هذا البلد غير المستقر والمضطرب بأحداثه وبمعاركه الداخلية والحدودية.

وأما عوامل الانبعاث المتأخر للعراق الوسيط فإنَّ لونكريك يجملها في أسباب ثلاثة هي:

أولا: انبعاث الصوفية – الصفوية الايرانية في القرن السادس عشر الميلادي - ذات الجذور التركية والقواعد المستندة إلى الدمج بين الغلو الشيعي والتصوف الاسلامي وبنسخته المهدوية التي استقطبت أحلاماً إسلامية تاريخية ومكّنت من تحريك الرمزية الشعائرية التي مهّدت إلى صهر السياسي بالديني وأشاعت عقيدة المزارات وترميم وتذهيب المقامات الدينية التي كانت الحصة الأكبر والأهم منها في العراق، مما أعاد العراق إلى واجهة الحدث الأول السياسي والديني. وأعادت كذلك أهميته القصوى في الاستراتيجيات الايرانية الراسمة للمصالح العليا للدولة الايرانية الحديثة وقد عرفت هذه الفترة الوسيطة من تاريخ العراق عددا من الاحتلالات الإيرانية للعراق وتطبيق سياساستها المذهبية التي باتت تشكّل هويتها السياسية في ذلك العصر الذي كان العالم السياسي كله ينقسم وفق مذاهبه الدينية مسيحيا وإسلاميا.

ثانيا: الفتوحات العثمانية المزدهرة في القرن السادس عشر الميلادي، التي جعلت من الولايات العراقية حدّاً فاصلاً ومهماً بالنسبة لهذه الامبراطورية التي شكّلت أقوى وأهم

امبراطوريـة فـي ذلـك العالـم الوسـيط وقـد اكتسب العراق أهميته في هذا العصر من أهمية هذه الدولة – الامبراطورية ومن أهميته بالنسبة اليها في تشـكيله حدودها الإدارية والسياسـية في تنافسـها وحروبها مع الدولـة الصفوية وما زالـت تشـكّل الاتفاقـات العثمانيـة مـع الدولة الإيرانيـة حول الحدود مصدرا مهما وقانونيا في رسم وتحديد حدود الدولة العراقية وهي واحدة مـن الإسـهامات العثمانيـة فـي بلـورة وظهور الدولة في العراق لاحقا لا سـيما أنّ هناك ثلاثة اتفاقـات صلح وهدنة تمت في القرن السـادس عشـر الميـلادي؛ هـي علـى التوالي فـي العام 1555م و1578م و 1590م وكانت تحدّد ضمنيا حدود ووجود الدولة العراقية وبذلك يكون هذا القـرن هو القـرن المحـوري تاريخيا في تأسـيس وبلـورة العراق الحديث، ويؤكـد لونكريك الأدوار الأولـى للحكـم العثماني في العـراق التي ينظر اليهـا بأنّهـا اختبار في قدرة هـذا الحكم أو مجال جديـد تقيس به الدولة العثمانيـة مقدرتها على الحكم وفق قوله فقد كانت وظلّت مصطلحات الحكومة التركية وتشـكيلاتها سـائدة ومتداولة في إدارة العراق وفق نقله.

ثالثا: اتسـاعات التجـارة الغربية ومغامراتها وفق عبارة لونكريـك، فالمغامرة الأوروبية في تحديد مسارات وخطوط التجارة الدولية شملت العراق في وقوعه على خط المواصلات مع الهند وآسيا عمومـا لا سـيما فـي اتصاله مع موانـئ الخليج التي كانت تشـكّل قلـب المغامرة الأوروبية في العصر الوسـيط، فقد استولت القوات البرتغالية علـى سـواحل الخليج فـي أواخر القـرن الخامس عشـر الميلادي ودخلـت الدولـة العثمانية على خط المنافسـة مع البرتغال مما استدعى أهمية العراق بالنسبة لهذه الامبراطورية القوية.

لقـد شـكّلت هـذه العوامـل وفـق لونكريـك استدعاءات ظهور العراق وعودته من جديد إلى واجهة الحـدث والتاريخ الإسـلامي ودخوله إلى التاريـخ الحديـث بعد ذلك المحـو التاريخي الذي تعرّض له بعد سقوط بغداد عاصمة الامبراطورية الإسلامية على يد المغول في العام 1258 م.

هـذه العوامـل الثلاثة التي تنقسـم إلى عاملين إقليميين وعامـل دولـي؛ مـا زالـت تؤثـر فـي مسـارات وأحوال العراق السياسية وكأن العراق لـم يخـرج إلـى حـدّ هـذه اللحظـة من إشـكالية التأسـيس الوسـيط لـه أو مـن إشـكالية ارتهانه بلحظة التأسيس تلك، التي لم تكن بمحض إرادته واختيـاره أو بتأثيـر تطورات داخليـة صميمية في المجتمـع العراقي، ممـا رهن العـراق بمخلفات هذه اللحظة التأسيسـية في عـدم القدرة على إنتـاج الدولـة، لأنّ الدولـة هي نتـاج ميكانزمات التطورات الداخلية وهي لا تنشـأ بمحض إرادات ومخططـات خارجية وهـو ما عانت منـه الدولة فـي العـراق، فهـي فـي كل لحظات التأسـيس المتعاقب لها منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى القرن الواحد والعشـرين الميلادي لم تكن إلا مقترحـات وإرادات إقليميـة ودوليـة ونتـاج إرادات أجنبيـة وهـو ما جعل الدولـة في العراق علـى طـول تاريخهـا تمثـل إشـكالية غيـر مريحة بالنسبة للفرد العراقي، دعت بعض الباحثين – د. متعب مناف - إلى تسـميتها بمشـكلة العراقي

مع الحاكم.

لقـد كان دور هذه العوامـل الثلاثة في التكوين أو الانبعاث المفاجئ للعراق في القرن السادس عشـر الميلادي يترافق مع الانبعاث العشـائري فـي هـذا العصـر الوسـيط ويمهـد إلـى دخـول العـراق في التاريـخ الحديث وفـق مقتضيات أو نتائـج التأسـيس وأخطرهـا هو البنية العشـائرية للعـراق التـي تكونـت وتجـذّرت في هـذا العصر وبذلـك منحـت هذه البنيـة صيغة الحالـة القارة والثابتة في التركيبـة الاجتماعية العراقية والتي شـكلت أحـد الأزمـات الكبـرى فـي بنـاء الدولة الحديثـة فـي العـراق التي لا تنبثـق الا في ظل الهويـة الوطنيـة الجامعـة التـي تنـأى بنفسـها فوق الهويات الفرعية والتي تشـكّل العشـائرية ومن ثـم الطائفية التي ظهرت تاريخيا واجتماعيا بشـكل لاحق على العشـائرية أحد أخطر تجلياتها وتجسيداتها.

وبالقـدر الـذي تبـدو فيـه البنيـة الاجتماعيـة العراقيـة مفكّكـة بالعشـائرية والطائفيـة، فإنّ لونكريك يؤشـر أيضا طبيعة ديمغرافية وتاريخية فـي هذه البنية المفكّكة في المجتمع العراقي، بوصفه مكونـا من عناصر قوميـة متعدّدة وغير منبثقـة من أصـل قومـي واحـد، فالعراقي من وجهـة نظره هو وريث شـعوب متعددة وعناصر قومية غير موحدة. وهو ما أقنع النخب العراقية المتأخـرة بضـرورة وأهمية الدولـة الفدرالية في العراق وهو اعتراف ضمني باستحالة بناء الدولة فـي العراق بما تمثله الدولة من تجسـيد لإرادة الـكل – الأمـة وفـق التعريف الحديـث لها. لكن قد يعترض بأنّ الفدرالية هي إرادة الكل العراقي وهـي محاججة نظرية مقنعـة ولا تخرج عن إطار الكلام السياسي والمحاججة النخبوية.

ويضـاف إلى ذلك التفكُّك البنيوي – الاجتماعي في العـراق تفكّكا من نوع آخـر، يرتبط بالمصالح الفئويـة والشـخصية وهـو أشـد خطـورة علـى وحـدة العـراق وعلى هويـة الدولة فيه ومنشـأ هذا التفـكُّك يعود تاريخيا وسياسـيا إلى الصراع العثماني – الصفوي، فقد وجدت في هذه الفترة التأسيسـية فئات عديدة فـي المجتمع العراقي تلاءمت مصالحهـا المذهبية والاجتماعية فضلا عـن الاقتصاديـة مـع أحـد طرفـي هـذا الصراع، فكانت نتيجته الولاءات الداخلية للقوى الخارجية – الإقليميـة وهنـا يتحـدّث لونكريـك عـن فئات مـن البيروقراطية الجديدة في العراق الوسـيط وبعـض ملتزمـي الإقطـاع وبعـض رجـال الدين تطمح إلى (استسـلام العراق إلى الحكم التركي بالكلية) بينما يصنف لونكريك (القبائل والشـيعة والتأثيرات الفارسية والأطماع المحلية) بأنّها على الضدّ من أولئك بل كانت تطمح إلى الخلاص من وجـود الحكومة في العـراق وفق نقله، وتحدث فـي موضع سـابق عـن (جذب نفـوذ الصفويين الديني حتى للعشـائر النهريـة المتمردة) وبالقدر الذي يؤشـر فيـه لونكريك هذا العصـر بأنّه عصر الخصومـات، فـإنّ هـذه الخصومـات الإقليمية ظلّـت تلقـي بظلالها دائمـا على الحالـة الدينية والسياسـية فـي العـراق الوسـيط وصـولا إلى العـراق الحديث، لتؤكد إشـكالية ارتهـان العراق بلحظة التأسـيس الأولى له في العصر الوسـيط أو ارتهانـه بمخلفات اللحظة التأسيسـية الأولى غير الناضجة تاريخيا وسياسيا.

السياسة الخارجية الكـردية

بين المصالح الحزبية وتمثيل كيان الإقليم الدستوري

سامان نوح

> طوال عقود من الزمن بنى الحزبان الحاكمان في إقليم كردستان (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) علاقات خارجية مع عدة دول، بحكم الأدوار التي لعباها في العراق والمنطقة منذ ستينيات القرن الماضي، كان مستوى تلك العلاقات يرتفع في بعض الفترات ليصل إلى مستوى قادة الدول ويهبط في فترات إلى مستوى متدنٍ جدًّاً.

> مع تسلم جلال الطالباني رئاسة العراق بالكاريزما والعلاقات الدولية الواسعة التي يتمتَّع بها، وتسلُّم هوشيار زيباري وزارة الخارجية بتجربته الطويلة في التواصل مع القادة الأوربيين، نمت العلاقات الخارجية الكردية إلى مستويات غير مسبوقة.

ولعب قادة الحركة التحررية الكردية وبشكل خاص الحزب الديمقراطي في سنوات الستينيات والسبعينيات دورا كبيرا في بناء علاقات مع عدة دول بينها دول عربية، وفي تسعينيات القرن الماضي ومع ولادة إقليم كردستان وتمتّعه باستقلال شبه كامل وإن لم يكن معترفا به دوليا، تم تعزيز تلك العلاقات على نحو كبير.

وبعد 2003 ومع مشاركة الكرد في قيادة العراق الجديد وتمتّعهم بنفوذ كبير في الدولة الاتحادية، إلى جانب ترسيخ وضع الإقليم بشكل قانوني، توسع التعاطي الخارجي مع القادة الكرد ومع إقليم كردستان بشكل رسمي، وأصبح القادة الأوربيون لا يزورون بغداد الا ضمن أجندة زيارتهم التوجه إلى إقليم كردستان، في مؤشر واضح على تطور علاقاتهم الخارجية. ومع تسلم جلال الطالباني رئاسة العراق بالكاريزما والعلاقات الدولية الواسعة التي يتمتّع بها، وتسلُّم هوشيار زيباري وزارة الخارجية بتجربته الطويلة في التواصل مع القادة الأوربيين، نمت العلاقات الخارجية الكردية إلى مستويات غير مسبوقة.

لكن تلك العلاقات ظلت تعاني من إشكالية لم تغادرها أبداً، وهي أنّها بقيت في جوهرها علاقات مبنية على بنى ومصالح حزبية، وليس على أساس مؤسّساتي ينطلق من الوجود الدستوري للكيان الكردي في العراق.

ولادة الإقليم الكردي

عزّز إنشاء إقليم كردستان بعد انتفاضة 1991 إمكانيات الحزبين في إقامة وتطوير علاقاتهما الخارجية مع عدة دول أوروبية، أبدت استعدادها لتقديم مساعدات للإقليم الوليد في مواجهة وضع إنساني واقتصادي صعب خلقته العقوبات الدولية على العراق والحصار الاقتصادي الذي فرضته حكومة حزب البعث على المناطق الكردية الخارجة عن سيطرتها.

عملت عشرات المنظمات الدولية الأوروبية في تلك الفترة على تقديم المساعدات الإنسانية. ومع قدرة تلك المنظمات على التأثير في دولها نمت العلاقات فأخذت أبعاداً تنموية - خدمية وسياسية، بينما بنت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا علاقات سياسية على أساس مواجهة نظام حزب البعث خاصة في ظل تواجد بعض أطراف المعارضة العراقية في إقليم كردستان.

قبل أن تتطور تلك علاقات الإقليم الخارجية بشكل أكبر بعد أن اكتسب الشرعية الدستورية لوجوده في العراق ومنحته القوانين والظروف السائدة في الدولة الجديدة، إمكانية إيجاد تمثيل في السفارات العراقية وإنشاء مكاتب لحكومة الإقليم مارست دورا محدودا في التواصل الخارجي.

دائرة العلاقات الخارجية

مع الوضع الدستوري للإقليم، تشكّلت في حكومة إقليم كردستان، ما يعرف حاليا بدائرة العلاقات الخارجية، يترأسها مسؤول معني بتمتين العلاقات الخارجية مع دول العالم بدرجة

وزير. وتتكفّل الدائرة «وفي إطار العلاقات مع العالم الخارجي، بحماية مصالح إقليم كردستان وشعبه بالاعتماد على قوانين الإقليم والدستور الدائم في العراق الاتحادي».

وتحدد الصفحة التعريفية لحكومة الإقليم الحالية، مهام دائرة العلاقات الخارجية في:

- تعزيز العلاقات الثنائية مع دول الخارج.
- تعزيز وتطوير التجارة والاستثمار والسياحة والعلاقات المؤسساتية.
- الإشراف على مكاتب حكومة إقليم كردستان في الخارج والسعي إلى تعزيز علاقات الإقليم مع حكومات تلك الدول.
- تنظيم عمل ممثليات الدول الأجنبية والتواصل مع المجتمع الدبلوماسي في إقليم كردستان.
- تنظيم زيارات الوفود السياسية والاقتصادية إلى إقليم كردستان وتأمين مستلزمات إقامتهم وتنظيم برامج وجدول أعمالهم بالتنسيق مع الجهات المعنية في الإقليم والحكومة الاتحادية.
- تنسيق وتنظيم علاقات حكومة إقليم كردستان مع وزارة الخارجية الاتحادية والسفارات العراقية في الخارج.
- عقد ودعم الأنشطة التي تعزز صورة إقليم كردستان في دول الخارج.
- تنظيم عملية التواصل بين مؤسسات حكومة إقليم كردستان الرسمية والمجتمع الدولي.
- توفير الخدمات القانونية والمصادقة لمواطني الإقليم في داخل إقليم كردستان والمقيمين في خارج البلاد.
- تعزيز وحماية مصالح إقليم كردستان ومواطنيه في الخارج.
- تشجيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع المجتمع الدولي لا سيما مع دول الجوار وذلك لضمان تعزيز السلم والاستقرار والتنمية الاقتصادية.
- تقديم الخدمات القنصلية والقانونية بكفاءة وفعالية لمواطني الإقليم.

تؤكد حكومة إقليم كردستان التي يترأسها حاليا مسرور بارزاني، سعيها لبناء كردستان مزدهرة وقوية، وتعدّ ذلك أمرا ضروريا لاستقرار المنطقة على المدى الطويل. وتقول إن لديها "تحالفات وصداقات قوية مع الدول الغربية"

ووفـق الدائـرة فإن هناك حاليا 14 ممثلية للإقليم في الخارج، سـاهمت في تعزيز علاقات الإقليم مع العديد من الدول الأوروبية:-

1. ممثلية حكومة إقليم كردستان في استراليا
2. ممثلية حكومة إقليم كردستان في جمهورية النمسا
3. بعثة حكومة إقليم كردستان في الاتحاد الاوروبي
4. ممثلية حكومة إقليم كردستان في الجمهورية الفرنسية
5. ممثلية حكومة إقليم كردستان في جمهورية ألمانيا الاتحادية
6. ممثلية حكومة إقليم كردستان في جمهورية إيران الاسلامية
7. ممثلية حكومة إقليم كردستان في جمهورية ايطاليا
8. ممثلية حكومة إقليم كردستان في جمهورية بولندا
9. ممثلية حكومة إقليم كردستان في روسيا الاتحادية
10. ممثلية حكومة إقليم كردستان في مملكة اسبانيا
11. ممثلية حكومة إقليم كردستان في مملكة السويد
12. ممثلية حكومة إقليم كردستان في الاتحاد السويسري
13. ممثلية حكومة إقليم كردستان في المملكة المتحدة (بريطانيا)
14. ممثلية حكومة إقليم كردستان في الولايات المتحدة الامريكية

شريك عالمي قوي وموثوق به

فـي برنامجهـا المعلـن، تؤكـد حكومـة إقليـم كردسـتان التي يترأسـها حاليـا مسـرور بارزاني، سـعيها لبناء كردسـتان مزدهرة وقويـة، وتعدّ ذلك أمرا ضروريا لاستقرار المنطقة على المدى الطويـل. وتقول إن لديهـا "تحالفات وصداقات قوية مع الدول الغربية" تحرص على استمرارها، وسـتعطي أولويـة "للعلاقـات السـلمية" مع جيرانها وسـتعمل على تثبيت نفسـها "كشريك دولـي قيّـم وموثوق" عبـر التجـارة والاقتصاد والأمـن. وهـي تسـعى للحفاظ علـى علاقات جيـدة مـع جيرانـه وحلفائـه مـع التأكيـد علـى سياسة عدم التدخل في شؤونهم.

وتطلـب حكومة الإقليم دعم المجتمع الدولي لحمايـة كردسـتان والحفـاظ عليه كمـلاذ آمن اسـتقبل فـي فتـرات مختلفـة بمـا فيـه فتـرة سـيطرة تنظيـم داعش علـى مناطق واسـعة في العراق، مختلـف المكونات العراقية وعمل على حمايتها، مبينة أنَّ كردستان تحتضن التنوع الديني والعرقي وتعزّز التعايش السلمي، وأنَّها فخـورة بالتزامهـا الطويل الأجـل بالديمقراطية والتعايش الديني والثقافي وبسـيادة القانون، عـادة أن تلـك القيـم تجعـل حكومـة الإقليـم "شركاء مع المجتمع الدولي".

ويشـدد برنامـج حكومـة الإقليـم الحالية على "توسـيع علاقاتهـا الدوليـة القويـة" وتعـدّ ذلـك أولويـة لها. وتقول: سـوف نعزّز شـبكتنا الدبلوماسـية فـي الخـارج، ونضمـن أن تكـون كردسـتان في قلـب المناقشـات الحيوية حول الأمـن والتجارة، وسـنخلق الظروف المناسـبة لمزيد من المسـتثمرين الأجانب للاستفادة من مجموعة من الفرص الاستثمارية في كردستان. ومـن مصلحة أصدقائنا وحلفائنـا أن يقدموا لنا تفهمهـم ودعمهـم بينما نبني كردسـتان آمنة ومنفتحة".

إشكالية اختصاصات السلطات الاتحادية

مـع تطلعات حكومة الإقليـم إلى بناء علاقات وشـراكات خارجيـة قويـة، أحيانـا تتعـدى مـا يرتبـط بتعزيـز الاسـتثمار والتجـارة والمجـالات الثقافيـة، تواجه الإقليم مشـكلة تتمثل في ما يفرضه الدسـتور العراقي مـن صلاحيات حصرية للسلطات الاتحادية.

تنـص المـادة (109) مـن الدسـتور العراقـي «تحافـظ السـلطات الاتحاديـة علـى وحـدة العراق وسـلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي.

بينمـا تنـص المـادة (110)، تختـص السـلطات الاتحاديـة بالاختصاصـات الحصريـة الآتية: أولا: رسم السياسـة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفـاوض بشـأن المعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة وسياسـات الاقتـراض والتوقيع عليها وإبرامها ورسـم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

وفـق ذلـك لا يسـمح لإقليـم كردسـتان ببناء علاقـات تتقاطع مع السياسـة الخارجية للبلاد، وعليها أن ترجع إلى الحكومة الاتحادية في كل مـا يتعلق برسـم السياسـة الخارجيـة والتمثيل الدبلوماسـي وتوقيـع الاتفاقيـات الدوليـة، حتـى في ظـل وجـود العديـد مـن القنصليات

والسفارات والمكاتب التجارية التابعة لدول مختلفة في الإقليم ورغبتها في زيادة نفوذها وإقامة علاقات أفضل مع كردستان.

استقلالية على مدى عقدين

رغم ذلك وبحكم الأمر الواقع الذي فرضه حقيقة استقلال الإقليم عن حكومة بغداد لنحو 13 عاما، بنى الكرد سواء عبر دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم، او عبر البنى الحزبية علاقات خارجية عملت بحيّز كبير من الاستقلالية عن وزارة الخارجية العراقية، وتصرفت في الكثير من الملفات كجهة ذات سيادة تعمل على تمثيل كيان مستقل، وبدا ذلك واضحا طوال السنوات بين 2005 و2017 حتى وصل ذلك إلى ذروته بقيام القادة الكرد بالتحرك دوليا لاستحصال الدعم لمشروع استقلال الإقليم عن العراق، الذي فشل في ظل غياب أي دعم دولي ورفض إقليمي كبير له.

وسعت دائرة العلاقات الخارجية إلى أن يكون لها تمثيل دبلوماسي في العواصم الرئيسة في العالم، وصلت إلى 14 ممثلية سياسية - دبلوماسية في مختلف عواصم القرار العالمية. وتشرف الدائرة على مديريتين تُديران شؤونها، هي مديرية العلاقات الدولية لإقليم كُردستان، التي تُنظم شؤون الإقليم مع القوى الدولية وتُشرف على ممثليات الدول الأجنبية فيه، ومديرية مكاتب الإقليم في الخارج التي تنظم علاقة الوزارات والدوائر الرسمية الكُردستانية مع الدول الأجنبية.

هذه المؤسسات لا تتبع وزارة الخارجية العراقية بشكل مباشر ورسمي، وهي تعمل على إصدار سمات السفر وتصديق الأوراق الرسمية وتنمية العلاقات مع القوى الدولية والمنظمات الدولية، وتنسق المؤتمرات واللقاءات الدولية التي تُنظم في مُدن إقليم كُردستان.

تقاطع في الرؤى

ذلك الواقع المتعلق بحدود ما مسموح للإقليم من علاقات خارجية، هو إحدى النقاط الخلافية الشائكة بين بغداد وأربيل، المستمرة منذ 2003، فالقوى الحاكمة في بغداد تُطالب بوضع كل ما يرتبط بالسياسة الخارجية ضمن الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية وتؤكد أن الدستور الاتحادي يلزم الإقليم بذلك كونه كيانا فيدراليا وجميع أشكال الكيانات الفيدرالية تضع الجيش والعُملة المحلية والعلاقات الخارجية ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية التي للكيانات تمثيل فيها.

لكن حكومة الإقليم ترى أن الدستور العراقي قائم على أساس الشراكة بين العرب والكرد وأن الدولة الحديثة قائمة على اتحاد اختياري بين الطرفين، وأن عدم تطبيق العديد من الأسس من قبل بغداد والتجاوز على مبدأ الشراكة، وفي ظل غياب مجلس الاتحاد، يدفع الكرد للمضي في بناء علاقات وضمن أطر محدودة لضمان مصالح أهالي الإقليم.

ويؤكد القادة الكرد بشكل متكرّر، التزام حكومة الإقليم بسياسة العراق الخارجية باعتباره جزءا

الواقع المتعلق بحدود ما مسموح للإقليم من علاقات خارجية، هو إحدى النقاط الخلافية الشائكة بين بغداد وأربيل، المستمرة منذ 2003،

القوى الحاكمة في بغداد تُطالب بوضع كل ما يرتبط بالسياسة الخارجية ضمن الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية

من العراق الاتحادي، لكن من حقهم المشاركة في تشكيل وتنفيذ هذه السياسة الخارجية سواء عبر مواطني الإقليم الممثلين في وزارة الخارجية الاتحادية وسفارات العراق حول العالم أو عبر ممثلي الإقليم في الحكومة الاتحادية. ويرون في ذات الوقت أن الدستور العراقي يمنح الحق لإقليم كردستان لأن يكون له ممثلون في الخارج يعززون علاقات ومصالح الإقليم «الاقتصادية والثقافية والتعليمية».

الانقلابات السياسية والتفاهمات

في ظل المشاكل القائمة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، في الملفات المتعلقة بإدارة الاقتصاد والنفط والضرائب والمناطق المتنازع عليها ومجلس الاتحاد، ومع عدم وجود دستور في الإقليم، فإنَّ الكثير من عدم الوضوح يحيط بما يحق للإقليم فعله من عدمه، وسط تغير الحكومات في بغداد وتقلب سياساتها بين متناغم مع حكومة الإقليم او متقاطع معها.

فحكومة حيدر العبادي، قامت بتحجيم دور حكومة إقليم كردستان سياسيا، وفرضت سيادة بغداد الأمنية على كركوك واتخذت خطوات عقابية ضد الإقليم عقب استفتاء تقرير المصير في أيلول 2017، لكن نوعا من الانفتاح حصل خلال فترة حكومة عادل عبد المهدي، شمل بناء تفاهمات في ما يتعلق بإدارة ملف العلاقات الخارجية.

وذكرت دائرة العلاقات الخارجية بحكومة إقليم كُردستان، في بيان رسمي، صدر في 23 آب 2019، أن مسؤول الدائرة سفين دزيي "بحث مع وزير خارجية العراق محمد علي الحكيم الخطط المُستقبلية للمؤتمرات والاجتماعات والمناسبات والنشاطات الدولية، وذلك بُغية مشاركة الطرفين بوفود موحدة، بعدما كان الطرفان يُشاركان بوفود ثُنائية خلال تلك المناسبات". وأضاف البيان أن "الطرفين اتفقا على زيادة تقدم مستوى علاقات إقليم كردستان والحكومة الاتحادية مع المجتمع الدولي في إطار الدستور العراقي، وأنه من الآن فصاعداً ستشارك دائرة العلاقات الخارجية مع وزارة الخارجية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية كوفد رسمي".

التمثيل والمصالح الحزبية

في ظل الخلافات بين أربيل وبغداد بشأن إدارة ملف العلاقات الخارجية، وهي واحدة من عدة ملفات إشكالية تلقي بتداعيات سلبية على العلاقة بين بغداد وأربيل، وأمام واقع الإقليم شبه المستقل عن الحكومة الاتحادية وان كان دستوريا جزءا منها وله ممثلون فيها، فلا مهرب من الجلوس معا لبحث تلك الملفات وإيجاد تفاهمات بشأنها تحق سقف الدستور، ونحو عقد ونصف من التهرب والمماطلة في البحث عن تسويات لمعالجة الملف لم يخدم أي من الطرفين، فاتحاديا ظلت العلاقات الخارجية تعاني من ضعف، بينما فشلت ممثليات الإقليم في الخارج بأداء الدور الذي رسم لها.

وانطلاقا من النقطة الأخيرة، يمكن ملاحظة إشكالية أخرى ترتبط بعلاقات الإقليم الخارجية، بعيدا عن الاشكالات بين أربيل وبغداد، وهي ما يتعلق بتلك العلاقات المبنية على أساس حزبي، فالعلاقات الكردية التركية عادة ما تخضع لإدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو ما سمح له بعقد اتفاقات نفطية دون معرفة القوى الكردية الاخرى بتفاصيلها الدقيقة، بينما يبني الاتحاد الوطني علاقات قوية مع إيران. وتلك العلاقات لا تتوافق بالصرورة مع مصلحة الإقليم وشعبه.

كما أن لكل حزب كردي ووفق حجمه، حصة في الممثليات الخارجية للإقليم، التي عادة ما تمارس أدوارا هي قرب للتمثيل الحزبي وخدمة مصلحة الحزب الذي يقود تلك الممثلية، أكثر من تمثيل كيان إقليم كردستان الدستوري.

وتلك الاشكالات تظهر أن العلاقات الخارجية الكردية عموما مبنية على أساس حزبي وليس على أساس وطني أو قومي، وهو إشكال يمكن أن تجده في علاقات باقي القوى

العراقية مع دول العالم. وحتى في أيام قيادة جلال الطالباني للدولة العراقية وقيادة هوشيار زيباري لملف الخارجية، لم يستطع الحزبان التخلص من عقدة تمتين العلاقات على أساس حزبي. مع حقيقة أن علاقات القوى الكردية تراجعت كثيرا في الفترة التي أعقبت غياب الطالباني عن الرئاسة وإبعاد زيباري عن الخارجية.

لكن حتى مع تراجع التأثير الكردي في العراق والعلاقات الخارجية لقادة الإقليم بعد 2017، يبقى الحضور الكردي حاسما في رسم الكثير من الملفات الخارجية بما فيه ما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وقضية انسحاب الجيش الامريكي من العراق، بحكم الأمر الواقع والمتمثل بالاستقلالية الكبيرة للإقليم داخل الدولة العراقية التي تتجاوز في الكثير من المفاصل وجوده ككيان فيدرالي.

فالكرد بعلاقاتهم الطويلة مع الامريكيين وعدد من الدول الأوروبية، وبحكم المصالح المشتركة، سيرحبون بأي تواجد أمريكي أو غربي دائم في العراق، حتى لو تقاطع ذلك مع أغلبية القوى المشاركة في رسم القرار الاتحادي او رغبة بعض القوى الشيعية في إنهاء ذلك الوجود. وهو ما يفرض النظر بعمق إلى طبيعة العلاقات الخارجية في الدولة العراقية والبحث عن الحدود التي يمكن أن يتوافق فيها الجميع بما يخدم إقامة علاقات خارجية عراقية قوية.

العراق وسياسته الخارجية

د.علاء حميد

ثمة تساؤل يطرحه عنوان هذا المقال؛ مفاده هل توجد سياسة خارجية للعراق منذ 2003 ولغاية اليوم؟ يحتمل هذا التساؤل الاثبات والنفي، فالعراق وما يدور فيه تعبير مباشر عن الشيء ونقيضه، ودليل هذا التناقض مع وجود المؤسسات الرسمية من « تنفيذية وتشريعية وقضائية « هناك ما يوازيها من قوى وكيانات لديها فاعلية وتأثير على الواقع أكثر من تلك المؤسسات.

وهذا الحال يجعلنا نفكر في نموذج الدولة المتعددة الاطراف، والتي لديها مؤسسات رسمية وفي قبالتها تشكيلات غير رسمية هي أقدر في الفعل والتغير، ونعود الى التساؤل الذي ذكرناه سابقا حول سياسة العراق الخارجية ونوسع من مجاله، فهناك وزارة خارجية ولجنة العلاقات الخارجية البرلمانية، ماهي وظيفتها في تشكيل توجهات السياسة الخارجية وكيف تؤثر عليها ؟ ربما تمهد لنا هذه التساؤلات حسم أثبات أو نفي في التحقق من وجود سياسة خارجية واضحة ومحددة، ومنذ 2003 تحكم في الوضع العراقي ثلاث أولويات « الامن، الاقتصاد، بناء مؤسسات النظام» تقدم او تأخر هذه الاولويات مرتهن بعقلية وسلوك من يدير السلطة، وفي الغالب تغيب وتحضر بدلا عنها الفوضى وعدم الوضوح، ولذلك وقع على عاتق من يصنع السياسة الخارجية

بعد التغير، العمل على أعادة قبول العراق الجديد في محيطه الاقليمي العربي والدولي، كانت اولوية الامن مرتبطة بما تنجزه السياسة الخارجية، وفي نفس الوقت كان مطلوب منها تغير المبادئ والاهداف الموجهة لها قبل 2003، وهذا التحدي وقع على كاهل من يصنع السياسة الخارجية ويدير المؤسسات المعبرة عنها.

الوظيفة الاساسية للدولة تكمن في تحديد العدو والصديق"، وحين نبحث عن تطبيق هذا المبدأ في السياسة الخارجية العراقية، لا نلمس أنها تحدد لنا من هو الصديق والعدو وكأن هذه السياسة مرهونة لحالة من الاجرائية التي تعتمد رد الفعل لما يدور في الاقليم أو في المحيط الدولي

وحين نتأمل قدرات السياسة الخارجية العراقية، وما تمتلك من المقومات التي تمنحها الفاعلية في المجال الاقليمي والدولي، نرى بأن الارباك وفقدان التوجه السياسي الذي تصاغ منه موجهات السياسة الخارجية هو الطاغي عليها، يقدم لنا العالم الالماني في مجال القانون والسياسة كارل شميت " 1888 - 1985" مبدأ غاية في الاهمية يمثل المنطلق الذي تبنى عليه السياسة الخارجية للبلدان، وهذا المبدأ " أن الوظيفة الاساسية للدولة تكمن في تحديد العدو والصديق"، وحين نبحث عن تطبيق هذا المبدأ في السياسة الخارجية العراقية، لا نلمس أنها تحدد لنا من هو الصديق والعدو وكأن هذه السياسة مرهونة لحالة من الاجرائية التي تعتمد رد الفعل لما يدور في الاقليم أو في المحيط الدولي، حكمت السياسة الخارجية العراقية قبل 2003 بالتوجه القومي وأهمية العمق العربي، أما بعد 2003 سعت لنيل الاعتراف بالنظام الجديد ولكن دون إطار عمل وأستراتيجية، وعلى الرغم من أن وزراة الخارجية العراقية قد تأسست العام 1924، الا انها لم تصل الى مرحلة أمتلاك التراكم والتراث في أدارة الشأن السياسي الخارجي ولأسباب ذاتية وموضوعية ، ذاتيا عجزت هذه المؤسسات عن تكوين كوادر متميزة في عملها وقدراتها في هذا المجال، موضوعيا بقيت وزارة الخارجية تأخذ وظيفة مؤسسة بيروقراطية ذات جانب وظيفي، وفي نفس الوقت لم تفلح في أنشاء مؤسسات ذات بعد بحثي ومعرفي تنتج أصدارات تعنى بالشأن السياسي والدولي مثل ما تفعل بقية الدول، تجعل من صياغة السياسة الخارجية تحمل جوانب علمية ولا تخضع لتقلبات السياسة، ولذلك حين نبحث عن مراحل

بنـاء السياسـة الخارجيـة والكيفيـة التـي تتبلور فيها، لا نجد سـوى تأثير بعض الشخصيات التي تتحكـم بالمؤسسـتين التنفيذيـة والتشـريعية، وكأن السياسـة الخارجيـة باتـت متأثـرة بالبعـد الشـخصي والارتبـاط الاقليمي، وهنـاك نماذج تثبـت ما نذهب اليه من فقدان القدرات الذاتية والموضوعيـة، فعندمـا قامت الازمة السـورية منـذ العـام 2011 تأرجحـت السياسـة الخارجية العراقيـة بين التغاضي أو الاقتـراب من النظام السياسـي فـي سـوريا، وهـذا بسـبب عـدم أسـتعياب التشـابك الاقليمي الحاصل من تغير النظـام ولغايـة اليـوم، قد يكـون مبـدأ الحياد والنئـي عن الاحداث الحاصلة هو التوجه الظاهر ولكنـه لا يقـوم على أسـس فكرية وسياسـية لكـي يتحـول الى مبدأ فـي السياسـة الخارجية يميـز العراق عن بقية الـدول، وحين نراجع كيف يعمـل الجهاز الدبلوماسـي العراقي سـواء في الداخـل أو الخـارج نكتشـف بأن هنـاك فجوات بيـن متطلبـات العمـل والقـدرات الشـخصية لهـذا الجهاز، ودون تعميم وإنمـا الحالة العامة هـي غيـاب المتابعـة والفهـم لمـا يجـري في البلـدان التي تؤثر علـى الوضع العراقـي داخليا وخارجيـا، أذ أن هنـاك أحداث تشـهدها البلدان المجـاورة لا نجـد لها أهتمـام ومتابعة والبحث عـن ما يؤثر فيهـا على العراق وأحوالـه، ربما لا تختلف مؤسسـة السياسة الخارجية وما أصابها مـن عطـب بين لمـن يتأمـل وضعها، عـن بقية

وحين نراجع كيف يعمل الجهاز الدبلوماسي العراقي سواء في الداخل أو الخارج نكتشف بأن هناك فجوات بين متطلبات العمل والقدرات الشخصية لهذا الجهاز، ودون تعميم وإنما الحالة العامة هي غياب المتابعة والفهم لما يجري في البلدان التي تؤثر على الوضع العراقي داخليا وخارجيا

مؤسسـات النظـام الحالـي والـذي تعانيه من ترهل وقلة الكفـاءة والوقوع تحت تأثير القوى السياسـية التـي تدير الوضع العـام منذ 2003، فالحزبيـة هي الاطـار الحاكم على بنـاء وتكوين الجهـاز الدبلوماسـي ولهـذا اصيبت السياسـة الخارجيـة بالتشـتت والجهوية، وعلـى الرغم أن هذا الامر موجود في بقية البلدان ولكنه مقيد بالكفـاءة والتخصص، وبمقارنة بسـيطة بين ما تقـوم الـدول المجـاورة للعراق، لا سـيما تركيا وإيران في مجال عملها الدبلوماسـي نلاحظ أن هـذا العمل لا يخلو من جانبـه المعرفي "وجود مراكز دراسـات وأبحـاث مرتبط بـوزارة الخارجة في كلا البلدين" والسياسي " وجود ستراتيجية ومبدأ يوجه السياسـة الخارجية" على الرغم من أن السياسة الخارجية لهذين البلدين تقعان في بعض الاحيان تحت طائل الايديولوجيا وسياسة المحاور.

Rewaq Baghdad Center For Public Policy
مركز رواق بغداد للسياسات العامة
منظمة غير هادفة للربح
@RewaqBaghdad

رواق بغداد للسياسات العامة
دراسات رصينة ومحايدة
سياسات ذكية شاملة
خطط واقعية وبرامج هادفة
وصولاً الى تنمية شاملة

مجلة فكرية سياسية فصلية - تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة

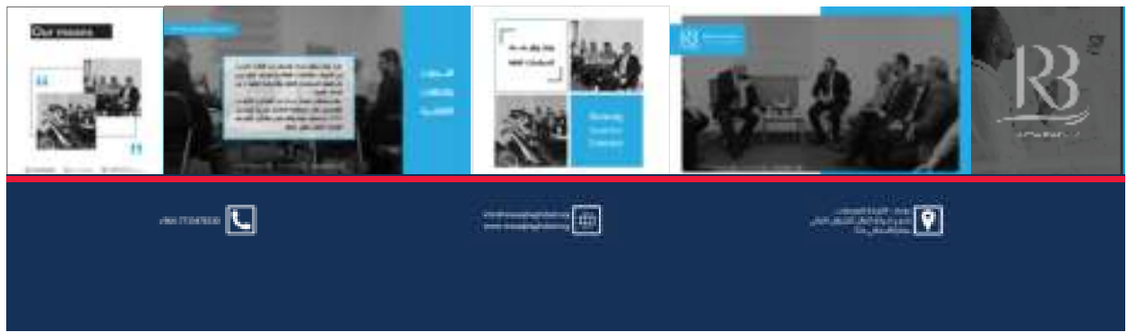

صدر حديثا لمركز الرواق

كتاب

محمد جواد ظريف

ايران والملفات الكبرى

للمؤلف جواد علي كسار

السعر
15000
دينار عراقي

احجز نسختك الان بالاتصال على +964 783 577 4086